بحث

فكرة الحصانة الرئاسية من الملاحقة الجنائية في قضاء المحكمة العليا الأمريكية

دراسة تحليلية لحكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٤"

د/ كريم أحمد عبدالفتاح ولى الدين

مدرس القانون العام

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الملخص:

يُعد رئيس الولايات المتحدة أحد أكثر المناصب تأثيرًا في الدولة، بل وفي العالم أجمع، إذ يمثل قمة هرم السلطة التنفيذية ويؤدي دورًا محوريًا في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية للدولة. ونظرًا لمكانته المتميزة في النظام السياسي الأمريكي، يتمتع الرئيس بصلاحيات ومسؤوليات خاصة مستمدة من الدستور الأمريكي، وتحيط بها ضوابط وتوازنات دقيقة تهدف إلى الحفاظ على الديمقراطية ومنع إساءة استخدام السلطة.

يُعَدُّ قرار المحكمة العليا في قضية "Trump v. United States" الصادر في ١ يوليو ٢٠٢٤ أحد أهم القرارات الدستورية في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية؛ إذ أثار نقاشًا واسعًا حول حدود الحصانة الرئاسية وامتيازات السلطة التنفيذية. جاءت القضية في إطار عدة اتهامات موجهة للرئيس السابق "دونالد ترامب" تتعلق بأفعاله الرئاسية المرتبطة بنتائج انتخابات ٢٠٢٠، ما فتح الباب لطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الحصانة التي يتمتع بها الرئيس، وأي الأفعال يمكن اعتبارها ضمن "السلطات الرسمية" للرئيس. وقد كان للحكم تأثير واسع في تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بامتيازات السلطة التنفيذية، وطرح العديد من القضايا القانونية والتاريخية المحورية حول علاقة السلطة التنفيذية بالقضاء.

تُعد مسألة الحصانة الرئاسية من القضايا القانونية والدستورية الحساسة التي تثير جدلاً واسعًا، إذ ترتبط بشكل مباشر بمبدأ فصل السلطات وحماية استقلالية الوظيفة الرئاسية. وتستند الأحكام المتعلقة بتقرير الحصانة الرئاسية إلى مجموعة من الأسس الدستورية والقانونية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حق الدولة في محاسبة الرؤساء من جهة، وحمايتهم أثناء ممارسة مهامه الرسمية من الضغوط القضائية والسياسية من جهة أخرى.

في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة"، توسعت المحكمة العليا لأول مرة لبحث مدى خضوع رئيس سابق للملاحقة الجنائية عن أفعال ارتكبها خلال ولايته، وتحديد ما إذا كانت ضمن مهامه الرسمية. وبذلك تُعد هذه القضية سابقة تاريخية، قد تؤدي إلى إعادة صياغة الفهم القانوني لحدود الحصانة الرئاسية ودورها في المستقبل.

انتهت المحكمة العليا إلى أنه "بموجب هيكلنا الدستوري القائم على فصل السلطات، فإن طبيعة السلطة الرئاسية تُخوِّل الرئيس السابق حصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية عن الأفعال التي تندرج ضمن سلطته الدستورية النهائية والحاسمة. كما يتمتع بحصانة افتراضية، على الأقل، من الملاحقة عن جميع أفعاله الرسمية. ومع ذلك، لا توجد أي حصانة للأفعال غير الرسمية".

Abstract:

The office of the President of the United States is one of the most influential positions within the country and globally, as it represents the pinnacle of executive authority and plays a pivotal role in shaping both domestic and foreign policies. Due to its distinct status within the American political system, the President is endowed with specific powers and responsibilities under the U.S. Constitution, surrounded by checks and balances designed to uphold democracy and prevent abuses of power.

The Supreme Court's decision in "*Trump v. United States"* on July 1, 2024, is regarded as one of the most significant constitutional decisions in U.S. history, sparking widespread debate over the limits of presidential immunity and executive privilege. The case arose from multiple charges against former President Donald Trump related to his actions in connection with the 2020 election results. It raised fundamental questions about the scope of presidential immunity and what can be deemed as 'official powers' of the president. The decision has had a profound impact on interpreting constitutional provisions related to executive privileges and brought to light critical legal and historical issues about the relationship between the executive and judicial branches.

Presidential immunity remains a highly sensitive legal and constitutional issue, closely tied to the principle of separation of powers and the independence of the executive office. The rulings on presidential immunity are grounded in constitutional and legal principles aiming to balance the state's right to hold presidents accountable with the need to shield them from judicial and political pressures while performing official duties.

In "*Trump v. United States"*, the Supreme Court extended this discourse by examining, for the first time, the extent to which a former president could be subject to criminal prosecution for actions taken while in office and determining whether such actions fall within the scope of official duties. Consequently, this case serves as a historical

precedent that could reshape the legal understanding of presidential immunity and its future role.

The Court ultimately concluded that "Under our constitutional structure of separated powers, the nature of Presidential power entitles a former President to absolute immunity from criminal prosecution for actions within his conclusive and preclusive constitutional authority. And he is entitled to at least presumptive immunity from prosecution for all his official acts. There is no immunity for unofficial acts".

المقدمة

يُعد رئيس الولايات المتحدة أحد أكثر المناصب تأثيرًا في الدولة، بل وفي العالم أجمع، إذ يمثل قمة هرم السلطة التنفيذية ويؤدي دورًا محوريًا في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية للدولة. ونظرًا لمكانته المتميزة في النظام السياسي الأمريكي، يتمتع الرئيس بصلاحيات ومسؤوليات خاصة مستمدة من الدستور الأمريكي، وتحيط بها ضوابط وتوازنات دقيقة تهدف إلى الحفاظ على الديمقراطية ومنع إساءة استخدام السلطة.

يمنح دستور الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس سلطات واسعة في إطار النظام الفيدرالي، حيث يتم انتخابه لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط [1]. وبصفته قائدًا للسلطة

([1]) تحدد المادة الثانية من الدستور الأمريكي الإطار الدستوري للرئاسة، موضحةً طريقة انتخاب الرئيس وصلاحياته ومسؤولياته وحدود سلطته. من أبرز الصلاحيات التي تمنحها المادة الثانية للرئيس: تنفيذ القوانين الفيدرالية، وقيادة القوات المسلحة بصفته القائد الأعلى، وإبرام المعاهدات الدولية بموافقة مجلس الشيوخ، وتعيين كبار المسؤولين والسفراء والقضاة الفيدراليين بشرط موافقة مجلس الشيوخ. كما تفرض المادة على الرئيس تقديم "خطاب حالة الاتحاد" السنوي إلى الكونغرس، وتمنحه صلاحيات العفو عن الجرائم الفيدرالية (باستثناء حالات المساءلة)، ودعوة الكونغرس للانعقاد في حالات الطوارئ. وتنص على:

"The executive Power shall be vested in a President of the United States of America. He shall hold his Office during the Term of four Years, and, together with the Vice President, chosen for the same Term, be elected…"

ويحد التعديل الثاني والعشرون، الذي أُقر عام ١٩٥١ عقب فترة حكم فرانكلين دي روزفلت، من فترة الرئاسة إلى فترتين كحد أقصى، بحيث لا يُسمح لأي شخص بالترشح للرئاسة لأكثر من مرتين، كل منهما أربع سنوات. كما ينص التعديل على أن من يتولى الرئاسة لأكثر من عامين خلال ولاية رئيس آخر يمكنه الترشح لفترة واحدة فقط. وينص على:

التنفيذية، يتحمل الرئيس مسؤولية تنفيذ القوانين الفيدرالية والإشراف على وكالات الحكومة المختلفة، إضافةً إلى شغله منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، مما يجعله المسؤول الأول عن توجيه الجيش في أوقات السلم والحرب. ومع ذلك، لا يمتلك الرئيس سلطة إعلان الحرب، إذ تعود هذه الصلاحية إلى الكونغرس بموجب المادة الأولى من الدستور.

وتعتبر قيادة السياسة الخارجية للولايات المتحدة من أبرز صلاحيات الرئيس، حيث يتمتع، بموجب الدستور، بسلطة التفاوض على المعاهدات مع الدول الأخرى، شريطة موافقة مجلس الشيوخ على تلك المعاهدات. بالإضافة إلى ذلك، يختص الرئيس بتعيين سفراء الولايات المتحدة لدى الدول الأخرى واستقبال السفراء الأجانب. ويمثل الرئيس الولايات المتحدة على المسرح الدولي، حيث يلعب دورًا محوريًا في تشكيل العلاقات الدولية، والتعامل مع الأزمات، وصياغة الاستراتيجيات الدبلوماسية.

في الواقع، يتجاوز تأثير الرئيس مجرد تطبيق القوانين أو قيادة الجيش؛ فبصفته القائد الأعلى للحزب السياسي الذي يرشحه، يضطلع الرئيس بدورًا بارزًا في تشكيل السياسات الحزبية، ويؤثر بشكل كبير على الأجندة السياسية للبلاد. كما يمتلك الرئيس نفوذًا واسعًا في تشكيل الرأي العام وتوجيه النقاشات حول القضايا الوطنية الكبرى، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو بيئية.

علاوة على ذلك، يمتلك الرئيس سلطة ترشيح قضاة المحكمة العليا، الذين يضطلعون بمسؤولية تفسير الدستور وتقييم دستورية التشريعات والسياسات. ويمكن أن يمتد تأثير الرئيس على القضاء لعقود بعد انتهاء ولايته، نظرًا لأن قضاة المحكمة العليا يُعينون مدى الحياة.

وعلى الرغم من السلطات الواسعة الممنوحة للرئيس، فإن الدستور الأمريكي يعتمد بشكل كبير على مبدأ الضوابط والتوازنات"Checks and Balances" لضمان عدم تركيز السلطة في أي فرع من فروع الحكومة، ويهدف هذا المبدأ إلى منع أي فرع من أن يتمتع بتأثير مهيمن في إجراءات الحكومة، مما يحافظ على التوازن المؤسسي ويعزز نظام الحكم الديمقراطي.

ويعتبر الكونغرس ركيزة أساسية في تقييد الصلاحيات التنفيذية الممنوحة للرئيس. فعلى سبيل المثال، يتطلب صرف الأموال الفيدرالية وإقرار التشريعات موافقة الكونغرس، مما يعكس ضرورة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويحول دون تمكين الرئيس من تنفيذ سياساته

"No person shall be elected to the office of the President more than twice, and no person who has held the office of President, or acted as President, for more than two years of a term to which some other person was elected President shall be elected to the office of the President more than once…"

وأجندته بصورة أحادية. كما يُعد العزل "Impeachment" أحد أبرز جوانب الضوابط على الرئيس، وهو الوسيلة الأساسية للمساءلة السياسية. يُخوّل هذا الإجراء مجلس النواب توجيه اتهامات للرئيس في حال ارتكابه أفعالًا تتضمن الخيانة أو الرشوة أو غيرها من الجرائم والجنح الكبرى، ليتم محاكمته أمام مجلس الشيوخ. وفي حال إدانته، وفقًا للإجراءات التي ينص عليها الدستور، يتم عزله من منصبه. ولا شك أن هذه العملية تهدف إلى حماية البلاد من إساءة استخدام السلطة من قبل الرئيس.

تُعد المسؤولية السياسية لرئيس الدولة إحدى الركائز الأساسية في الأنظمة الديمقراطية، إذ تعكس خضوع رئيس الدولة، أو الحكومة بشكل عام، للمساءلة عن إدارة شؤون البلاد وتوجيه السياسات العامة. ففي حال عدم قدرة رئيس الدولة على أداء مهامه بما يتماشى مع تطلعات الشعب أو ممثليه في البرلمان، يمكن أن تُسحب منه الثقة أو يُجبر على تقديم استقالته أو حتى يُعزل من منصبه. ولا شك أن هذه الآلية تمثل وسيلة لضمان أن تظل السلطة التنفيذية مسؤولة أمام الشعب أو ممثليه، مما يعزز مبدأ المسؤولية في الحكم.

في الأنظمة البرلمانية، مثل المملكة المتحدة، يتحمل رئيس الدولة، سواء كان ملكًا أو رئيسًا رمزيًا، مسؤوليات محدودة مقارنةً برئيس مجلس الوزراء، الذي يمتلك السلطات التنفيذية الفعلية. وتُعد الحكومة، بما في ذلك رئيس الوزراء، مسؤولة أمام البرلمان. وفي حال فقدان الحكومة ثقة البرلمان، كما في حالة التصويت بحجب الثقة، قد يُجبر رئيس الوزراء على الاستقالة أو الدعوة إلى انتخابات جديدة.

أما في الأنظمة الرئاسية، مثل الولايات المتحدة، فإن الرئيس لا يعتمد بشكل مباشر على ثقة البرلمان، لكنه يظل مسؤولًا سياسيًا أمام الشعب من خلال عدم إعادة انتخابه لفترة جديدة، وذلك وفقًا للإجراءات والطريقة التي حددها الدستور. كما يكون الرئيس مسؤولًا أمام الكونغرس من خلال عملية العزل، التي تتيح محاسبته في حال ارتكابه مخالفات جسيمة.

وبذلك تعتبر المسئولية السياسية آلية فعالة في ضمان استقرار الحكومة وشرعيتها في النظام السياسي الديموقراطي، إذ عندما تكون القيادة خاضعة للمساءلة أمام الشعب أو البرلمان، فإنها تضطر إلى تبني سياسات تحظى بدعم الجمهور وتحترم المبادئ الدستورية، وإذا أخفق رئيس الدولة أو الحكومة في تلبية تلك المعايير، فإنهم يواجهون عواقب سياسية قد تؤدي إلى فقدانهم للسلطة.

والواقع يُعد رئيس الولايات المتحدة شخصية محورية في النظام السياسي والدستوري، إذ يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة. ومع ذلك، لا تعني هذه الصلاحيات أن الرئيس فوق القانون، إذ يمكن أن يكون مسؤولًا عن أفعاله جنائيًا ومدنيًا، إلى جانب مسؤوليته السياسية، سواء أثناء وجوده في منصبه أو بعد انتهاء ولايته. وتخضع هذه المسؤوليات لمجموعة من المبادئ الدستورية والقانونية التي تهدف إلى ضمان خضوع الجميع، بمن فيهم رئيس الدولة، للقانون.

فيما يتعلق بالمسئولية المدنية، يمكن أن يُقاضى الرئيس الأمريكي مدنيًا عن أفعاله التي لا تندرج ضمن مهامه الرسمية. حيث قضت المحكمة العليا الأمريكية في قضية Clinton v. Jones عام ١٩٩٧ بأنه يمكن مقاضاة الرئيس عن أفعال شخصية ارتكبها قبل توليه المنصب أو أثناء فترات ولايته، طالما أن تلك الأفعال ليست مرتبطة بمهامه الرئاسية. بينما يتمتع الرئيس، بما في ذلك الرئيس السابق، بحصانة مطلقة من المسؤولية المدنية عن الأفعال التي تقع في إطار مسؤولياته الرسمية بموجب الحكم في قضية Nixon v. Fitzgerald عام ١٩٨٢.

وعلى الرغم من عدم وجود نص صريح في الدستور الأمريكي يمنح الرئيس حصانة مطلقة من المساءلة الجنائية أثناء وجوده في منصبه، فإن هناك تقليدًا قانونيًا متبعًا يقضي بعدم جواز محاكمة الرئيس جنائيًا خلال فترة ولايته، والتي تعود إلى مذكرة قانونية أصدرتها وزارة العدل الأمريكية في عام ١٩٧٣، أكدت من خلالها أن محاكمة الرئيس أثناء فترة توليه المنصب قد تعوق مهامه الحيوية وتشوش على أداء الحكومة الفيدرالية [١].

يعكس هذا المبدأ القانوني الفكرة القائلة بأن رئيس الدولة يجب أن يتمتع بالقدرة على التركيز الكامل على إدارة شؤون البلاد دون تشتيت انتباهه بالمحاكمات الجنائية. ومع ذلك، لا يعني هذا أن الرئيس غير خاضع للمساءلة؛ إذ يُفترض أنه بعد انتهاء فترة ولايته يمكن محاكمته جنائيًا عن الأفعال التي ارتكبها خلال فترة توليه المنصب أو قبلها.

)[1]("In 1973, the Department concluded that the indictment or criminal prosecution of a sitting President would impermissibly undermine the capacity of the executive branch to perform its constitutionally assigned functions". Office of Legal Counsel, U.S. Department of Justice. Memorandum: Amenability of the President, Vice President and other Civil Officers to Federal Criminal Prosecution While in Office (1971):

https://biotech.law.lsu.edu/blaw/olc/sitting_president.htm

في هذا الإطار، تُثار قضية "Trump v. United States" "ترامب ضد الولايات المتحدة"، التي تتناول مسألة قانونية جوهرية تتعلق بإمكانية توجيه اتهام جنائي لرئيس سابق، وهو "دونالد ترامب"، بسبب أفعال يُزعم أنها تضمنت تصرفات رسمية قام بها خلال فترة ولايته. تتناول المحكمة هنا موضوعًا حساسًا، وهو حدود الحصانة القانونية التي يتمتع بها الرئيس أثناء توليه المنصب، وما إذا كانت هذه الحصانة تمتد إلى ما بعد تركه المنصب لتشمل الحماية من الملاحقة الجنائية عن أفعال رسمية قام بها خلال فترة ولايته؟

إشكالية البحث:

تتعلق القضية بالرئيس السابق "دونالد ترامب"، الذي تم اتهامه بأربعة تهم بسبب تصرفات حدثت خلال فترة رئاسته بعد انتخابات الرئاسة في نوفمبر ٢٠٢٠. تزعم لائحة الاتهام أن "ترامب" تآمر لقلب نتيجة الانتخابات من خلال نشر مزاعم كاذبة عن تزوير الانتخابات. طلب "ترامب" رفض لائحة الاتهام بناءً على الحصانة الرئاسية، مجادلاً أن الرئيس يتمتع بحصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية عن الأفعال التي يقوم بها ضمن مسؤولياته الرسمية.

في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة"، طُلب من المحكمة العليا الإجابة عن التساؤل الجوهري المتعلق بمدى استمرار تمتع الرؤساء السابقين بالحصانة بعد انتهاء ولايتهم. يأتي هذا التساؤل بعد أن رفضت محكمة المقاطعة طلب ترامب بإسقاط الاتهام، معتبرة أن الرؤساء السابقين لا يتمتعون بحصانة جنائية فيدرالية عن أي أفعال ارتكبوها. وقد أيدت محكمة الاستئناف هذا القرار، مما دفع القضية إلى المحكمة العليا للنظر في نطاق الحصانة الرئاسية بعد مغادرة المنصب.

وترتبط تلك الإشكالية بالعديد من التساؤلات حول عدة نقاط قانونية ودستورية، يمكن رصدهم في الاتي:

مدى فعالية الحصانة التي يتمتع بها الرئيس أثناء توليه المنصب، وهل يمكن ملاحقته قانونياً بعد خروجه من السلطة. هل يحمي الدستور الأمريكي الرئيس من الملاحقة القانونية، حتى بعد انتهاء فترته الرئاسية، أم أن تجاوزات محتملة للقانون يمكن أن تخضع للتحقيق والمحاسبة بعد انتهاء ولايته؟

هل يتمتع النظام القضائي بالاستقلالية والقوة الكافية لمحاكمة رئيس سابق في قضايا جنائية أو مدنية، خاصة في ظل الانقسامات الحزبية العميقة؟ وما هي التحديات التي تواجهها هذه المحاكم في هذا الإطار؟

هل يمكن اعتبار المحاكمات ضد ترامب جزءاً من عملية عادلة ومحايدة، في ظل الاستقطاب السياسي، أم أنها قد تتأثر بالتوجهات الحزبية؟ كيف يمكن للنظام القضائي الحفاظ على نزاهته في هذه الظروف؟

كما تعتمد الإشكالية أيضاً على دراسة السوابق القضائية المتعلقة بمحاكمة رؤساء سابقين أو مسؤولين حكوميين بعد انتهاء ولايتهم. هل يمكن لحكم ترامب أن يفتح الباب أمام مراجعة جديدة لقوانين الحصانة الرئاسية، وكيف يمكن الاستفادة من التجارب السابقة في هذا الإطار؟

يسعى البحث إلى دراسة هذه الإشكاليات من خلال تحليل الجوانب القانونية والدستورية المتعلقة بالحكم على رئيس سابق، مع التركيز على ما إذا كانت القوانين الحالية توفر توازناً عادلاً بين حماية المنصب الرئاسي وبين الحفاظ على مبدأ سيادة القانون.

منهج البحث:

سيتبع البحث منهجًا تحليليًا، حيث يعتمد على دراسة القرارات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا الأمريكية في إطار الحصانة الرئاسية والصلاحيات التنفيذية الممنوحة لرئيس الجمهورية. سيتم تحليل قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة" باعتبارها نقطة مرجعية لفهم مدى استمرار الحصانة الرئاسية بعد انتهاء فترة الولاية، وتأثير تلك القضية على فهم المبادئ الدستورية المتعلقة بمحاسبة الرؤساء السابقين.

نطاق البحث:

يتناول هذا البحث موضوع "قرار المحكمة العليا الأمريكية بشأن حصانة الرئيس من المحاكمة الجنائية" في إطار قضية الرئيس السابق دونالد ترامب وتداعياتها القانونية والدستورية. يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الصلاحيات الرئاسية الممنوحة بموجب الدستور الأمريكي، والتركيز بشكل خاص على الحدود القانونية لتلك الصلاحيات أثناء فترة الرئاسة وبعدها، مع النظر في كيفية تطبيق مبدأ الحصانة الرئاسية وآثاره على مبدأ سيادة القانون.

يركز البحث على دراسة العلاقة بين السلطة التنفيذية والضوابط والتوازنات المنصوص عليها في الدستور الأمريكي، مع التركيز على تحليل التحديات القانونية التي تطرأ عند اتهام رئيس سابق بارتكاب جرائم خلال فترة رئاسته، ومدى تأثير هذه التحديات على تفسير الدستور واستقلالية القضاء.

كما يتناول البحث جوانب قانونية متعددة تتعلق بالمسؤولية الجنائية والمدنية لرئيس الجمهورية، بما في ذلك دراسة السوابق القضائية التي تناولت قضايا مماثلة، ومدى استمرارية تأثيرها على الإجراءات القانونية اللاحقة.

تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة في بحث فكرة الحصانة الرئاسية من الملاحقة الجنائية في قضاء المحكمة العليا الأمريكية، على النحو الاتي:

المقدمة

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والقانونية لحكم المحكمة والقضايا المثارة

المبحث الثاني: الأسس القانونية والدستورية لحكم المحكمة في تقرير الحصانة الرئاسية

المبحث الثالث: تحليل المحكمة لمسألة الحصانة الرئاسية "رفض نظرية ترامب وتقييم مواقف الأطراف المعنية"

المبحث الرابع: التأثيرات الدستورية والسياسية لحكم المحكمة العليا على توازن السلطات

الخاتمة

المبحث الأول

الخلفية التاريخية والقانونية لحكم المحكمة والقضايا المثارة

يُعَدُّ قرار المحكمة العليا في قضية "Trump v. United States" الصادر في ١ يوليو ٢٠٢٤ أحد أهم الأحكام الدستورية في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية؛ إذ أثار نقاشًا واسعًا حول حدود الحصانة الرئاسية وامتيازات السلطة التنفيذية.

جاءت القضية في إطار عدة اتهامات موجهة للرئيس السابق "دونالد ترامب" تتعلق بأفعاله الرئاسية المرتبطة بنتائج انتخابات ٢٠٢٠، ما فتح الباب لطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الحصانة التي يتمتع بها الرئيس، وأي الأفعال يمكن اعتبارها ضمن "السلطات الرسمية" للرئيس. وقد كان للحكم آثار واسعة على تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بامتيازات السلطة التنفيذية، وطرح العديد من القضايا القانونية والتاريخية المحورية حول علاقة السلطة التنفيذية بالقضاء.

وحتى يتسنى لنا الوقوف على الخلفية التاريخية والقانونية لحكم المحكمة العليا في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة"، يتم استعراض السوابق القضائية المرتبطة بالحصانة الرئاسية، والتي أرست مبادئ الحصانة وتحديد حدود الامتياز التنفيذي، والتي ساهمت في توضيح إطار الحماية القانونية للأفعال الرسمية للرئيس، وذلك في المطلب الأول. يليه تحليل الوقائع التي بُني

عليها حكم المحكمة العليا، ودورها في تحديد النطاق الفعلي للحصانة الرئاسية بحيث يُسَلَّط الضوء على ما اعتبرته المحكمة أفعالًا رسمية وتشملها الحصانة، وأفعالاً غير رسمية لا تشملها الحصانة، في المطلب الثاني. وأخيرًا، يتم استعراض المسائل القانونية التي يثيرها الحكم، حول حدود الحصانة الرئاسية ومدى قابلية الأفعال التي يُزعم ارتكابها أثناء المنصب للتصنيف كأفعال رسمية، في المطلب الثالث.

المطلب الأول

السوابق القضائية بشأن الحصانة الرئاسية

تشير المحكمة العليا إلى أن طرح مسألة الحصانة الرئاسية أمام المحاكم يُعدّ حدثًا نادرًا في تاريخ القضاء الأمريكي، مما يترك مساحة محدودة من السوابق القضائية التي يمكن أن توفر توجيهًا واضحًا في هذا الإطار. ولهذا السبب، تعتمد المحكمة على المبادئ التي وضعها واضعو الدستور بشأن رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار فصل السلطات، إلى جانب السوابق القضائية – القليلة – المتعلقة بحصانة الرئيس في القضايا المدنية والجنائية، أو تلك التي تتناول مقاومة الرئيس لطلبات الادعاء المرتبطة بهذه القضايا [١].

وبمراجعة حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" نجد أنه قد استند لبعض السوابق القضائية، التي تناولت الحصانة الرئاسية بشكل مباشر، أو أحد المبادئ والاسس التي تناولت أحد جوانب الحصانة الرئاسية، وذلك على النحو الاتي [٢]:

---

(١) راجع: ما أشارت إليه المحكمة العليا في حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" ص ٩:

We recognize that only a limited number of our prior decisions guide determination of the President's immunity in this context. That is because proceedings directly involving a President have been uncommon in our Nation, and "decisions of the Court in this area" have accordingly been "rare" and "episodic." Dames & Moore v. Regan,453 U.S. 654, 661 (1981). To resolve the matter, therefore, we look primarily to the Framers' design of the Presidency within the separation of powers, our precedent on Presidential immunity in the civil context, and our criminal cases where a President resisted prosecutorial demands for documents. Trump v. United States, 603 U.S. __ (2024).

(٢) ونشير هنا بصفة أساسية للسوابق الجوهرية التي استندت اليها في حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة"، أما السوابق القضائية الأخرى التي تناولت أحد جوانب الحصانة أو المبادئ الدستورية بشكل عام سنعرض اليها خلال تحليل الحكم.

القضية الأولى: Nixon v. Fitzgerald عام ١٩٨٢:

تتعلق قضية "نيكسون ضد فيتزجيرالد" بادعاء "إرنست فيتزجيرالد" الموظف السابق في سلاح الجو الأمريكي الذي رفع دعوى ضد الرئيس السابق "ريتشارد نيكسون" مطالباً بتعويضات، مدعياً أن نيكسون وافق على إعادة تنظيم سلاح الجو بشكل خاطئ أدى إلى فصله من العمل.

وتثير القضية مسألة الحصانة الرئاسية، وبالتحديد ما إذا كان الرئيس يتمتع بحصانة مطلقة من المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تنشأ عن الأفعال الرسمية التي يقوم بها أثناء فترة رئاسته. واعتمد النقاش القانوني في هذه القضية على مبدأ الفصل بين السلطات ومدى حاجة الرئيس إلى حماية وظيفية لتجنب التشتيت عن مهامه الدستورية الأساسية. علاوة على ذلك، طرحت القضية تساؤلات حول التوازن بين حماية الرئيس من التدخل القضائي وحماية المواطنين من تجاوزات السلطة التنفيذية.

وانتهت المحكمة العليا إلى الحكم بأن الرئيس، بما في ذلك الرئيس السابق، يتمتع بحصانة مطلقة من المسؤولية المدنية عن الأفعال التي تقع ضمن "المحيط الخارجي" " Outer Perimeter" لمسؤولياته الرسمية [١]. استندت المحكمة إلى في مبدأ الحصانة المطلقة للرئيس

---

(١) ويمكن الإشارة إلى "النطاق أو المحيط الخارجي" في هذا الحكم بأنها تشمل الحدود الأبعد التي يمكن أن تمتد إليها حصانة الرئيس من المسؤولية القانونية، حتى عندما تتعلق أفعاله بمسائل غير تقليدية أو بعيدة عن الأدوار الأساسية لمنصبه، والتي يمكن النظر اليها في التحديد الاتي:

أولاً: الحصانة لا تقتصر على المهام المباشرة أو اليومية للرئيس (مثل توقيع القوانين أو تعيين المسؤولين)، بل تمتد لتشمل جميع الأفعال التي يمكن ربطها بوظيفته، ولو بشكل غير مباشر.

ثانياً: النطاق الخارجي يغطي القرارات التي تتعلق بإدارة وتنظيم المؤسسات الحكومية أو العسكرية، حتى وإن كانت هذه القرارات قد تبدو بعيدة عن المهام التقليدية للرئيس، حتى الأفعال التي قد يطعن البعض في شرعيتها أو يراها غير مبررة تكون ضمن هذا النطاق، طالما أن الرئيس قام بها باعتبارها جزءًا من سلطاته أو مسؤولياته القانونية.

ثالثاً: يهدف مفهوم "النطاق الخارجي" إلى حماية الرئيس من المسؤولية عن الأفعال التي قد تُعتبر خارج مسؤولياته المباشرة، لكنها لازالت ذات علاقة بواجباته، كإصدار قرارات إدارية أو تنظيمية أو حتى اتخاذ إجراءات تأديبية في نطاق أجهزة الدولة.

إلى الدور الفريد الذي يلعبه في النظام الدستوري الأمريكي، وأن السماح بمقاضاته عن أفعاله الرسمية قد يعرقل قدرته على أداء مهامه بكفاءة وفعالية. ورغم ذلك، شددت المحكمة على أن هذه الحصانة لا تعني أن الرئيس فوق القانون، حيث يبقى خاضعًا لآليات الرقابة الأخرى مثل العزل والمساءلة البرلمانية.

لذلك خلصت المحكمة إلى أن الرئيس يجب أن يتمتع بحصانة مطلقة من "المسؤولية عن التعويضات الناتجة عن الأعمال التي تقع ضمن 'المحيط الخارجي' لمسؤولياته الرسمية" (١).

القضية الثانية: Clinton v. Jones عام ١٩٩٧:

تتعلق قضية "كلينتون ضد جونز"، بدعوى رفعتها "باولا جونز" ضد الرئيس الحالي للولايات المتحدة آنذاك، "بيل كلينتون"، مطالبة بتعويضات عن أضرار نتجت عن سلوك غير لائق مزعوم من قبله حين كان حاكمًا لولاية "أركنساس". تزعم "جونز" أن "كلينتون" قام بمحاولات جنسية غير مرغوب فيها تجاهها، وأن رفضها لهذه المحاولات أدى إلى مضايقات من قبل مشرفيها في وظيفتها، تقدم الرئيس "كلينتون"، رداً على هذه الدعوى، بطلب لتأجيل القضية بناءً على الحصانة الرئاسية.

وتثير القضية مسألة الحصانة الرئاسية، وبصفة خاصة مدى قدرة الرئيس على تأجيل المحاكمات المدنية المتعلقة بأفعال حدثت قبل توليه المنصب، دفعت المحكمة بأن الحصانة الرئاسية تهدف إلى حماية الرئيس من الدعاوى المتعلقة بالأعمال الرسمية أثناء أدائه لواجباته الدستورية، ولكنها لا تمتد إلى الأفعال غير الرسمية التي وقعت قبل توليه منصب الرئاسة. وبذلك كان الجدل حول إمكانية تأجيل المحاكمة إلى حين انتهاء فترة رئاسة الرئيس تجنبًا لتشتيت انتباهه عن واجباته الرئاسية.

رابعاً: لا يُفهم من "النطاق الخارجي" أنه يسمح للرئيس بأي فعل، بل هو نطاق واسع لكنه ما زال محدودًا بحقيقة ارتباطه بوظيفة الرئاسة. إذا كانت الأفعال بعيدة جدًا ولا يمكن تبريرها ضمن مسؤوليات الرئيس، قد لا يشملها هذا النطاق.

يراجع: الصفحات ٧٥٥ إلى ٧٥٧ من الحكم:

Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731 (1982).

(١) جاء في قرار المحكمة:

"The President has absolute immunity from liability for civil damages arising from any official action taken while in office" Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731 (1982).

وانتهت المحكمة العليا إلى الحكم بأنه لا يمكن تأجيل القضية تلقائيًا حتى انتهاء فترة الرئاسة، لأن الحصانة الرئاسية لا تنطبق على الأفعال غير الرسمية، كما أكدت المحكمة أن الرئيس، مثله مثل أي مواطن آخر، خاضع للقوانين العادية [١].

القضية الثالثة: United States v. Nixon عام ١٩٧٤:

تتعلق قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون، بطلب تسليم تسجيلات ووثائق من الرئيس "ريتشارد نيكسون" في إطار التحقيقات الجنائية المتعلقة بموضوع " فضحية ووترغيت"، "Watergate scandal" وذلك عقب عملية اقتحام مقر الحزب الديمقراطي في مجمع "ووترغيت" بواشنطن العاصمة عام ١٩٧٢. وكان الرئيس "ريتشارد نيكسون"، يخوض الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٢ ضد مرشح الحزب الديمقراطي "جورج مكغفرن".

حاول الرئيس "نيكسون" منع تسليم هذه الأدلة المطلوبة من قبل المدعي الخاص "ليون جاورسكي"، مستندًا إلى مفهوم "الامتياز التنفيذي" الذي يمنح الرئيس حماية خاصة بشأن بعض الوثائق والمحادثات المتعلقة بأداء مهامه الرسمية [٢].

---

(١) جاء في قرار المحكمة:

"The Sixth Amendment right to a speedy trial requires a civil lawsuit against a current President to proceed if it is unrelated to behavior that occurred during time in office, since executive immunity does not apply" Clinton v. Jones, 520 U.S. 681 (1997).

(٢) وتشير "ووترغيت" إلى فضيحة سياسية كبرى في الولايات المتحدة اندلعت في أوائل السبعينيات، وارتبطت بإدارة الرئيس ريتشارد نيكسون. بدأت الفضيحة في ١٧ يونيو ١٩٧٢ عندما تم القبض على خمسة رجال وهم يحاولون اقتحام مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في مجمع ووترغيت في واشنطن العاصمة. كان هؤلاء الرجال يحاولون تثبيت أجهزة تنصت والتجسس على الحزب الديمقراطي، الذي كان خصم الرئيس نيكسون في الانتخابات الرئاسية المقبلة. الفضيحة لم تقتصر فقط على عملية الاقتحام، بل شملت أيضًا التستر الذي قامت به إدارة نيكسون لإخفاء تورطها في العملية. سرعان ما كشفت التحقيقات الصحفية والقضائية أن العديد من أعضاء الإدارة متورطون في محاولات التستر على هذه الأنشطة غير القانونية. هذا التستر أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية وأثار تساؤلات حول أخلاقيات وشرعية تصرفات الرئيس وموظفيه. ما جعل الفضيحة أكثر خطورة هو الكشف عن أن نيكسون أمر بتسجيل جميع المحادثات في مكتبه بالبيت الأبيض. وقد طلب المحققون الجنائيون الاطلاع على هذه التسجيلات للحصول على دليل حول مدى تورط الرئيس في التستر.

وتثير القضية تساؤلات جوهرية حول مدى صلاحيات الرئيس فيما يتعلق بحجب الأدلة التي قد تكون ضرورية للتحقيقات الجنائية. كما تُطرح في هذه القضية مسألة ما إذا كان الامتياز التنفيذي يُمكن أن يُستخدم كذريعة لحماية الرئيس من المساءلة القانونية، وكيفية توازن هذا الامتياز مع ضرورة ضمان العدالة الجنائية، وقد دفع دفاع "نيكسون" بأن القضاء غير مخول للفصل في النزاعات الداخلية التي تخص السلطة التنفيذية، مما يثير أسئلة تتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات.

وانتهت المحكمة العليا إلى قرار بالإجماع يفيد بأن الامتياز التنفيذي ليس مطلقًا ولا يمكن استخدامه لحجب الأدلة المطلوبة في محاكمة جنائية، خاصة إذا كانت الأدلة أساسية لتحقيق العدالة. وأوضحت المحكمة أن حق القضاء في استدعاء الأدلة يتفوق على الامتياز التنفيذي ما لم يكن الأمر متعلقًا بالأمن القومي أو المسائل الحساسة للأمن الداخلي. وبذلك، ألزمت المحكمة الرئيس نيكسون بتسليم التسجيلات المطلوبة، مما أدى في النهاية إلى استقالته من منصبه بعد فترة وجيزة من صدور الحكم [1].

القضية الرابعة: Trump v. Vance عام ٢٠٢٠:

تتعلق قضية "ترامب ضد فانس" بمدى تمتع الرئيس الأمريكي بحصانة مطلقة من أوامر الاستدعاء الجنائية الصادرة عن سلطات الولاية أثناء توليه منصبه، وقد بدأت القضية عندما أصدر "سايروس فانس"، المدعي العام لمنطقة "مانهاتن" في "نيويورك"، أمر استدعاء للحصول على السجلات المالية والضريبية للرئيس "دونالد ترامب" في إطار تحقيق جنائي يخص ممارسات مالية تتعلق بمؤسسة "ترامب". الرئيس ترامب رفض الامتثال لأمر الاستدعاء، ورفع دعوى قضائية

رفض نيكسون تسليم التسجيلات، مستشهداً بالامتياز التنفيذي، الأمر الذي أدى إلى النزاع القانوني الذي وصل إلى المحكمة العليا في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون.

ويعتبر الامتياز التنفيذي هو مبدأ قانوني يسمح للرئيس الأمريكي وبعض المسؤولين التنفيذيين بحجب بعض المعلومات عن الكونغرس أو المحاكم أو الجمهور في بعض الظروف. هذا الامتياز يُمنح على أساس أن بعض المحادثات أو المستندات التي يتبادلها الرئيس ومستشاروه قد تحتوي على معلومات حساسة تتعلق بالأمن القومي أو شؤون حكومية حساسة، ويجب الحفاظ على سريتها لضمان حسن سير العمل الحكومي.

(1) جاء في قرار المحكمة الاتي:

"The President cannot shield himself from producing evidence in a criminal prosecution based on the doctrine of executive privilege, although it is valid in other situations" United States v. Nixon, 418 U.S. 683 (1974).

مستنداً إلى أن منصبه كرئيس يمنحه حصانة مطلقة من أي إجراءات جنائية على مستوى الولايات.

وتثير القضية مسألة أساسية تتعلق بحدود الحصانة الرئاسية ومدى قدرة الرئيس على تجنب المساءلة القانونية أثناء فترة ولايته، واستندت الحجة الرئيسية لترامب إلى أن الامتثال لمثل هذه الأوامر قد يتسبب في تشتيت الرئيس عن مهامه الدستورية ويعرضه لضغوط غير مبررة. في المقابل، جادلت سلطات الولاية بأن الرئيس لا يتمتع بحصانة من الإجراءات الجنائية، خاصةً عندما يتعلق الأمر بقضايا جنائية. فضلا عن إثارة القضية أيضًا تساؤلات حول توازن القوى بين السلطات التنفيذية والقضائية، وتأثير ذلك على مبدأ سيادة القانون.

وانتهت المحكمة العليا إلى قرار مفاده أن الرئيس الأمريكي لا يتمتع بحصانة مطلقة من أوامر الاستدعاء الجنائية الصادرة عن سلطات الولايات خلال فترة توليه منصبه. وجاء قرار المحكمة بأغلبية ٧-٢، حيث رفضت المحكمة حجة الرئيس – آنذاك – "دونالد ترامب" بأن الحصانة الرئاسية لا تحول دون امتثاله لأوامر الاستدعاء الجنائية المتعلقة بتحقيقات الولاية. وقد أكدت المحكمة أن الرئيس، وعلى الرغم من منصبه الرفيع في البلاد، إلا أنه لا يمكنه أن يكون فوق القانون، وأن الامتثال للتحقيقات الجنائية، بما في ذلك تسليم الأدلة، لا يعرقل أداءه لوظائفه الدستورية.

كما أوضحت المحكمة أن الحصانة الرئاسية كانت تهدف إلى حماية الرئيس من التدخل غير المبرر في أداء مهامه الرسمية، ولكن هذا الامتياز ليس مطلقًا، واستندت المحكمة إلى قضية "الولايات المتحدة ضد نيكسون" – السابق ذكرها – والتي أوضحت أن الرئيس لا يمكنه استخدام الحصانة التنفيذية لحجب الأدلة في القضايا الجنائية. كما أنه يمكن أن يخضع لأوامر استدعاء من محاكم الولاية، بشرط أن يتم احترام حقوقه القانونية، مثل حقه في الطعن في مدى معقولية أو شرعية أوامر الاستدعاء.

ومع ذلك، أتاحت المحكمة العليا للرئيس ترامب مسارًا قانونيًا بديلًا، حين أشارت إلى تمتعه كأي مواطن آخر بحق الطعن في أمر الاستدعاء بناءً على حجج قانونية محددة، مثل أن يكون الأمر مفرطًا في الاتساع، أو مرهقًا، أو يفتقر إلى التحديد الكافي. وبذلك، أكدت المحكمة

حق الرئيس في الدفاع عن نفسه قضائيًا بناءً على أسس قانونية، لكنها رفضت فكرة تمتعه بحصانة مطلقة تعفيه من الامتثال للتحقيقات الجنائية خلال فترة رئاسته [١].

المطلب الثاني

تحليل الوقائع في الحكم

شغل "Donald J. Trump" منصب الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة من يناير ٢٠١٧ إلى يناير ٢٠٢١. وفي نوفمبر ٢٠٢٠، أُجريت الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والتي شهدت تنافسًا حادًا بين الرئيس الحالي – آنذاك – "دونالد ترامب"، ومنافسه الديمقراطي " Joseph R. Biden". وقد أعلنت وسائل الاعلام الرئيسية بعد فرز الأصوات، فوز "بايدن" بناءً على النتائج الأولية التي أظهرت تقدمه في العديد من الولايات المتأرجحة الهامة.

ويدور الجدل في هذه القضية حول الإجراءات التي يُزعم أن "دونالد ترامب" اتخذها بعد خسارته الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ٢٠٢٠ أمام "جو بايدن"، حيث قامت هيئة محلفين فيدرالية عليا "A federal grand jury" في ١ أغسطس ٢٠٢٣ بتوجيه لائحة اتهام ضده تشمل أربع تهم تتعلق بتصرفاته خلال فترة رئاسته بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ٢٠٢٠. تدعي لائحة الاتهام أن "ترامب" بعد خسارته في تلك الانتخابات تآمر لقلب نتائجها من خلال نشر ادعاءات كاذبة عن عمد بشأن تزوير الانتخابات بهدف عرقلة عملية جمع وفرز وتصديق نتائج الانتخابات [٢].

وحتى يتسنى لنا الوقوف على وقائع القضية بشكل مفصل، نقوم بتحليل الوسائل الرئيسية التي استخدمها ترامب لتنفيذ خطته وفقاً للائحة الاتهام من ناحية أولى، والنصوص القانونية المبنية على الاتهامات التي تم توجيها إليه من ناحية ثانية، وطلب ترامب بشأن رفض لائحة

---

(١) جاء في حكم المحكمة الاتي:

"With regard to a state subpoena for his private papers, a President stands in (nearly the same situation with any other individual)". Trump v. Vance, 591 U.S _ (2020).

) [2]("From January 2017 until January 2021, Donald J. Trump served as President of the United States. On August 1, 2023, a federal grand jury indicted him on four counts for conduct that occurred during his Presidency following the November 2020 election. The indictment alleged that after losing that election, Trump conspired to overturn it by spreading knowingly false claims of election fraud to obstruct the collecting, counting, and certifying of the election results" Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024) p.1.

الاتهام من ناحية ثالثة، ثم موقف محكمة المقاطعة من ناحية رابعة، يليه تأكيد محكمة الاستئناف لحكم محكمة المقاطعة من ناحية خامسة، وأخيراً اختصاص المحكمة العليا للولايات المتحدة بالنظر في هذه القضية من ناحية سادسة، وذلك على النحو الاتي:

أولاً:"الوسائل الرئيسية التي استخدمها ترامب لتنفيذ خطته وفقاً للائحة الاتهام:

وفقًا للائحة الاتهام، سعى ترامب لتحقيق هدفه من خلال خمس وسائل رئيسية [١]:

١- استخدم ترامب ومساعدوه ادعاءات كاذبة عن تزوير الانتخابات ليقنعوا المشرعين ومسؤولي الانتخابات بهدف إقناع المسؤولين في الولايات المستهدفة بتغيير نتائج الانتخابات لصالحه، من منافسه جو بايدن.

٢- نظم ترامب ومساعدوه قوائم مزيفة من الناخبين في سبع ولايات مستهدفة، ودفعوا هؤلاء الناخبين المزيفين لإرسال شهاداتهم المزورة إلى نائب الرئيس ومسؤولين آخرين ليتم احتسابها خلال جلسة التصديق في ٦ يناير.

---

(١) راجع في تفصيلات ذلك ما أشار اليه الحكم مما ورد في لائحة الاتهام (من ص ١٨٥ – ١٨٨):

First, he and his co-conspirators "used knowingly false claims of election fraud to get state legislators and election officials to . . . change electoral votes for [Trump's] opponent, Joseph R. Biden, Jr., to electoral votes for [Trump]".

Second, Trump and his co-conspirators "organized fraudulent slates of electors in seven targeted states" and "caused these fraudulent electors to transmit their false certificates to the Vice President and other government officials to be counted at the certification proceeding on January 6".

Third, Trump and his co-conspirators attempted to use the Justice Department "to conduct sham election crime investigations and to send a letter to the targeted states that falsely claimed that the Justice Department had identified significant concerns that may have impacted the election outcome ".

Fourth, Trump and his co-conspirators attempted to persuade "the Vice President to use his ceremonial role at the January 6 certification proceeding to fraudulently alter the election results." .. And when that failed, on the morning of January 6, they "repeated knowingly false claims of election fraud to gathered supporters, falsely told them that the Vice President had the authority to and might alter the election results and directed them to the Capitol to obstruct the certification proceeding".

Fifth, when "a large and angry crowd . . . violently attacked the Capitol and halted the proceeding," Trump and his co-conspirators "exploited the disruption by redoubling efforts to levy false claims of election fraud and convince Members of Congress to further delay the certification". Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024).

٣- حاول ترامب ومساعدوه استخدام وزارة العدل لإجراء تحقيقات وهمية حول جرائم انتخابية وإرسال خطاب إلى الولايات المستهدفة يدعي بشكل كاذب أن وزارة العدل حددت مخاوف كبيرة قد تؤثر على نتيجة الانتخابات.

٤- حاول ترامب ومساعدوه إقناع نائب الرئيس باستخدام دوره في جلسة التصديق على نتائج الانتخابات الرئاسية في ٦ يناير لتغيير نتائج الانتخابات بشكل غير قانوني [١]. وعندما فشل ذلك، في صباح يوم ٦ يناير، كرروا "ادعاءات كاذبة عن عمد بشأن تزوير الانتخابات لأنصارهم المجتمعين، وأخبروهم كذبًا بأن نائب الرئيس يملك السلطة وقد يغير نتائج الانتخابات، ووجهوا أنصارهم إلى مبني الكابيتول لعرقلة إجراءات التصديق".

٥- يُزعم أن ترامب استغل حالة الفوضى التي نتجت عن اقتحام مبني الكابيتول لتكثيف جهوده في نشر المعلومات الكاذبة حول نتائج الانتخابات ومحاولة إقناع أعضاء الكونغرس بتأجيل التصديق النهائي على النتائج.

ثانياً: بناءً على هذا السلوك المزعوم، وجهت لائحة الاتهام إلى "ترامب" التهم التالية، مشيرةً إلى انتهاك القانون الجنائي الفيدرالي في الولايات المتحدة، الباب ١٨، على النحو الاتي:

١- التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة، بانتهاك المادة ٣٧١، التي تجرم التآمر بين شخصين أو أكثر لارتكاب جريمة ضد الولايات المتحدة أو للاحتيال عليها بأي وسيلة [٢].

٢- المؤامرة لتعطيل إجراء رسمي، بانتهاك المادة ١٥١٢ (K)، التي تُجرم التآمر بين عدة أشخاص لتعطيل أو إعاقة أي إجراء رسمي، مثل جلسات الكونغرس [١].

---

(١) ولعلة من الجدير بالذكر أنه يشار إلى دور نائب الرئيس الأمريكي خلال جلسة التصديق على نتائج الانتخابات الرئاسية، التي تُعقد في الكونغرس عادة في شهر يناير بعد الانتخابات. هذا الدور يُوصف بشكل أساسي بأنه دور إجرائي وشكلي، حيث يقوم نائب الرئيس بالإشراف على جلسة فتح وعدّ أصوات المجمع الانتخابي وتأكيد النتائج النهائية.

(٢) ورد نص المادة على النحو الاتي:

"If two or more persons conspire either to commit any offense against the United States, or to defraud the United States, or any agency thereof in any manner or for any purpose, and one or more of such persons do any act to effect the object of the conspiracy, each shall be fined under this title or imprisoned not more than five years, or both". 18 U.S. Code § 371 - Conspiracy to commit offense or to defraud United States: https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/371

٣- تعطيل أو محاولة تعطيل إجراء رسمي بانتهاك المادة 1512/(c)/ (٢) والمادة ٢، التي تُجرم أي شخص يحاول أو ينجح في تعطيل إجراء رسمي للحكومة الفيدرالية بطرق غير قانونية. كما تشمل الأشخاص الذين يساعدون أو يشجعون الآخرين في ارتكاب هذا الفعل [٢].

٤- المؤامرة ضد الحقوق، بانتهاك المادة ٢٤١، التي تجرم التآمر بين شخصين أو أكثر لقمع أو حرمان أي شخص من حقوقه الدستورية أو القانونية [٣].

---

(١) ورد نص المادة على النحو الاتي:

"(k) Whoever conspires to commit any offense under this section shall be subject to the same penalties as those prescribed for the offense the commission of which was the object of the conspiracy". 18 U.S. Code § 1512 - Tampering with a witness, victim, or an informant: https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1512

(٢) ورد نص المادة على النحو الاتي:

(c)Whoever corruptly — (2) otherwise obstructs, influences, or impedes any official proceeding, or attempts to do so, shall be fined under this title or imprisoned not more than 20 years, or both. 18 U.S. Code § 1512 - Tampering with a witness, victim, or an informant: https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1512

كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على:

(a) Whoever commits an offense against the United States or aids, abets, counsels, commands, induces or procures its commission, is punishable as a principal.
(b) Whoever willfully causes an act to be done which if directly performed by him or another would be an offense against the United States, is punishable as a principal. 18 U.S. Code § 2 – Principals: https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/2

(٣) ورد نص المادة على النحو الاتي:

"If two or more persons conspire to injure, oppress, threaten, or intimidate any person in any State, Territory, Commonwealth, Possession, or District in the free exercise or enjoyment of any right or privilege secured to him by the Constitution or laws of the United States, or because of his having so exercised the same; or
If two or more persons go in disguise on the highway, or on the premises of another, with intent to prevent or hinder his free exercise or enjoyment of any right or privilege so secured—
They shall be fined under this title or imprisoned not more than ten years, or both; and if death results from the acts committed in violation of this section or if such acts include kidnapping or an attempt to kidnap, aggravated sexual abuse or an attempt to commit aggravated sexual abuse, or an attempt to kill, they shall be fined under this title or imprisoned for any term of years or for life, or both, or may be sentenced to

ثالثاً: طلب "ترامب" برفض الاتهام استنادًا إلى الحصانة الرئاسية:

تقدم "ترامب" بطلب لرفض لائحة الاتهام بناءً على الحصانة الرئاسية. وبحسب وجهة نظره، فإن السلوك المزعوم في لائحة الاتهام، إذا تم تصنيفه بشكل صحيح، يتلخص في أنه عندما كان رئيسًا، قام بما يلي [١]:

١- أدلى بتصريحات عامة حول إدارة الانتخابات الفيدرالية.

٢- تواصل مع كبار مسؤولي وزارة العدل بشأن "التحقيق في الاحتيال الانتخابي واختيار قيادة الوزارة".

٣- "تواصل مع المسؤولين في الولايات حول إدارة الانتخابات الفيدرالية وممارستهم لواجباتهم الرسمية المتعلقة بها".

٤- "تواصل مع نائب الرئيس" ومع "أعضاء الكونغرس حول ممارسة واجباتهم الرسمية المتعلقة بمصادقة الانتخابات".

٥- "خوّل أو وجّه آخرين لتنظيم قوائم انتخابية بديلة في إطار محاولاته لإقناع نائب الرئيس بممارسة سلطاته الرسمية بالطريقة التي دافع عنها الرئيس ترامب".

---

death". 18 U.S. Code § 241 - Conspiracy against rights: https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/241

(١) راجع المذكرة الخاصة برأي ترامب:

Trump moved to dismiss the indictment based on Presidential immunity. In his view, the conduct alleged in the indictment, properly characterized, was that while he was President he (1) "made public statements about the administration of the federal election"; (2) communicated with senior Justice Department officials "about investigating election fraud and about choosing the leadership" of the Department; (3) "communicated with state officials about the administration of the federal election and their exercise of official duties with respect to it"; (4) "communicated with the Vice President" and with "Members of Congress about the exercise of their official duties regarding the election certification"; and (5) "authorized or directed others to organize contingent slates of electors in furtherance of his attempts to convince the Vice President to exercise his official authority in a manner advocated for by President Trump".

Motion To Dismiss Indictment Based on Presidential Immunity in United States v. Donald J. Trump, No. 1:23-cr-00257, U.S. District Court for the District of Columbia, ECF Document 74, pp. 9, 14, 24, 27.

وقد استند ترامب في رفض لائحة الاتهام إلى الحصانة الرئاسية، بأن جميع الادعاءات الواردة في لائحة الاتهام تقع ضمن جوهر واجباته الرسمية، وأن الرئيس يتمتع بحصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية عن الأفعال التي يقوم بها ضمن الحدود الخارجية لمسؤولياته الرسمية، لضمان قدرته على القيام بالواجبات الحساسة لمنصبه بجرأة ودون تردد. كما أكد على أن هذه الحصانة ضرورية لحماية قدرة الرئيس على اتخاذ الإجراءات اللازمة في الظروف الحساسة [١].

رابعاً: محكمة المقاطعة ترفض إسقاط التهم وتؤكد أن الرؤساء السابقين لا يتمتعون بحصانة جنائية مطلقة [٢]:

رفضت محكمة المقاطعة طلب إسقاط التهمة، حيث قضت بأن "الرؤساء السابقين لا يتمتعون بحصانة جنائية مطلقة ضد أي أفعال ارتكبوها أثناء وجودهم في المنصب".

أقرت المحكمة بأن الرئيس يتمتع بالحصانة من المسؤولية المدنية عن الأضرار في القضايا المدنية – كما ورد في حكم المحكمة العليا سابقاً Nixon v. Fitzgerald – لحمايته من الأثر السلبي الذي قد يتسبب به تعرضه لهذا النوع من الدعاوى على أداء مسؤولياته [٣]. وأكدت – في الوقت ذاته – أن إمكانية وجود دعاوى بعد انتهاء الرئاسة تتضاءل بشكل كبير في السياق الجنائي، نظرًا لـ "الضمانات الإجرائية القوية المرافقة للمحاكمات الجنائية الفيدرالية".

وبذلك رفضت محكمة المقاطعة أن تبت فيما إذا كانت الأفعال المذكورة في لائحة الاتهام تتعلق بأفعال رسمية.

)[1](Motion To Dismiss Indictment Based on Presidential Immunity.... Trump argued that all of the indictment's allegations fell within the core of his official duties... And he contended that a President has absolute immunity from criminal prosecution for actions performed within the outer perimeter of his official responsibilities, to ensure that he can undertake the especially sensitive duties of his office with bold and unhesitating action. Ibid.

)[2]("former Presidents do not possess absolute federal criminal immunity for any acts committed while in office".

راجع قضية "الولايات المتحدة ضد دونالد ترامب"، في محكمة المقاطعة الأمريكية "كولومبيا" في ١ ديسمبر ٢٠٢٣، على النحو الاتي:

United States v. Donald J. Trump, No. 1:23-cr-00257, 2023 WL 8359833, 9–15 (D.D.C., Dec. 1, 2023).

(٣) أشارت المحكمة لحكم المحكمة العليا:

Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731, 749–756 (1982).

ويتخلص موقف هذه المحكمة في أربعة نقاط على النحو الاتي:

١- المحكمة قررت أن الرئيس السابق لا يتمتع بحصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية عن الأفعال التي قام بها أثناء توليه المنصب. أي أن الحصانة الرئاسية ليست مطلقة عندما يتعلق الأمر بالملاحقات الجنائية الفيدرالية، على الرغم من أن الرئيس الحالي يتمتع بحصانة في هذا الإطار.

٢- المحكمة أكدت أن الرؤساء يتمتعون بحصانة من المسؤولية في القضايا المدنية – التي تتعلق بالمطالبات المالية أو الأضرار – وذلك لتجنب أي تأثير قد يعوق تأديتهم لواجباتهم.

٣- المحكمة بررت موقفها بأن الملاحقات الجنائية لا تشكل نفس التهديد أو العبء على الرئيس السابق مثل الدعاوى المدنية، نظرًا لأن القضايا الجنائية تشمل آليات رقابة قانونية دقيقة وضوابط وقائية مشددة، مما يقلل من احتمالية وقوع الرئيس السابق ضحية لدعاوى غير جدية أو "مزعجة" كما قد يحدث في القضايا المدنية.

٤- المحكمة لم تتخذ قرارًا بشأن ما إذا كانت الأفعال التي تم اتهام الرئيس السابق بها هي أعمال رسمية تمت أثناء فترة رئاسته، وهو أمر قد يكون مهمًا لتحديد ما إذا كانت هذه الأفعال تستحق الحماية القانونية.

خامساً: تأكيد محكمة الاستئناف بدائرة العاصمة "واشنطن" لحكم محكمة المقاطعة السابق بشأن عدم تمتع الرؤساء بالحصانة:

استندت محكمة الاستئناف إلى قضية "ماربوري ضد ماديسون"، عام ١٨٠٣ في التمييز بين نوعين من الأعمال الرسمية: الأعمال التقديرية "Discretionary acts" والأعمال الوزارية "Ministerial acts". وتنصرف الأولى – التقديرية – إلى الأعمال التي يعتمد فيها المسؤول على تقديره الخاص لاتخاذ القرار، وقررت أن مثل هذه القرارات ليست مجالًا للنظر القضائي، نظراً لأنها تتعلق بالسلطة التقديرية والسلطة السياسية التنفيذية. بينما تنصرف الثانية – الوزارية – إلى الأعمال التي يكون المسؤول ملزمًا بتنفيذها بموجب القانون أو توجيهات محددة من الهيئة التشريعية. وفي هذا الصدد، تكون هذه الأعمال خاضعة لسلطة القضاء للنظر في النزاعات المتعلقة بها، وذلك لكونها مسؤوليات محددة وليست موكوله للتقدير.

وقررت المحكمة أنه بالنسبة للأعمال التقديرية التي تستند إلى تقدير المسؤولين الحكوميين، تخضع للمراجعة السياسية فقط دون اختصاص قضائي، – باستثناء حالات واضحة من إساءة السلطة – بينما الأعمال الوزارية التي يتوجب على المسؤولين تنفيذها بصفة إلزامية

بموجب توجيهات قانونية واضحة، يتمتع القضاء بسلطة النظر في النزاعات المتعلقة بها، نظرًا لعدم وجود سلطة تقديرية للمسؤول فيها [١].

وبناءً على هذا التمييز، خلصت المحكمة إلى أن "مبدأ فصل السلطات، كما تم شرحه في قضية ماربوري والقضايا التي تلتها، يسمح للقضاء بالضرورة الإشراف على الملاحقات الجنائية الفيدرالية لرئيس سابق بسبب أفعاله الرسمية، لأن مجرد وجود الملاحقة الجنائية يعني أن الرئيس السابق قد تصرف بشكل مزعوم ضد قوانين الكونغرس" [٢].

وبالتالي كما فعلت محكمة المقاطعة، رفضت محكمة الاستئناف بدائرة العاصمة تحليل الأفعال الواردة في لائحة الاتهام لتحديد ما إذا كانت تتعلق بأعمال رسمية [٣].

ويتخلص موقف هذه المحكمة في أربعة نقاط على النحو الاتي:

١- المحكمة أوضحت أن مبدأ فصل السلطات، الذي استندت إليه قضية "ماربوري ضد ماديسون"، يسمح للقضاء بالتدخل في الملاحقات الجنائية للرئيس السابق عن أفعاله الرسمية إذا كان هناك ادعاء بأنه انتهك قوانين وضعها الكونغرس. وهو ما يعني أن الملاحقة الجنائية في هذه الحالة لا تعتبر انتهاكًا لمبدأ فصل السلطات.

٢- استندت المحكمة إلى أن الأفعال المنسوبة إلى ترامب قد انتهكت قوانين جنائية عامة التطبيق، وهو ما يعني أن تلك الأفعال لم تكن ضمن نطاق سلطته التقديرية القانونية كرئيس. وبالتالي، فإن الأفعال التي تنتهك القوانين العامة لا تُعتبر جزءًا من "الأعمال الرسمية" التي يتمتع الرئيس بحصانة بشأنها.

---

(١) راجع حكم محكمة الاستئناف:

91 F. 4th 1173 (2024) (per curiam).

وقد أشار إلى الحكم الشهير للمحكمة العليا "ماربوري ضد ماديسون":

Marbury v. Madison, 5 U.S. 137 (1803).

(٢) راجع رأى محكمة الاستئناف:

“Separation of powers doctrine, as expounded in Marbury and its progeny, necessarily permits the Judiciary to oversee the federal criminal prosecution of a former President for his official acts because the fact of the prosecution means that the former President has allegedly acted in defiance of the Congress’s laws.” 91 F. 4th, at 1191.

كما أن تصرفات ترامب انتهكت القوانين الجنائية:

“Allegedly violated generally applicable criminal laws” Id., at 1192.

)[3](id., at 1205, n. 14.

٣- خلصت المحكمة إلى أن ترامب لا يتمتع بحصانة "immunity structural" (حصانة تستند إلى مكانته كمسؤول) من التهم الجنائية الواردة في لائحة الاتهام، وهذا يعني أن القضية يمكن أن تستمر في الملاحقة الجنائية.

٤- على الرغم من ذلك، رفضت المحكمة، كما فعلت محكمة المقاطعة، الدخول في تفاصيل تحليل الأفعال الواردة في لائحة الاتهام لتحديد ما إذا كانت تتعلق بأعمال رسمية قام بها ترامب أثناء توليه المنصب.

سادساً: المحكمة العليا للولايات المتحدة وافقت على النظر في هذه القضية، بعد تقديم طلب لمراجعة قرار محكمة أدنى:

في واقع الامر يتمحور التساؤل الرئيسي المطروح أمام المحكمة العليا حول ما إذا كان الرئيس السابق يتمتع بحصانة رئاسية من الملاحقة الجنائية على الأفعال التي ارتكبها أثناء توليه المنصب، والتي يُزعم أنها جزء من مهامه الرسمية، وما هو مدي هذه الحصانة إذا كانت موجودة؟

المطلب الثالث

المسائل القانونية التي يثيرها الحكم

تثير هذه القضية تساؤلات جوهرية حول حدود السلطة الرئاسية ومدى الحماية القانونية التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي بعد مغادرته المنصب، كما إنها تعكس أيضًا التوترات المتأصلة بين الحاجة إلى محاسبة المسؤولين المنتخبين على أفعالهم وحماية النظام الدستوري.

ومن الواضح أن هذه القضية قد تضع سوابق قضائية قد تؤثر على كيفية تعامل المحاكم مع القضايا المستقبلية التي تتعلق برؤساء سابقين. وبذلك تجيب المحكمة العليا عن التساؤل الاتي: هل يمكن لرئيس سابق أن يواجه اتهامات جنائية على أفعال قام بها خلال فترة ولايته؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي حدود الحصانة الرئاسية؟

وقد اعتبرت المحكمة أن هذه القضية هي أول محاكمة جنائية في تاريخ الأمة الأمريكية لرئيس سابق عن أفعال ارتكبها خلال فترة ولايته، وبالتالي فإن المحكمة مطالبة – في هذا الصدد – بالنظر في إمكانية استمرار هذه المحاكمة وتحديد الظروف التي يمكن أن تبررها [١].

)[1]("This case is the first criminal prosecution in our Nation's history of a former President for actions taken during his Presidency. We are called upon to consider whether and under what circumstances such a prosecution may proceed". Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024). P. 5.

وتؤكد المحكمة أن مسؤوليتها في هذه القضية تتطلب تقييم دقيق لنطاق السلطة الرئاسية بموجب الدستور، وذلك دون الخلط بين "مسألة شرعية السلطة بالغاية التي تُستخدم لتحقيقها" مع التركيز على "التأثيرات الدائمة على هيكل توازن السلطات في جمهوريتنا" [١].

كما تؤكد المحكمة أن الخلاف الأساسي بين الأطراف يتعلق بتحديد ما إذا كانت الأفعال المزعومة التي قام بها الرئيس السابق خلال فترة ولايته تعتبر ضمن نطاق سلطاته الرسمية، ومع ذلك، لا تختلف الأطراف في القضية على أن الرئيس السابق يمكن أن يكون خاضعًا للملاحقة الجنائية عن أفعال غير رسمية ارتكبها أثناء وجوده في المنصب. كما يتفقون على أن بعض الأفعال المذكورة في لائحة الاتهام – المشار اليها سابقاً – تشمل تصرفات قام بها ترامب بصفته غير الرسمية [٢].

يدعي ترامب أنه كما أن الرئيس يتمتع بحصانة مطلقة من المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تلحق نتيجة أفعال تقع ضمن نطاق مسؤولياته الرسمية، – قضية Nixon v. Fitzgerald [٣] – فإنه يجب أن يكون متمتعًا – كذلك – بحصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية عن تلك الأفعال [٤].

ويجادل ترامب بأن معظم الاتهامات الواردة في لائحة الاتهام تتعلق بتصرفات قام بها أثناء توليه منصب الرئيس وبصفته الرسمية – في إشارة إلى أن الأفعال التي يُتهم بها كانت جزءًا

)[1](We undertake that responsibility conscious that we must not confuse "the issue of a power's validity with the cause it is invoked to promote," but must instead focus on the "enduring consequences upon the balanced power structure of our Republic." Trump v. United States, 603 U.S. (2024). P. 5.

ويراجع أيضا قضية:

Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer, 343 U.S 579, 634 (1952).

)[2](Ibid, p. 5,6.

(٣) قضت المحكمة العليا في هذه القضية بأن يتمتع الرئيس بحصانة مطلقة من المسؤولية عن الأضرار المدنية الناجمة عن أي إجراء رسمي يتخذه أثناء توليه منصبه، حيث جاء بالحكم:

"The President has absolute immunity from liability for civil damages arising from any official action taken while in office". Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731 (1982).

)[4]("They disagree, however, about whether a former President can be prosecuted for his official actions. Trump contends that just as a President is absolutely immune from civil damages liability for acts within the outer perimeter of his official responsibilities, *Fitzgerald*, 457 U. S., at 756, he must be absolutely immune from criminal prosecution for such acts". Brief for Petitioner 10.

من مسؤولياته كرئيس – وعلى الرغم من أن الحكومة تتفق على أن بعض الأفعال المذكورة في لائحة الاتهام هي بالفعل أفعال رسمية قام بها ترامب أثناء توليه منصب الرئيس، إلا أنها – في الوقت ذاته – تؤكد أن الرئيس السابق لا يتمتع بحصانة من الملاحقة الجنائية، بصرف النظر عن كيفية تصنيف هذه الأفعال سواء كانت رسمية أو غير رسمية [1].

كما أنه – من نافلة القول – أن هذه القضية تتطرق إلى كيفية تفسير المحكمة العليا لمبدأ الحصانة الرئاسية في ضوء السوابق القضائية السابقة مثل قضية Nixon v. Fitzgerald التي منحت الرئيس حصانة مطلقة ضد الدعاوى المدنية المتعلقة بأفعال رسمية، وقضية Clinton v. Jones التي أقرت بعدم وجود حصانة من الملاحقة القضائية في القضايا المدنية المرتبطة بأفعال غير رسمية للرئيس، وقد وضعت هذه القضايا الإطار القانوني الذي يتم فيه تقييم مدى حصانة الرئيس السابق من الملاحقة الجنائية بمناسبة الحكم الذي نحن بصدده.

وعليه يبقى التساؤل المحوري الذي يتعين على المحكمة العليا الإجابة عنه: كيفية التوفيق بين مبدأ الحصانة الرئاسية والحاجة إلى المساءلة الجنائية عن الأفعال التي قد تتعارض مع القانون؟ وهل يمكن أن يفتح هذا القرار الباب أمام تحديات قانونية مستقبلية بشأن مدى حصانة الرؤساء السابقين، وما هي الحدود التي يجب أن ترسمها المحكمة لضمان التوازن بين حماية المؤسسات الدستورية ومساءلة القادة المنتخبين عن أفعالهم؟

وتكمن المسألة الأساسية فيما إذا كان الرئيس السابق يتمتع بالحصانة الرئاسية من الملاحقة الجنائية عن الأفعال التي يزعم أنها كانت ضمن نطاق مسؤولياته الرسمية خلال فترة توليه المنصب، وإذا كان يتمتع بهذه الحصانة، فما هو نطاقها وحدودها؟

)[1]("Trump argues that the bulk of the indictment's allegations involve conduct in his official capacity as President". Tr. of Oral Arg. 30–32.

"Although the Government agrees that some official actions are included in the indictment's allegations". id., at 125.

"it maintains that a former President does not enjoy immunity from criminal prosecution for any actions, regardless of how they are characterized". Brief for United States 9.

المبحث الثاني

الأسس القانونية والدستورية لحكم المحكمة في تقرير الحصانة الرئاسية

تُعد مسألة الحصانة الرئاسية من القضايا القانونية والدستورية الحساسة التي تثير جدلاً واسعًا، إذ ترتبط بشكل مباشر بمبدأ فصل السلطات وحماية استقلالية الوظيفة الرئاسية. وتستند الأحكام المتعلقة بتقرير الحصانة الرئاسية إلى مجموعة من الأسس الدستورية والقانونية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حق الدولة في محاسبة الرؤساء من جهة، وحمايتهم أثناء ممارسة مهامه الرسمية من الضغوط القضائية والسياسية من جهة أخرى.

في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة"، تم توسيع هذا النقاش ليشمل الحصانة في السياق الجنائي لأول مرة في التاريخ الأمريكي، إذ لم تناولت المحكمة العليا مسألة حصانة الرئيس الأمريكي من الملاحقة الجنائية أثناء توليه المنصب فحسب، وإنما تجاوزت ذلك لمدي إمكانية ملاحقة رئيس سابق جنائيًا عن أفعال قام بها أثناء توليه المنصب، وما إذا كانت تلك الأفعال تعتبر رسمية أو غير رسمية. ولذلك، فإن هذه القضية تعد سابقة قد تعيد تشكيل الفهم القانوني للحصانة الرئاسية وحدودها في المستقبل.

وقد انتهت المحكمة العليا في القضية إلى "أنه بموجب البنية الدستورية لفصل السلطات، يحق للرئيس السابق الحصول على حصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية عن الأفعال ضمن سلطته الدستورية النهائية والحاسمة. كما يحق له الحصول على حصانة افتراضية على الأقل من الملاحقة عن جميع أفعاله الرسمية. ومع ذلك، لا توجد حصانة عن الأفعال غير الرسمية" [١].

وبذلك تُعد الحصانة الرئاسية إحدى القضايا الشائكة في النظام القانوني والدستوري للدول، حيث تثير تساؤلات حول حدود السلطات والصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة في إطار مسؤولياته الرسمية. ونناقش هنا المبادئ والأسس التي استند إليها الحكم في تقرير الحصانة الرئاسية، مستعرضًا نطاق الحصانة طبقا للإطارين الدستوري والقانوني لها في المطلب الأول، بالإضافة

---

(١) جاء قرار المحكمة في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة" على النحو الاتي:

"Under our constitutional structure of separated powers, the nature of Presidential power entitles a former President to absolute immunity from criminal prosecution for actions within his conclusive and preclusive constitutional authority. And he is entitled to at least presumptive immunity from prosecution for all his official acts. There is no immunity for unofficial acts" Trump v. United States, 603 U.S. __ (2024).

إلى توضيح التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية للرئيس، وحدود الحصانة في المطلب الثاني.

المطلب الأول

الإطار القانوني والدستوري لحصانة رئيس الدولة "النطاق والقيود"

إذا كانت الحصانة الرئاسية تعتبر من الموضوعات ذات الأهمية القصوى في النظم الدستورية والقانونية، نظراً لما يتطلبه منصب رئيس الدولة من ضماناتٍ تتيح له ممارسة صلاحياته دون تدخلاتٍ تعيق عمله أو تعرّضه لضغوط غير مبررة، وعلى الرغم من أن الحصانة تهدف أساسًا إلى حماية المنصب ودعم استقلالية السلطات التنفيذية، إلا أن تحديد نطاق هذه الحصانة ووضع قيودٍ واضحة لها يبقى مسألة ضرورية لضمان عدم استخدامها بشكل غير مشروع.

نستعرض هنا الإطار القانوني والدستوري لحصانة رئيس الدولة، مع توضيح الحدود والنطاقات المختلفة التي تشكل هذه الحصانة، كما قرره الحكم، يُركز الفرع الأول على تحديد الحصانة المطلقة المقررة للسلطات الدستورية الحصرية لرئيس الدولة، والتي تضمن له استقلالية في ممارسة مهامه السيادية. أما الفرع الثاني يتناول إمكانية منح حصانة مفترضة تحمي الرئيس من الملاحقة الجنائية عن أفعاله الرسمية، وما يرتبط بذلك من أسس قانونية ودستورية. وأخيرًا، يستعرض الفرع الثالث حدود الحصانة في القضايا التي تتجاوز نطاق الأفعال الرسمية، مما يبرز التفرقة بين ما هو مرتبط بمهام الرئيس وما هو شخصي أو خارج نطاق الوظيفة الرئاسية.

الفرع الاول

تقرير الحصانة المطلقة عن السلطات الدستورية الحصرية لرئيس الدولة

أكدت المحكمة العليا في الحكم أن الحصانة الرئاسية المطلقة تغطي الأفعال التي تقع ضمن السلطات الدستورية الحصرية للرئيس، فقد انتهت المحكمة إلى "أنه بموجب البنية الدستورية لفصل السلطات، يحق للرئيس السابق الحصول على حصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية عن الأفعال ضمن سلطته الدستورية النهائية والحاسمة..." [1].

([1]) يراجع ما سبق ذكره من قرار المحكمة:

Trump v. United States, 603 U.S. __ (2024).

فقد رأت المحكمة أن دستور الولايات المتحدة الامريكية وضع رئيس الدولة في موقع القيادة العليا للسلطة التنفيذية، حيث نصت المادة الثانية من الدستور على أن "تناط السلطة التنفيذية برئيس للولايات المتحدة الأميركية" [١]. ولا مراء أن هذا النص جعل رئيس الدولة "يشغل مكانة فريدة في النظام الدستوري" [٢]. كما أن واجبات الرئيس ذات "أهمية وجسامة لا مثيل لها" [٣].

وقد حدد الدستور الأمريكي صلاحيات وواجبات رئيس الدولة، التي تشمل الشؤون الداخلية والخارجية [٤]، فعلى الصعيد الداخلي، يشمل ذلك، على سبيل المثال، في قيادة القوات المسلحة للولايات المتحدة؛ منح العفو والإرجاء عن الجرائم المرتكبة ضد الولايات المتحدة؛ وتعيين الوزراء

---

(١) تنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الامريكية على:
"The executive Power shall be vested in a President of the United States of America"
)[2]("…the President 'occupies a unique position in the constitutional scheme'." Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731 (1982).
)[3](Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024).

ويراجع أيضاً:

Trump v. Vance, 591 U.S. _ (2020).
)[4](Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024). p. 6,7.

والقناصل العموميين، وقضاة المحكمة العليا، والمسؤولين الفيدراليين [١]. فضلا عن أنه يتعين عليه الحرص على تنفيذ القوانين بشكل دقيق [٢].

ويتحمل الرئيس مسؤولية أعمال العديد من الإدارات والوكالات داخل السلطة التنفيذية. كما يلعب دوراً في عملية التشريع من خلال تقديم التوصيات إلى الكونغرس بشأن التدابير التي يراها ملائمة، وتوقيع أو نقض القوانين التي يصدرها الكونغرس [٣].

كما يضطلع الرئيس بمسؤوليات جوهرية في إدارة العلاقات الخارجية، مثل إبرام المعاهدات، وتعيين السفراء، والاعتراف بالحكومات الأجنبية، والاجتماع بزعماء الدول الأخرى، والإشراف على الدبلوماسية الدولية وجمع المعلومات الاستخباراتية، وإدارة قضايا تتعلق بالإرهاب، والتجارة، والهجرة [٤].

---

(١) تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الامريكية على:
"The President shall be Commander in Chief of the Army and Navy of the United States, and of the Militia of the several States, when called into the actual Service of the United States; he may require the Opinion, in writing, of the principal Officer in each of the executive Departments, upon any Subject relating to the Duties of their respective Offices, and he shall have Power to Grant Reprieves and Pardons for Offences against the United States, except in Cases of Impeachment".
"He shall have Power, by and with the Advice and Consent of the Senate, to make Treaties, provided two thirds of the Senators present concur; and he shall nominate, and by and with the Advice and Consent of the Senate, shall appoint Ambassadors, other public Ministers and Consuls, Judges of the supreme Court, and all other Officers of the United States, whose Appointments are not herein otherwise provided for, and which shall be established by Law: but the Congress may by Law vest the Appointment of such inferior Officers, as they think proper, in the President alone, in the Courts of Law, or in the Heads of Departments".

(٢) تنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الامريكية على:
"… he shall take Care that the Laws be faithfully executed and shall Commission all the Officers of the United States".

(٣) راجع: الفقرة الثانية والسابعة من المادة الأولى، والفقرة الثالثة من المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الامريكية.

(٤) راجع: الفقرة الثانية والثالثة من المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتبع سلطة الرئيس في اتخاذ أي إجراء – بالضرورة – إما من قانون صادر عن الكونغرس أو من الدستور ذاته [١]. وفي الحالة الأخيرة تكون سلطة الرئيس أحيانًا حاسمة "Conclusive" ومطلقة أو نهائية "Preclusive" [٢]، وعندما يمارس الرئيس مثل هذه السلطة، يجوز له أن يتصرف حتى وإن كانت التدابير التي يتخذها "غير متوافقة مع الإرادة الصريحة أو الضمنية للكونغرس" [٣]. كما إن الصلاحية الدستورية الحصرية للرئيس تحول دون تدخل الكونغرس في هذا الشأن [٤]. إضافةً إلى ذلك، لا تمتلك المحاكم صلاحية التدخل في تقدير الرئيس عندما يمارس السلطات الممنوحة له حصرياً بموجب الدستور [٥].

وبناءً على ذلك، إذا ادعى الرئيس امتلاكه سلطة التصرف، بينما يمارس في الواقع "إرادة فردية" و"سلطة بدون سند قانوني"، يجوز للمحاكم حينئذٍ أن تبت في الأمر، وهو ما حدث في قضية "Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer" – على سبيل المثال – حين قررت المحكمة أن الرئيس "ترومان" تجاوز سلطاته الدستورية عندما قام بالاستيلاء على مصانع

---

(١) استندت المحكمة العليا في الحكم الذي نحن بصدده – Trump v. United States – لأساس شرعية مباشرة رئيس الدولة لصلاحياته إلى السابقة القضائية الهامة للمحكمة العليا في قضية (Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer) في عام ١٩٥٢ وقضت بأنه:

"The President cannot take possession of private property without authorization from Congress or the Constitution" Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer, 343 U.S. 579 (1952).

(٢) ذات المرجع السابق، ص ٦٣٨.

)[3]("…incompatible with the expressed or implied will of Congress.."

ذات المرجع السابق، ص ٦٣٧.

(٤) ذات المرجع السابق ص ٦٣٧، ٦٣٨.

)[5](Marbury, 1 William Cranch, p. 166.

حيث استندت المحكمة العليا في الحكم الذي نحن بصدده – Trump v. United States – إلى المجلد الأول من التقارير القانونية التي نشرها William Cranch، عن حكم Marbury v. Madison حدود السلطة التنفيذية وسلطة الرئيس، ويشير إلى أنه في حالات معينة، تكون هناك تصرفات وسلطات لا يمكن للمحاكم التدخل فيها لأنها محصورة ضمن صلاحيات الرئيس الدستورية.

- ولعله من نافلة القول إن قضية Marbury v. Madison، في عام ١٨٠٣ وهي واحدة من أهم القضايا في التاريخ الدستوري الأمريكي. وهي تشتهر بتأسيس مبدأ المراجعة القضائية (Judicial Review)، الذي يمنح المحكمة العليا سلطة مراجعة دستورية القوانين والتشريعات.

الصلب. ومع ذلك، إذا كان تصرف الرئيس ضمن نطاق سلطته الحصرية، فلا يجوز للمحاكم التدخل أو إعادة تقييم تقديره في استخدام تلك السلطة [١].

ولعل المحكمة العليا تُشير بذلك إلى مبدأ هام في القانون الدستوري الأمريكي، وهو أن تصرفات الرئيس قد تكون قابلة للطعن القضائي إذا كانت خارج حدود السلطة المخولة له قانوناً، وإذا تبين أن الرئيس يتصرف بناءً على "إرادة فردية" أو دون سند قانوني، يمكن للمحاكم التدخل وإعلان ذلك.

واستشهدت المحكمة العليا على سلطات رئيس الدولة الدستورية الحصرية بسلطته في العفو الرئاسي، وسلطة عزل المسؤولين التنفيذيين، على النحو الاتي:

أولاً: سلطة العفو الممنوحة للرئيس:

يمنح الدستور الأمريكي الرئيس سلطة منح العفو عن الجرائم المرتكبة ضد الحكومة الفيدرالية "الجرائم الفيدرالية" [١].

---

(١) ولعله من الجدير بالذكر أن قضية "Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer" تناولت حدود السلطة الرئاسية في الولايات المتحدة، وخاصة أثناء حالات الطوارئ الوطنية. وترجع وقائع القضية إلى أنه في أثناء الحرب الكورية، أمر الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" بالاستيلاء على مصانع الصلب لمنع إضراب كان يهدد بتعطيل إنتاج الصلب الضروري للدفاع الوطني. قام بذلك دون الحصول على موافقة من الكونغرس، مستندًا إلى سلطاته التنفيذية "الضمنية". عارضت شركات الصلب هذا القرار ورفعت دعوى قضائية بحجة أن تصرف الرئيس غير دستوري. وكان التساؤل المطروح يدور حول ما إذا كان للرئيس سلطة دستورية لمصادرة الممتلكات الخاصة في حالة الطوارئ الوطنية دون موافقة الكونغرس؟

قررت المحكمة العليا أن ما قام به "ترومان" غير دستوري، حيث إن الدستور لم يمنح الرئيس مثل هذه الصلاحيات دون موافقة الكونغرس. وأكدت المحكمة على مبدأ فصل السلطات، مشيرة إلى أن السلطة التشريعية هي الجهة الوحيدة المخولة بسن القوانين، بما في ذلك القوانين المتعلقة بمصادرة الممتلكات.

ولا شك أن هذه القضية مثالًا هامًا على حدود السلطة التنفيذية، حيث أكدت المحكمة أن الرئيس لا يمكنه التصرف بشكل أحادي في المسائل المتعلقة بالاستيلاء على الممتلكات الخاصة دون موافقة تشريعية، حتى في أوقات الأزمات الوطنية. وقد جاء في الحكم:

"The President cannot take possession of private property without authorization from Congress or the Constitution".

راجع:

Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer, 343 U.S. 579 (١٩٥٢)

ودللت المحكمة العليا على ذلك بما قام به الرئيس "أبراهام لينكولن"، حين منح عفوًا شاملاً للمشاركين في التمرد خلال الحرب الأهلية ضد الحكومة الفيدرالية، بشرط قسم الولاء للاتحاد الأمريكي، وقد شمل هذا العفو أيضًا استعادة حقوق الملكية لأولئك الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة مشاركتهم في التمرد.

وفي وقت لاحق عام ١٨٧٠، أصدر الكونغرس قانونًا يقضي بتقييد آثار العفو الرئاسي عبر منع استخدامه كدليل على استعادة الشخص المعفو عنه حقوقه في ممتلكاته، إلا أن هذا القانون عندما عرض على المحكمة العليا في قضية "الولايات المتحدة ضد كلاين" في عام ١٨٧٢، قضت بأن القانون الذي أصدره الكونغرس غير دستوري، نظراً لأن سلطة العفو هي سلطة ممنوحة حصريًا للرئيس بموجب الدستور. كما أن العفو الذي يمنحه الرئيس يجب أن يكون فعالًا بشكل كامل، ولا يمكن للكونغرس أن يقلل من تأثيره أو يضع شروطًا عليه [٢]. وهذا ما عبرت عنه المحكمة العليا عندما قالت إن سلطة العفو "حاسمة ونهائية"، وأن الكونغرس لا يملك سلطة اتخاذ أي إجراء يؤثر على نتائج هذا العفو أو يحد من آثاره القانونية [٣].

ثانياً: سلطة العزل للمسؤولين التنفيذيين:

يمنح الدستور الأمريكي الرئيس سلطة إقالة – والإشراف على – الأفراد الذين يمارسون السلطة التنفيذية نيابةً عنه [٤]. وقد اعتبرت المحكمة العليا أن "السلطة الحصرية للرئيس في إقالة المسؤولين في الوكالات التنفيذية" تمثل نموذجًا على "سلطة دستورية قاطعة وحصرية" [٥].

---

(١) راجع نص الفقرة الأولى، من المادة الثانية لدستور الولايات المتحدة الامريكية، والتي تنص على:
"The President shall be Commander in Chief of the Army and Navy of the United States, ... and he shall have Power to Grant Reprieves and Pardons for Offences against the United States, except in Cases of Impeachment".

(٢) ولا مراء في تعزيز المحكمة العليا لمبدأ الفصل بين السلطات، حيث إن رئيس الدولة – ممثل السلطة التنفيذية – له صلاحيات معينة، مثل منح العفو، ولا يمكن للكونغرس – السلطة التشريعية – التدخل في هذه الصلاحيات. وبالتالي فإن الرئيس لديه السلطة المطلقة في العفو، ولا يمكن للكونغرس تغيير تأثير العفو الذي يصدره الرئيس. راجع:

United States v. Klein, 80 U.S. 128 (1871).

(٣) راجع قضية Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer، ص ٦٣٧، ٦٣٨.

(٤) راجع المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

(5) Trump v. United States, 603 U.S __ (2024).

واستندت المحكمة العليا إلى قراراتها السابقة التي أكدت أن الكونغرس لا يملك السلطة للتحكم في "السلطة غير المقيدة للرئيس في إقالة" المسؤولين التنفيذيين للولايات المتحدة الذين قام بتعيينهم [1].

ويظهر من تقييم موقف المحكمة العليا أنها تهدف إلى دعم مفهوم السلطات الدستورية الحصرية الممنوحة للرئيس، وذلك عبر التركيز على مجموعة من النقاط الأساسية:

أولا: تعتبر السلطات الدستورية الحصرية، الصلاحيات التي يمنحها الدستور لرئيس الولايات المتحدة بشكلٍ منفرد، دون تدخل أو تقييد من قِبل الكونغرس أو القضاء، وتكون هذه السلطات حصرية للرئيس بناءً على نصوص محددة في الدستور، خاصةً في المادة الثانية، التي تضع الإطار العام في ذلك بصفته قائد أعلى للسلطة التنفيذية. والتي تشمل على سبيل المثال، قيادة القوات المسلحة، العفو الرئاسي، تعيين وإقالة المسؤولين التنفيذيين، وإدارة الشؤون الخارجية.

ثانياً: دعمت المحكمة حق الرئيس في التمتع بحصانة مطلقة عن الأفعال التي يقوم بها ضمن نطاق سلطاته الدستورية الحصرية، ما دام تصرفاته تقع ضمن هذا الإطار.

---

(1) استندت المحكمة العليا في هذا الصدد إلى سابقتين قضائيتين للمحكمة وهما Seila Law LLC v. Consumer Financial Protection Bureau في عام ٢٠٢٠، وحكم Myers v. United States في عام ١٩٢٦، لتأكيد سلطة الرئيس في عزل المسؤولين التنفيذيين. في القضية الأولى "Seila" تناولت المحكمة تفسير سلطة الرئيس في الإقالة، بينما اعترفت في القضية الثانية "Myers" بصلاحية الرئيس المطلقة في إقالة المسؤولين التنفيذيين.

في حكم "Myers" أجري رئيس المحكمة العليا – آنذاك – "تافت"، دراسة شاملة لقرار الكونغرس الأول في عام ١٧٨٩، وآراء واضعي الدستور، والممارسات التاريخية، والسوابق القضائية حتى ذلك الوقت. وخلص "تافت" إلى أن المادة الثانية من الدستور "تمنح الرئيس" "السيطرة الإدارية العامة على أولئك الذين ينفذون القوانين، بما في ذلك سلطة تعيين وإقالة المسؤولين التنفيذيين". وأكدت المحكمة على أن حق الرئيس في إقالة المسؤولين لا يقل أهمية عن حقه في اختيارهم، لأن استمرار عمل الرئيس يتطلب إقالة من لا يثق بأدائهم.

كما أشارت المحكمة إلى أن أي تقييد لهذه السلطة "يجعل من المستحيل على الرئيس... ضمان تنفيذ القوانين بأمانة"، مؤكدة بذلك على أن الصلاحية التنفيذية تتطلب الاستقلالية الكاملة للرئيس في إدارة فريقه التنفيذي، يراجع:

Seila Law LLC v. Consumer Financial Protection Bureau, 591 U.S. _ (2020), Myers v. United States, 272 U.S. 52 (1926).

وقد أكدت على أنه لا يستطيع الكونغرس إصدار قوانين تجرم الأفعال التي تقع ضمن السلطات الدستورية الحصرية للرئيس، كما لا يجوز للمحاكم فحص هذه التصرفات أو الفصل في قضايا جنائية تتعلق بها. وهذا يعني أن أي قانون يصدره الكونغرس – سواء كان قانونًا محددًا يستهدف الرئيس أو قانونًا عامًا ينطبق عليه – لا يمكن أن يُجرّم تصرفات الرئيس التي تأتي ضمن نطاق سلطاته الدستورية الحصرية. وبناءً على ذلك، نستنتج أن الرئيس يتمتع بحصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية فيما يتعلق بالأفعال التي تقع ضمن إطار هذه السلطات [١].

ثالثاً: بررت المحكمة موقفها من خلال تأكيدها على أن أي تقييد من قبل الكونغرس أو القضاء على هذه الصلاحيات يتعارض مع مبدأ فصل السلطات. وأشارت إلى أن استقلال الرئيس في ممارسة هذه الصلاحيات الحصرية هو جزء أساسي من الحفاظ على التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الفرع الثاني
مدي إمكانية تقرير حصانه مفترضة من الملاحقة الجنائية عن أفعال الرئيس الرسمية

في الواقع، لا تندرج جميع التصرفات الرسمية للرئيس ضمن نطاق سلطته "القطعية والحصرية". كما أوضح القاضي روبرت جاكسون في قضية "Youngstown" فإن الرئيس أحياناً "يتصرف بناءً على تفويض صريح أو ضمني من الكونغرس"، أو قد يعمل فيما يُعرف بـ "منطقة التداخل" أو "منطقة الغموض "Zone of twilight" حيث تكون السلطة غير واضحة تماماً وتُعتبر مشتركة بينه وبين الكونغرس [٢]. وبذلك، فإن الأسباب التي تبرر الحصانة المطلقة

---

(١) جاء في حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" ص ٨، ٩:

"Congress cannot act on, and courts cannot examine, the President's actions on subjects within his "conclusive and preclusive" constitutional authority. It follows that an Act of Congress—either a specific one targeted at the President or a generally applicable one—may not criminalize the President's actions within his exclusive constitutional power. Neither may the courts adjudicate a criminal prosecution that examines such Presidential actions. We thus conclude that the President is absolutely immune from criminal prosecution for conduct within his exclusive sphere of constitutional authority". Trump v. United States, 603 U.S __ (2024).

(٢) راجع: ما أشار إلية الحكم في صفحة ٩ إلى قضية Youngstown على النحو الاتي:

للرئيس من الملاحقة الجنائية عن الأفعال التي تقع ضمن نطاق سلطته الحصرية – السابق بيانها – لا تمتد إلى التصرفات التي تقع في المجالات التي تشترك فيها سلطته مع الكونغرس. فعندما يعمل الرئيس في "منطقة التداخل" أو "الغموض" بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تتضاءل مبررات الحصانة المطلقة، ويصبح تصرفه خاضعاً للتقييم والتدقيق، خاصةً إذا كان هذا التصرف يتطلب تفويضاً صريحاً أو ضمنياً من الكونغرس [1].

وحتى تستطيع المحكمة الوقوف على تحليل موقفها من مدى وجود حصانة رئاسية – مفترضة – على تصرفات الرئيس الرسمية، يجب أن تستند إلى تفسير النصوص الدستورية والقانونية ذات الصلة التي تحدد نطاق هذه الحصانة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في مبدأ فصل السلطات، الذي يشكل ركيزة أساسية في النظام الدستوري، حيث يضمن توزيع السلطات بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية، والذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى تدخل السلطة القضائية في مساءلة الرئيس على تصرفاته الرسمية، ومدي اعتبار هذا التدخل متعارض مع استقلال السلطة التنفيذية. وفي هذا الإطار، يتعين على المحكمة مراجعة السوابق القضائية السابقة التي تناولت الحصانة الرئاسية، وتقييم ما إذا كانت تصرفات الرئيس المعنية تقع ضمن حدود سلطاته الدستورية أم أنها تتجاوز هذه الحدود بما يبرر إخضاعه للمساءلة القضائية.

ولذلك فان المحكمة تنظر إلى موقع رئيس الدولة في النظام الدستوري الأمريكي من ناحية أولى، والمخاطر الناجمة عن مقاضاة الرئيس جنائيا بسبب تصرفاته الرسمية من ناحية ثانية، في إطار مبدأ فصل السلطات، وتعزيز قوة السلطة التنفيذية. وذلك على النحو الاتي:

أولا: مركز رئيس الدولة في النظام الدستوري الأمريكي:

تعتبر المكانة الدستورية الفريدة للرئيس أحد الركائز الأساسية لتعزيز قوة السلطة التنفيذية وحماية المجتمع. فمنح الدستور الرئيس سلطات خاصة في قيادة الدولة، ما يجعله في موقع فريد

But of course not all of the President's official acts fall within his "conclusive and preclusive" authority. As Justice Robert Jackson recognized in Youngstown, the President sometimes "acts pursuant to an express or implied authorization of Congress," or in a "zone of twilight" where "he and Congress may have concurrent authority. Trump v. United States, 603 U.S __ (2024).

[1]("The reasons that justify the President's absolute immunity from criminal prosecution for acts within the scope of his exclusive authority therefore do not extend to conduct in areas where his authority is shared with Congress". Ibid.

يمكّنه من اتخاذ قرارات هامة على المستوى الداخلي والخارجي لضمان استقرار البلاد وتحقيق مصالحها العليا.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية حماية الصلاحيات الرئاسية من خلال مفهوم الحصانة الرئاسية، الذي يهدف إلى تمكين الرئيس من أداء مهامه الرسمية دون عوائق قانونية أو قضائية قد تقيد صلاحياته التنفيذية الحصرية، وخاصة تلك المتعلقة بإدارة الشؤون العليا للدولة.

ومع ذلك، يبرز تحدي الموازنة بين الحصانة الرئاسية والمساءلة القانونية، حيث يتطلب النظام الدستوري الأمريكي تقييد هذه الحصانة بما يضمن محاسبة الرئيس عن أي تجاوزات قد تقع خارج نطاق سلطته الرسمية، مع الحفاظ على استقلالية السلطة التنفيذية وحمايتها من التدخلات التشريعية والقضائية غير المبررة.

١ – المكانة الدستورية الفريدة للرئيس ودورها في تعزيز قوة السلطة التنفيذية وحماية المجتمع:

أكدت المحكمة العليا على مجموعة من المفاهيم الدستورية الجوهرية المتعلقة بدور الرئيس في النظام الدستوري الأمريكي، والذي يعكس – من خلال بعض القضايا الأساسية – رؤية واضعي الدستور حول السلطة التنفيذية ودورها المركزي في الحكومة الأمريكية.

أ- الموقع الدستوري الفريد للرئيس:

يتمتع الرئيس بمكانة فريدة في النظام الدستوري [١]، باعتباره الشخص الوحيد الذي يُمثل فرعاً كاملاً من الحكومة بمفرده، هذا التفرد يعكس السلطات التي يمنحها الدستور للرئيس، حيث يتم تكليف الرئيس – الفرد – بمسؤوليات واسعة تتعلق بإدارة الفرع التنفيذي. في المقابل، توزع السلطة في الفروع الأخرى، مثل السلطة التشريعية والقضائية، على عدد من الأفراد والجهات، وهو ما يؤكد فكرة المركزية التنفيذية في النظام الأمريكي [٢].

ب- رؤية واضعي الدستور نحو رئيس نشط وفعال:

سعي واضعي الدستور إلى تعزيز قوة السلطة التنفيذية من خلال وضع جميع الصلاحيات التنفيذية في يد فرد واحد لضمان تنفيذ القوانين بشكل سريع وحاسم. مما يعزز فكرة أن مركزية

)[1]("The President occupies a unique position in the constitutional scheme". Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731 (1982). P. 749.

)[2]("The President is the only person who alone composes a branch of government" Trump v. Mazars USA, LLP, 591 U.S. _ (2020). P. 848, 868.

الرئيس كانت تهدف إلى ضمان تفعيل دور القيادة التنفيذية بما يحقق الأهداف الدستورية الرئيسية [١].

ولا مراء في التأكيد على أن نظام الحكم الأمريكي يتطلب وجود رئيس نشط وقادر على اتخاذ قرارات حاسمة، أمر ضروري لضمان استقرار وسلامة الأمة، وتحقيق "الحكومة الجيدة"، وذلك لأن "الرئيس الضعيف يعني حكومة ضعيفة" [٢].

ت-أهمية السلطة التنفيذية في حماية المجتمع:

الواقع أن وجود رئيس قوي – من حيث الصلاحيات الدستورية – هو أمر أساسي لحماية المجتمع من الهجمات الخارجية، ولضمان تنفيذ مستمر للقوانين، وحماية حقوق الأفراد وملكيتهم، وكذلك ضمان الحرية. وبذلك فإنه يمكن فهم هذا التوجه على أنه ضرورة دستورية لدور الرئيس في حماية الدولة والمجتمع ككل، ليس فقط من التهديدات الداخلية، ولكن أيضاً الخارجية، حيث يتحمل الرئيس مسؤولية رئيسية عن الأمن القومي ويشرف على الإدارة التنفيذية، مما يضفي على هذا المنصب أهمية حيوية في النظام الحكومي [٣].

٢- حماية الصلاحيات الرئاسية: "الحصانة الرئاسية":

لقد منح واضعو الدستور الرئيس "مسؤوليات إشرافية ووضع السياسات بقدر كبير من التقدير والحساسية"، إذ يتخذ الرئيس "أكثر القرارات حساسية وتأثيرًا الموكلة إلى أي مسؤول ضمن نظامنا الدستوري" [٤]. وبالتالي، يوجد اهتمام عام كبير في توفير أقصى قدر من الحرية للرئيس

---

[1] Clinton v. Jones, 520 U.S. 681, 712 (1997).

(٢) راجع: ما استشهد به حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" من كتابات ألكساندر هاملتون في الأوراق الفيدرالية رقم ٧٠:

Federalist No. 70, p. 471 – 472

(٣) راجع: ما استشهد به حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" من كتابات ألكساندر هاملتون في الأوراق الفيدرالية في قضية:

Seila Law LLC v. Consumer Financial Protection Bureau, 591 U.S. _ (2020), p.223, 224.

[4] "…supervisory and policy responsibilities of utmost discretion and sensitivity" , "..the most sensitive and far-reaching decisions entrusted to any official under our constitutional system." Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731 (1982), p. 750, 752.

للقيام بواجباته دون خوف أو تحيز، مما يعزز استقلالية قراراته ويضمن تنفيذ سياسات الدولة بأعلى درجة من المسؤولية والكفاءة [١].

وحتى يتم حماية الرئيس من التورط في إجراءات قانونية قد تؤثر على قدرته في أداء وظيفته بفعالية، قد تجعله "مفرط الحذر في أداء واجباته الرسمية"، تم الاعتراف من قبل المحكمة العليا – في سابقة قضائية – بموجب حكم "Nixon v. Fitzgerald" في عام ١٩٨٢ بحصانات وامتيازات رئاسية "متجذرة في التقليد الدستوري لمبدأ الفصل بين السلطات ومدعومة بتاريخنا" [٢].

في الواقع، أقرت المحكمة العليا في حكمها في قضية "Nixon v. Fitzgerald" بأن "الحق في الحماية المطلقة من المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن الأفعال الرسمية" هو جزء لا يتجزأ من المهام الوظيفية الموكلة إلى الرئيس بحكم منصبه الفريد. وأكدت المحكمة على حق الرئيس السابق في "الحصول على حصانة مطلقة من المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تصرفاته الرسمية" [٣].

وتتعلق قضية "نيكسون ضد فيتزجيرالد" – سابق الإشارة إليها – التي استندت اليها المحكمة العليا في هذا الصدد، بموظف سابق في سلاح الجو الأمريكي الذي رفع دعوى ضد الرئيس السابق "ريتشارد نيكسون" مطالباً بتعويضات، مدعياً أن نيكسون وافق على إعادة تنظيم سلاح الجو بشكل خاطئ أدى إلى فصله من العمل. وعندما قضت المحكمة بأن نيكسون كان محصناً من تلك الدعوى، كان اهتمامها الرئيسي هو تجنب "تشتيت انتباه الرئيس أثناء عملية اتخاذ القرار بسبب القلق غير الضروري من احتمال إقامة دعاوى تعويضات تنشأ عن أي قرار رسمي معين" [٤]. لذلك خلصت المحكمة إلى أن الرئيس يجب أن يتمتع بحصانة مطلقة من

---

(١) ذات المرجع السابق، تمت الإشارة اليه في حكم:

Ferri v. Ackerman, 444 U.S. 193 (1979).

)2(Appreciating the "unique risks to the effective functioning of government" that arise when the President's energies are diverted by proceedings that might render him "unduly cautious in the discharge of his official duties," we have recognized Presidential immunities and privileges "rooted in the constitutional tradition of the separation of powers and supported by our history." Trump v. United States, 603 U.S __ (2024), p. 10.

وتمت الإشارة إلى الحصانة الرئاسية في حكم المحكمة العليا – سابق الإشارة اليه – الاتي:

Fitzgerald, 457 U. S., at 749, 751, 752, n. 32.

)3(Fitzgerald, 457 U. S., at 749.

)4(Clint on v. Jones, 520 U.S. 681 (1997).

"المسؤولية عن التعويضات الناتجة عن الأعمال التي تقع ضمن 'المحيط الخارجي' لمسؤولياته الرسمية" [١].

٣- تقييد الحصانة الرئاسية في مواجهة استدعاءات الأدلة القضائية:

على النقيض من مبدأ الحصانة الرئاسية، عندما سعى المدعون للحصول على أدلة من الرئيس، رفضت المحكمة بشكل متكرر مزاعم الرؤساء المتعلقة بالحصانة المطلقة. ويتضح ذلك على سبيل المثال، خلال محاكمة الخيانة التي وُجهت إلى نائب الرئيس السابق – آنذاك – "آرون بور"، رفض رئيس المحكمة العليا "جون مارشال" ادعاء الرئيس "توماس جيفرسون" بأن الرئيس لا يمكن أن يُستدعى قضائيًا. واستند "مارشال" في قراره إلى أن "القانون لا يميز بين الرئيس والمواطن العادي" [٢]. ومع ذلك، أقر مارشال بأن هناك "امتيازًا" يتيح للرئيس حجب بعض "الأوراق الرسمية" التي "يجب ألا تُكشف علنًا إلا لأسباب وجيهة"، مما يشير إلى توازن دقيق بين الحصانة الرئاسية وحاجة النظام القضائي للوصول إلى الأدلة الضرورية [٣].

ثانياً: المخاطر الناجمة عن مقاضاة الرئيس جنائيا بسبب تصرفاته الرسمية:

أكدت المحكمة العليا على أن الملاحقة الجنائية لرئيس بسبب تصرفات رسمية قد تؤثر بشكل كبير على قراراته وسلطاته التنفيذية، مقارنة بمجرد السعي للحصول على أدلة في حوزته [٤]، كما أن الخطر من ملاحقة الرئيس جنائياً يشبه إلى حد كبير – بل يفوق – ما دفع المحكمة العليا إلى الاعتراف بالحصانة الرئاسية المطلقة من المسؤولية عن الأضرار المدنية، وما يستتبع من أن الرئيس قد يتردد في اتخاذ الإجراءات الجريئة وغير المترددة المطلوبة من السلطة التنفيذية

---

(١) راجع ما أشارت اليه المحكمة في حكم ترامب ضد الولايات المتحدة، لحكم فيتزجيرالد سابق الإشارة إلية:
Fitzgerald, 457 U. S., at 756.

(٢) وبما أن الرئيس لا "يتمتع بالإعفاء من الأحكام العامة للدستور"، بما في ذلك الضمانة المنصوص عليها في التعديل السادس بأن المتهمين لهم الحق في إجبار الشهود على الحضور للدفاع عنهم، يمكن إصدار استدعاء قضائي. راجع ما تمت الإشارة اليه في قضية الولايات المتحدة ضد بور.
United States v. Burr, 25 F. Cas. 30 - 34 (No. 14,692d) (CC Va. 1807) (Burr I)

(٣) ذات المرجع السابق:
United States v. Burr, 25 F. Cas. 187, 192 (No. 14,694) (Circuit Court of Virginia 1807) (Burr 2).

(٤) استشهدت المحكمة بما سبق أن قررته في حكم:
United States v. Nixon, 418 U.S. 683 (1974).

المستقلة [١]. وبذلك، إذا كانت الحصانة الرئاسية من المسؤولية المدنية تهدف إلى منع الرئيس من التردد في اتخاذ قراراته، فإن الخوف من الملاحقات الجنائية يشكل رادعاً أكبر بكثير من دعاوى التعويضات المدنية. فالمحاكمة الجنائية وما يرافقها من توبيخ علني يمكن أن تؤثر بشكل كبير على قرارات الرئيس، مما قد يجعله أكثر حذراً وتردداً، وهو ما قد يعوقه عن اتخاذ قرارات حيوية لمصلحة البلاد [٢].

حيث ترى المحكمة أن التردد في تنفيذ مهام الرئاسة بشجاعة وإنصاف قد ينشأ عندما يتخذ الرئيس قراراته تحت تأثير "شبح احتمال الملاحقة القضائية"، مما قد يضعف من استقلالية قراراته ويحد من قدرته على أداء مهامه بفعالية [٣]، ويثير "مخاطر فريدة على الأداء الفعال للحكومة" [٤]، فقد يكون الرئيس ميالاً إلى اتخاذ مسار معين يخدم المصلحة العامة، لكنه قد يلجأ إلى مسار آخر بدافع الخوف من الملاحقة الجنائية بعد انتهاء ولايته. وإذا أصبحت الأفعال الرسمية لرئيس سابق عرضة للتدقيق الروتيني في المحاكمات الجنائية، فقد يؤدي ذلك إلى تقويض "استقلالية السلطة التنفيذية" بشكل جوهري، مما يضعف من حرية الرئيس في اتخاذ القرارات الضرورية دون تردد [٥]، لذلك حرص المؤسسون الأوائل للدستور على عدم وضع أعباء ثقيلة كهذه على الرئيس، لأنهم كانوا يعتقدون أن نشاط وقوة السلطة التنفيذية يجب أن تُصان دون معوقات من هذا النوع [٦].

)1("The danger is akin to, indeed greater than, what led us to recognize absolute Presidential immunity from civil damages liability—that the President would be chilled from taking the "bold and unhesitating action" required of an independent Executive". Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024).

وقد استشهدت المحكمة ما سبق أن قررته بشأن مبدأ الحصانة الرئاسية من المسئولية عن الأضرار المدنية (سبق الإشارة إلية):

Fitzgerald, 457 U. S., at 745.

)2(Ibid.

)3(McDonnell v. United States, 579 U.S. 550, 575 (2016).

)4("unique risks to the effective functioning of government," Fitzgerald, 457 U. S., at 751.

)5(Trump v. Vance, 591 U.S. _ (2020).

(٦) راجع: ما استشهد به حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" من الأوراق الفيدرالية – سابق الإشارة إلية – رقم ٧٠:

Federalist No. 70, p. 471 – 472.

ولا شك أن المحكمة العليا تدرك وجود مصالح متعارضة يجب مراعاتها [١]. فمن جهة، تهدف القوانين الجنائية الفيدرالية إلى التصدي للإساءات التي تضر بالمجتمع ككل، وليس فقط بالأفراد بشكل مباشر [٢]. حيث تُعتبر الجرائم العامة اعتداءً على المجتمع، مما يعزز المصلحة العامة في تطبيق القانون بعدالة وفعالية. ومن جهة أخرى، هناك مصلحة عامة قوية في الحفاظ على تطبيق القانون [٣]، إذ إن الرئيس، المسؤول عن إنفاذ القوانين الجنائية الفيدرالية، ليس بمنأى عن هذه القوانين ولا يعتبر فوقها [٤].

وتؤكد المحكمة على أنه بعد مراعاة هذه الاعتبارات المتعارضة، نستنتج أن المبادئ المتعلقة بفصل السلطات، كما تم توضيحها في السوابق القضائية، تتطلب، على الأقل، إقرار حصانة افتراضية من الملاحقة الجنائية عن الأفعال التي تقع ضمن نطاق المسؤوليات الرسمية للرئيس. تهدف هذه الحصانة إلى حماية استقلال السلطة التنفيذية وضمان قدرتها على العمل بفعالية دون الخوف من الملاحقات الجنائية التي قد تعيق أدائها. ومع ذلك، يظل من الممكن للحكومة السعي لملاحقة جنائية إذا أمكنها إثبات أن تلك الملاحقة لن تعرقل صلاحيات ووظائف السلطة التنفيذية [٥].

)[1](Vance, 591 U. S., at 799.

)[2](Huntington v. Attrill, 146 U.S. 657, 668 (1892).

)[3](Vance, 591 U. S., at 808.

)[4](Trump v. United States, 603 U.S _ (2024).

وقد أشارت المحكمة العليا إلى هذا التوازن بين حماية خصوصية الرئيس وضرورة الامتثال للقانون، فعلى الرغم – كما في قضية Burr وقضية Nixon – من أن الرئيس يتمتع بامتيازات معينة لحماية الوثائق الرسمية والاتصالات السرية، فإن هذه الامتيازات ليست مطلقة، ويمكن إلزامه بتقديم الأدلة إذا كانت هناك ضرورة قانونية، خاصة في سياق القضايا الجنائية. راجع: ما استشهد به حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" من الاحكام المذكورة:

Burr II, 25 F. Cas., at 192; Burr I, 25 F. Cas., at 33–34, Nixon., 418 U. S., at 708.

(٥) راجع ما استشهد به حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في صفحة ١٤ ما سبق أن قررته المحكمة العليا من حكم Nixon و Fitzgerald على النحو الاتي:

“Taking into account these competing considerations, we conclude that the separation of powers principles explicated in our precedent necessitate at least a presumptive immunity from criminal prosecution for a President’s acts within the outer perimeter of his official responsibility. Such an immunity is required to safeguard the independence and effective functioning of the Executive Branch, and

وقد انتهت المحكمة العليا في حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" إلى "أنه بموجب البنية الدستورية لفصل السلطات، .... يحق له الحصول على حصانة افتراضية على الأقل من الملاحقة عن جميع أفعاله الرسمية. ومع ذلك، لا توجد حصانة عن الأفعال غير الرسمية" [1].

ويتضح من خلال تحليل موقف المحكمة أنها سعت إلى تعزيز مفهوم الحصانة الرئاسية واستقلالية السلطة التنفيذية من خلال عدة محاور أساسية:

أولاً: أوضحت المحكمة أن الدستور يمنح الرئيس مكانة فريدة تميزه في النظام الحكومي الأمريكي، حيث يتمتع بسلطات واسعة وفريدة تمكنه من قيادة الدولة بفعالية، خاصةً في القضايا التي تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة.

ثانياً: ركزت المحكمة العليا على أن الحصانة الرئاسية تعتبر وسيلة رئيسية لضمان استقلالية الرئيس وقدرته على اتخاذ قرارات تتسم بالحسم والشجاعة. ومنحت المحكمة هذه الحصانة للرئيس عن الأفعال الرسمية، كما جاء في قضية Nixon v. Fitzgerald، حيث أشارت إلى أن "الحق في الحماية المطلقة من المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن الأفعال الرسمية" هو جزء من الوظيفة الرئاسية. ويهدف هذا النهج إلى حماية الرئيس من التدخلات القانونية التي قد تعيق فعاليته في أداء واجباته.

ثالثاً: بيّنت المحكمة أن هناك حاجة للموازنة بين الحصانة الرئاسية واستمرار المساءلة القانونية، لضمان أن الرئيس لا يُمنح حصانة مطلقة عن تصرفات قد تتجاوز حدوده الدستورية. في المناطق التي تشترك فيها سلطات الرئيس مع الكونغرس، والتي يُشار إليها بـ "منطقة

---

to enable the President to carry out his constitutional duties without undue caution. Indeed, if presumptive protection for the President is necessary to enable the "effective discharge" of his powers when a prosecutor merely seeks evidence of his official papers and communications".

"It is certainly necessary when the prosecutor seeks to charge, try, and imprison the President himself for his official actions. At a minimum, the President must therefore be immune from prosecution for an official act unless the Government can show that applying a criminal prohibition to that act would pose no 'dangers of intrusion on the authority and functions of the Executive Branch'."

(1) جاء ما جاء في الحكم:

"Under our constitutional structure of separated powers, the nature of Presidential power entitles a former President.... at least presumptive immunity from prosecution for all his official acts. There is no immunity for unofficial acts" Trump v. United States, 603 U.S. __ (2024).

الغموض" أو "Zone of Twilight"، تقل مبررات الحصانة المطلقة. فعندما يعمل الرئيس بتفويض من الكونغرس أو في إطار مشترك، يصبح تصرفه عرضة للتقييم والتدقيق القانوني.

رابعاً: أن الحصانة الافتراضية من الملاحقة الجنائية عن الأفعال التي تقع ضمن نطاق المسؤوليات الرسمية للرئيس ضرورية لحماية استقلالية السلطة التنفيذية. وتهدف هذه الحصانة إلى منع التشويش على قرارات الرئيس، خاصةً إذا كانت الملاحقة قد تؤدي إلى تردد الرئيس في أداء واجباته. ومع ذلك، تترك المحكمة مجالًا للحكومة للسعي وراء ملاحقة جنائية إذا تمكنت من إثبات أن هذه الملاحقة لن تتداخل مع صلاحيات ووظائف السلطة التنفيذية.

الفرع الثالث

حدود الحصانة في القضايا غير المرتبطة بالأعمال الرسمية للرئيس

لا مراء أن المحكمة العليا ترى بوضوح أن الحصانة لا تشمل الأعمال غير الرسمية لرئيس الدولة، وقد ظهر ذلك جلياً عندما رفعت "باولا جونز" دعوى مدنية ضد الرئيس "بيل كلينتون" بسبب أفعال يُزعم وقوعها قبل توليه الرئاسة، حيث رفضت المحكمة العليا ادعاء كلينتون بحقه في الحصول على حصانة مؤقتة من الدعوى أثناء فترة خدمته كرئيس [١].

وتؤكد المحكمة العليا أن مسألة الحصانة الرئاسية تتعلق بشكل أساسي بالأفعال الرسمية للرئيس، إذ تُمنح الحصانة لهذه الأفعال بهدف تمكين الرئيس من اتخاذ قراراته بحرية ودون الخوف من ملاحقات قانونية مستقبلية قد تؤثر سلباً على قراراته، وتأتي الحصانة الرئاسية – هنا على وجه الخصوص – لضمان ممارسة الرئيس لمهامه الدستورية بفعالية وحرية [٢].

---

(١) راجع حكم قضية كلينتون ضد جونز:

"JUSTICE STEVENS delivered the opinion of the Court. This case raises a constitutional and a prudential question concerning the Office of the President of the United States. Respondent, a private citizen, seeks to recover damages from the current occupant of that office based on actions allegedly taken before his term began. The President submits that in all but the most exceptional cases the Constitution requires federal courts to defer such litigation until his term ends and that, in any event, respect for the office warrants such a stay. Despite the force of the arguments supporting the President's submissions, we conclude that they must be rejected". Clinton v. Jones, 520 U.S. 681(١٩٩٧) .

(٢) راجع ذات المرجع السابق وأيضا حكم المحكمة العليا في قضية "فيتزجيرالد":

Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731(١٩٨٢)

أما الأفعال غير الرسمية، كالأفعال التي قد يكون ارتكبها قبل تولي المنصب أو تلك التي تندرج ضمن نطاق حياته الشخصية ولا ترتبط بوظيفته كرئيس، فلا تحظى بذات مستوى الحصانة. وفي هذه الحالة، يُعامل الرئيس كأي مواطن آخر، ولا يتمتع بحماية استثنائية تمنع الملاحقات القانونية أو الدعاوى المدنية. وتؤكد المحكمة أن "طبيعة الوظيفة التي يتم أداؤها، وليس هوية الشخص الذي يؤديها، هي التي توجه تحليلنا للحصانة" [١]. كما أن مبدأ فصل السلطات لا يحول دون المساءلة القضائية التي تعتمد على الأفعال غير الرسمية للرئيس [٢].

وبذلك انتهت المحكمة العليا في حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" إلى "أنه بموجب البنية الدستورية لفصل السلطات، .... يحق له الحصول على حصانة افتراضية على الأقل من الملاحقة عن جميع أفعاله الرسمية. ومع ذلك، لا توجد حصانة عن الأفعال غير الرسمية" [٣].

ويتضح من خلال تحليل موقف المحكمة العليا هنا أنها سعت إلى توضيح نطاق الحصانة الرئاسية، بأن الأفعال التي لا ترتبط مباشرة بواجبات الرئيس الرسمية، سواء كانت قد وقعت قبل توليه المنصب أو كانت ذات طابع شخصي، لا تتمتع بذات مستوى الحصانة. في مثل هذه الحالات، يُعامل الرئيس كأي مواطن آخر دون حماية خاصة من المساءلة القانونية أو الدعاوى المدنية.

المطلب الثاني

التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية لرئيس الدولة

ترى المحكمة العليا أن تحديد ما إذا كان يحق لرئيس سابق الحصول على حصانة من محاكمة معينة يتطلب تطبيق المبادئ التي سبق توضيحها على تصرفاته المعنية. وتتمثل الخطوة

---

(١) راجع: ما استشهد به حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في صفحة ١٥ من حكم المحكمة العليا السابق "فوريستر ضد وايت":

Forrester v. White, 484 U.S. 219 (1988).

(٢) راجع: ما قرره حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" ذات الصفحة في المرجع السابق:

"The separation of powers does not bar a prosecution predicated on the President's unofficial acts".

(٣) جاء قرار المحكمة في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة" على النحو الاتي:

"Under our constitutional structure of separated powers, the nature of Presidential power entitles a former President.... at least presumptive immunity from prosecution for all his official acts. There is no immunity for unofficial acts" Trump v. United States, 603 U.S. __ (2024).

الأولى في التمييز بين الأفعال التي قام بها الرئيس ضمن نطاق دوره الرسمي كرئيس، وبين تلك التي كانت خارج نطاق منصبه الرسمي "الأفعال غير الرسمية". ومن الجدير بالذكر أنه لم تقم أي محكمة حتى الآن – بما في ذلك المحكمة وهي تناقش هذه القضية – بالنظر في كيفية رسم هذا التمييز بشكل واضح، سواء فيما يتعلق بالسلوك الرئاسي المزعوم بشكل عام أو بالسلوك المحدد موضوع هذه القضية [١].

تعتبر المحكمة العليا أن هذه القضية الحالية غير مسبوقة وتطرح تساؤلات دستورية هامة ومعقدة. وعلى الرغم من ذلك، تعاملت المحاكم الأدنى معها بسرعة كبيرة، حيث رفضت بشكل قاطع أي شكل من أشكال الحصانة الرئاسية. نتيجةً لذلك، لم تقم تلك المحاكم بتحليل الأفعال المذكورة في لائحة الاتهام للتفريق بين ما إذا كانت رسمية أو غير رسمية [٢].

ولا شك أن التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية للرئيس يمثل إطاراً حاسماً في فهم مسألة الحصانة الرئاسية، خاصةً في ظل الاتهامات الواسعة التي تتضمن مجموعة متنوعة من السلوكيات. فعلى سبيل المثال، يمكن بسهولة تصنيف بعض الأفعال – مثل تلك المتعلقة بمناقشات الرئيس ترامب مع القائم بأعمال المدعي العام – في نطاق الأفعال الرسمية بحكم طبيعة العلاقة المؤسسية بين الرئيس والمسؤولين التنفيذيين.

ومع ذلك، هناك اتهامات أخرى أكثر تعقيداً، مثل تفاعلات الرئيس مع نائب الرئيس، والمسؤولين في الولايات، والأطراف الخاصة، وكذلك تصريحاته العلنية للجمهور. هذه الأفعال تطرح إشكاليات إضافية حول ما إذا كانت تُعتبر أفعالاً رسمية أو غير رسمية، مما يؤثر بشكل مباشر على مدى قابلية تطبيق الحصانة الرئاسية عليها [٣].

---

(١) راجع: رأى المحكمة العليا في صفحة ١٦ على النحو الاتي:

"Determining whether a former President is entitled to immunity from a particular prosecution requires applying the principles we have laid out to his conduct at issue. The first step is to distinguish his official from unofficial actions. In this case, however, no court has thus far considered how to draw that distinction, in general or with respect to the conduct alleged in particular". Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024).

(٢) كما أنه لم يقدم أي من الطرفين مذكرات قانونية حول هذه المسألة، بالرغم من مناقشتها في المرافعات الشفوية. والمحكمة العليا، التي تنظر القضية أيضًا بشكل سريع (أقل من خمسة أشهر من الموافقة على الالتماس)، تعترف بوجود نقص في السوابق القانونية التي يمكن الاعتماد عليها لإرشادها. ذات المرجع السابق.

(٣) ذات المرجع السابق ص ١٦، ١٧.

نستعرض هنا دراسة التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية لرئيس الدولة من خلال ثلاثة محاور رئيسية، يُركز الفرع الأول على استعراض المعايير القانونية التي تساعد في تحديد الفارق بين الأفعال الرسمية التي تخضع للحصانة الرئاسية، والأفعال غير الرسمية والتي لا تشملها الحصانة. بينما يتناول الفرع الثاني تطبيق هذه المعايير على تصرفات الرئيس السابق "دونالد ترامب"، كما وردت في لائحة الاتهام، لتحديد ما إذا كانت بعض الأفعال تعدّ رسمية أم أنها تخرج عن النطاق الرسمي. وأخيرًا، يستعرض الفرع الثالث التحديات التي تواجه تطبيق الحصانة الرئاسية في سياق الإجراءات القضائية، مع التركيز على صعوبة الحفاظ على توازن بين حماية المنصب الرئاسي وضرورة تحقيق العدالة.

الفرع الأول

معايير التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية لرئيس الدولة وفقاً للقانون الأمريكي

في الواقع، أن وضع معايير للتمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية للرئيس يمثل تحدياً نظراً للطبيعة المعقدة والمتداخلة لصلاحياته. وعلى الرغم من أهمية هذا التمييز، تبرز قيمته بشكل خاص في إطار "الحصانة الرئاسية"، حيث تمنح هذه الحصانة الرئيس حماية من الملاحقة القضائية عن الأفعال المرتبطة بوظيفته الرسمية، بينما لا تشمل الأفعال التي تقع خارج نطاق واجباته الرسمية. وقد سعت المحكمة العليا – في هذه القضية – إلى وضع بعض المعايير للتمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية للرئيس، على النحو الاتي:

من ناحية أولى، رأت المحكمة أنه حينما يتصرف الرئيس بموجب "السلطة الدستورية والتشريعية"، يُنظر إلى أفعاله على أنها رسمية وتأتي في إطار أداء مهامه الوظيفية [١]. ولتحديد ما إذا كان الفعل مشمولًا بالحصانة، يتم أولاً تقييم ما إذا كان الإجراء يقع ضمن نطاق السلطة الممنوحة للرئيس بموجب الدستور أو القوانين. وإذا تبين أن الأفعال تتجاوز هذه السلطات، فقد تُعتبر أفعالًا غير رسمية، وبالتالي قد لا تكون محمية بنفس المستوى القانوني الذي تحظى به الأفعال الرسمية [٢].

من ناحية ثانية، تمنح الدستور والقوانين الفيدرالية الرئيس صلاحيات واسعة تشمل جوانب متعددة، وغالبًا ما تكون هذه المجالات حساسة أو معقدة. وهذا الاتساع في الصلاحيات يجعل من

)[1](Fitzgerald, 457 U. S., at 757.

)[2](Trump v. United States, 603 U.S — (2024).

الصعب – في بعض الأحيان – تحديد ما إذا كان فعل معين يدخل ضمن اختصاصاته الرسمية. فعلى سبيل المثال، في قضية "ترامب ضد هاواي" في عام ٢٠١٨، اعتُبر خطاب الرئيس إلى الشعب الأمريكي بشأن السياسات العامة عملاً رسمياً، حتى وإن لم يكن مرتبطًا بوضوح بأي نص دستوري أو قانوني محدد. ولهذا السبب، تغطي الحصانة الرئاسية الأفعال التي تكون في إطار هذه الصلاحيات، ما لم تكن بوضوح خارجة عن نطاق السلطة الدستورية [١].

من ناحية ثالثة، عند التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية للرئيس، لا يجوز للمحاكم التحقيق في دوافع الرئيس، ويرجع ذلك إلى أن السماح بمثل هذه التحقيقات يمكن أن يعوق عمل السلطة التنفيذية، كما أنه قد يضع قيودًا غير مبررة على الرئيس أثناء أداء مهامه الرسمية. فبموجب هذه القاعدة، لا يجب أن تكون الادعاءات المجردة، دون وجود أدلة قوية، كافية لإجبار المسؤولين الحكوميين، بما فيهم الرئيس، على مواجهة تكاليف المحاكمات أو تحقيقات موسعة [٢].

من ناحية رابعة، وفقاً لما قضت به المحكمة العليا، لا يجب على المحاكم أن تعتبر تصرفات الرئيس غير رسمية لمجرد الادعاء بأنها تنتهك قوانين عامة. ففي قضية "Fitzgerald"، زعم أحد الموظفين السابقين أن فصله كان مخالفًا لقوانين الكونغرس، وبالتالي خارج نطاق واجبات الرئيس "نيكسون". إلا أن المحكمة العليا رفضت هذا الادعاء، مؤكدةً أن قبول

---

(١) راجع: ما استشهد به الحكم من السوابق القضائية الاتية:

- قضية "ترامب ضد هاواي" في عام ٢٠١٨، حيث يتناول النقاش عن مدى اعتبار تصرفات الرئيس رسمية، حتى لو لم تكن مرتبطة بوضوح بنص دستوري أو قانوني.

Trump v. Hawaii, 585 U.S. 667, 701 (2018)

- قضية "بلاسينجام ضد ترامب" في عام ٢٠٢٣، وتتناول نطاق حصانة الرئيس فيما يتعلق بتصرفاته الرسمية وما إذا كانت هذه التصرفات تقع داخل نطاق سلطته.

Blassingame v. Trump, 87 F. 4th 1, 13 (CADC 2023)

- قضية "فيتزجيرالد" التي تناقش الحصانة الرئاسية، حيث تم الإشارة إلى أن المحكمة رفضت رسم خطوط وظيفية دقيقة أكثر مما يسمح به التاريخ والمنطق.

Fitzgerald, 457 U. S., at 755–756.

(٢) استشهد حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" إلى حالات قانونية سابقة مثل "Fitzgerald"و "Spalding v. Vilas"و"Harlow v. Fitzgerald" على النحو الاتي:

Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 745 (1982), Spalding v. Vilas, 161 U.S. 483, 498 (1896), Harlow v. Fitzgerald, 457 U.S. 800, 817–818 (1982).

مثل هذه الادعاءات يفتح الباب لمحاكمة الرؤساء عن أي ادعاء بعدم قانونية تصرفاتهم الرسمية، مما يهدد بتقويض مفهوم الحصانة الرئاسية والغرض منها في حماية الرئيس أثناء أداء مهامه الرسمية [١].

ويتضح من خلال التحليل الذي قدمته المحكمة حول معايير التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية للرئيس، عدة نقاط رئيسية على النحو الاتي:

أولاً: سعت المحكمة إلى توسيع نطاق الأفعال التي تُعتبر رسمية، لتشمل الأفعال المرتبطة بممارسة "السلطة الدستورية والتشريعية" حتى إذا لم تكن مستندة إلى نص قانوني محدد. وعلى الرغم من إدراكها صعوبة تحديد الأفعال الرسمية بسبب اتساع صلاحيات الرئيس وحساسية بعض المجالات، ويدلل على ذلك ما استشهدت به المحكمة من الحكم في قضية "ترامب ضد هاواي"، حيث اعتُبر خطاب الرئيس إلى الشعب الأمريكي بشأن السياسات العامة عملاً رسمياً، لتأكيد أن بعض الأفعال الرئاسية تُعتبر رسمية إذا كانت تتعلق بالمصلحة العامة، حتى وإن لم ترتبط بوضوح بنصوص دستورية أو قانونية محددة.

ثانياً رغبت المحكمة في الحفاظ على استقلالية الرئيس في اتخاذ القرارات اللازمة لمهامه، إذ تسعى إلى حماية السلطة التنفيذية من التحديات القانونية التي قد تعيق عملها أو تقيّد سلطاتها. ولهذا السبب منعت المحاكم من التحقيق في دوافع الرئيس، حيث إن السماح بذلك يعرض قراراته الرسمية إلى مراجعات قضائية مستمرة، مما يضع الرئيس تحت تهديد مستمر من الدعاوى القضائية، ويخلق بيئة تؤثر سلباً على استقلالية القرار التنفيذي، وتحدّ من قدرة الرئيس على أداء مهامه بثقة وفاعلية.

ثالثاً: سعت المحكمة إلى حماية مفهوم الحصانة الرئاسية من أن يصبح أداة للطعن القانوني في تصرفات الرئيس، بحيث يُستخدم أي ادعاء يتعلق بعدم قانونية الأفعال الرسمية كسبب لملاحقة الرئيس قضائياً، مما قد يهدد باستقلالية السلطة التنفيذية ويُعرض الرئيس لعدد كبير من الدعاوى القانونية. ولهذا، رفضت المحكمة اعتبار الأفعال الرسمية غير رسمية استناداً إلى مزاعم انتهاك القوانين العامة، لأن ذلك سيفتح المجال لملاحقة الرؤساء استناداً إلى ادعاءات غير مؤكدة.

---

[1] Fitzgerald, 457 U.S., at 756.

الفرع الثاني

تحليل تصرفات الرئيس السابق "ترامب" الواردة في لائحة الاتهام

يُعد تحليل تصرفات الرئيس السابق "دونالد ترامب" الواردة في لائحة الاتهام مثالًا واقعيًا على التحديات التي تواجه النظام القانوني في التفرقة بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية لرئيس الدولة. فقد أُثيرت تساؤلات عديدة حول مدى اعتبار بعض تصرفات "ترامب" ضمن نطاق الحصانة الرئاسية أم أنها تخرج عن حدودها، مما يستدعي المساءلة القانونية.

وتناقش المحكمة تطبيق معايير التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية على تصرفات الرئيس السابق، مع تحليل النصوص القانونية والسوابق القضائية ذات الصلة وكيفية تصنيف هذه الأفعال وفقاً للمعايير التي تحدد متى تسري الحصانة الرئاسية ومتى يمكن رفعها. ويشمل هذا التحليل تركيز المحكمة على الجوانب القانونية الدقيقة التي تحكم مفهوم الحصانة الرئاسية، ومدى تأثرها بسلوكيات الرئيس أثناء ولايته وما بعدها، مما يوفر فهماً أعمق لحدود الحصانة ومدى قابليتها للتطبيق أو التقييد في ظروف محددة.

ناقشت المحكمة السلوكيات الواردة في لائحة الاتهام على وجه التفصيل، ومدي اعتبارها من الأفعال الرسمية – والتي تشملها الحصانة – أو غير الرسمية – والتي لا تشملها الحصانة – على النحو الاتي:

اولاً: السعي لقلب نتائج الانتخابات الرئاسية الشرعية من خلال استغلال وزارة العدل:

تشير لائحة الاتهام – كما وردت في الحكم – إلى أن ترامب والمتآمرين معه سعوا "لقلب نتائج الانتخابات الرئاسية الشرعية لعام ٢٠٢٠". والتآمر لعرقلة إجراءات الكونغرس في السادس من يناير، حين يتم فرز واعتماد الأصوات الانتخابية وتحديد الفائز في الانتخابات كرئيس منتخب. ومحاولة استغلال سلطة وزارة العدل لإقناع بعض الولايات باستبدال ناخبيها الشرعيين بقوائم ناخبين زائفة مؤيدة لترامب. ووفقًا للائحة الاتهام أيضاً، اجتمع ترامب مع القائم بأعمال المدعي العام ومسؤولين كبار آخرين في وزارة العدل والبيت الأبيض لمناقشة التحقيق في الاحتيال الانتخابي المزعوم وإرسال رسالة من الوزارة إلى هذه الولايات بخصوص هذا الاحتيال [١].

([١]) يراجع لائحة الاتهام المشار اليها في حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" – وتمت الإشارة اليها سابقاً – في الصفحة ١٨٣، الفقرة ٧، الصفحات ١٨١–١٨٥، الفقرات ٤، ٧، ٩، والصفحات ٢١٥–٢٢٠، الفقرات

رأت المحكمة أن صلاحيات الرئيس التي تشمل اتخاذ قرارات بشأن التحقيقات والملاحقات القضائية، تعتبر جزءاً من "السلطة الحاسمة والمانعة" للرئيس، والتي لا يمكن تنظيمها من قبل الكونغرس أو مراجعتها من قبل القضاء. وبذلك ترى المحكمة أن الرئيس لا يمكن مقاضاته على أفعال تقع ضمن سلطته التنفيذية الحصرية، بما في ذلك مناقشاته مع مسؤولي وزارة العدل بشأن التحقيقات والملاحقات القضائية. وبناءً على ذلك، تعتبر المحكمة أن ترامب يتمتع بحصانة كاملة من الملاحقة القضائية عن التصرفات المزعومة التي تتعلق بمناقشاته مع مسؤولي وزارة العدل [١].

ثانياً: استغلال دور نائب الرئيس في تغيير نتائج الانتخابات:

تشير لائحة الاتهام، كما ورد في الحكم، إلى أن ترامب والمتآمرين معه سعوا إلى "استغلال دور نائب الرئيس في عملية التصديق على الانتخابات في السادس من يناير بشكل احتيالي لتغيير النتائج". وتزعم لائحة الاتهام أن ترامب مارس ضغوطًا على نائب الرئيس لرفض الأصوات الانتخابية المشروعة لبعض الولايات أو إعادتها إلى الهيئات التشريعية لتلك الولايات لإعادة النظر فيها [٢].

وخلال المرافعة، أوضحت الحكومة أنها لم تتوصل بعد إلى طريقة نهائية لتحليل تفاعلات "ترامب" مع نائب الرئيس، إلا أنها أشارت إلى وجود "أساس" يمكن من خلاله وصف هذا السلوك بأنه سلوك رسمي، مما يفتح المجال للنظر في إمكانية انطباق الحصانة الرئاسية عليه [٣].

٧٠–٨٥، والصفحات ٢١٧، ٢١٩–٢٢٠، الفقرات ٧٧، ٨٤، والصفحات ٢١٦–٢١٧، الفقرات ٧٤، ٧٧، والصفحات ١٨٦–١٨٧، الفقرة ١٠ (c).

(١) استشهدت المحكمة بالعديد من قضايا المحكمة العليا – السابقة – لدعم الحجج القانونية المتعلقة بالسلطة التنفيذية والتقدير القضائي:

Morrison v. Olson, 487 U.S. 654, 706 (1988) (Scalia, J., dissenting), Nixon, 418 U. S., at 693, United States v. Texas, 599 U.S. 670, 678–679 (2023), TransUnion LLC v. Ramirez, 594 U.S. 413, 429 (2021), Mitchell v. Forsyth, 472 U.S. 511, 520 (1985), Heckler v. Chaney, 470 U.S. 821, 832 (1985), Myers, 272 U. S., at 106, 176, Fitzgerald, 457 U. S., at 750.

(٢) يراجع لائحة الاتهام المشار اليها في حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" – وتمت الإشارة إليها سابقاً – في الصفحة ١٨٧، الفقرة ١٠(d)، والصفحات ٢٢٢–٢٢٤، ٢٢٦، الفقرات ٩٠، ٩٢–٩٣، ٩٧).

(٣) يراجع المرافعة الشفوية ص ١٢٨ المشار اليها في الحكم.

رأت المحكمة أن النظام الدستوري يتطلب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس على اتصال وثيق فيما يتعلق بالمهام الرسمية خلال فترة ولاية الرئيس، حيث أن هذين المسؤولين هما الوحيدان اللذان "انتخبهما الشعب بأكمله" (١). وينص الدستور على أن "نائب الرئيس يصبح رئيسًا" في حالة عزل الرئيس من منصبه أو وفاته أو استقالته" (٢). كما يخول الدستور نائب الرئيس، بمشاركة أغلبية "كبار المسؤولين في الإدارات التنفيذية"، إعلان عدم قدرة الرئيس على أداء مهامه (٣).

بناءً على ذلك، من الضروري أن يناقش الرئيس المسائل الرسمية مع نائبه لضمان استمرارية السلطة التنفيذية وتعزيز أجندة الرئيس في الكونجرس وخارجه. ويعكس هذا التوجه أيضًا الدور الاستشاري لنائب الرئيس، الذي يُعد أحد من أقرب مستشاري الرئيس، حيث تتمثل "الوظيفة الأساسية لنائب الرئيس في تقديم المشورة والمساعدة للرئيس" في أداء مهامه الرسمية بفعالية (٤).

ثالثاً: تقييم المزاعم المتعلقة بمحاولات ترامب للتأثير على مسؤولي الولايات والجهات الخاصة:

تغطي المزاعم المتبقية في لائحة الاتهام نطاقًا واسعًا من التصرفات التي تختلف عن تلك المتعلقة باتصالات ترامب مع وزارة العدل ونائب الرئيس، حيث تتعلق هذه المزاعم بتفاعلات ترامب مع أشخاص خارج الفرع التنفيذي، مثل المسؤولين الحكوميين، الأطراف الخاصة، والجمهور العام. وتشمل العديد من هذه المزاعم أحداثًا نشأت عن اتصالات قام بها ترامب وشركاؤه

)[1]("To justify and check that authority – unique in our constitutional structure – the Framers made the President the most democratic and politically accountable official in Government. Only the President (along with the Vice President) is elected by the entire Nation". Seila Law LLC v. Consumer Financial Protection Bureau, 591 U.S. at., 245 _ (2020).

(٢) يراجع الفقرة الأولى من التعديل الدستوري الخامس والعشرون والذي ينص على:

"In case of the removal of the President from office or of his death or resignation, the Vice President shall become President".

(٣) يراجع ما أشارت إلية الحكم من حكم المحكمة العليا "فرايتاج" الذي أشار إلى التعديل الخامس والعشرون المشار اليه:

Freytag v. Commissioner, 501 U.S. 868, 886–887 (1991).

(٤) راجع ما أشار اليه حكم ترامب ضد الولايات المتحدة الامريكية:

"…It is thus important for the President to discuss official matters with the Vice President to ensure continuity within the Executive Branch and to advance the President's agenda in Congress and beyond...The Vice President may in practice also serve as one of the President's closest advisers.... "Sole function [is] advising and assisting the President".

مع مشرعين حكوميين ومسؤولي انتخابات في ولايات أريزونا، جورجيا، ميشيغان، بنسلفانيا، وويسكنسن، حول اعتماد مندوبي هذه الولايات.

وتشير لائحة الاتهام إلى سلسلة من الاتهامات الموجهة إلى الرئيس السابق "دونالد ترامب"، التي تتعلق بمحاولاته المزعومة للتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠ من خلال خطة تتضمن تقديم قوائم مزورة من المندوبين الانتخابيين. وتشمل هذه المزاعم تواصله مع مسؤولين في ولايات متعددة، بهدف إقناعهم بأن تزوير الانتخابات قد شاب عملية عد الأصوات في ولاياتهم، مما يتطلب تغيير الأصوات الانتخابية لصالح ترامب بدلاً من خصمه. عندما فشل في إقناعهم بتغيير العمليات الانتخابية، يُزعم أن ترامب وشركاءه طوروا خطة لتنظيم أفراد يزعم أنهم مندوبون لترامب وتقديم شهادات مزورة إلى الكونغرس ونائب الرئيس [١].

وخلال المرافعة، جادل فريق الدفاع عن "دونالد ترامب" بأن العديد من الأفعال التي يتم اتهامه بها، بما في ذلك التخطيط لتقديم قوائم بديلة من المندوبين الانتخابيين، تندرج تحت تصرفات رسمية للرئيس. وذكروا أن تواصله مع المسؤولين الحكوميين، وجمع المندوبين، هو جزء من صلاحياته الرئاسية لضمان نزاهة الانتخابات الفيدرالية. كما دعم فريق "ترامب" هذا الرأي بالإشارة إلى أمثلة تاريخية، مثل الرئيس "جرانت" الذي تدخل في انتخابات سابقة لضمان اعتماد المندوبين الجمهوريين [٢].

ووفقًا لوجهة نظر ترامب، فإن السلوك المزعوم يعتبر رسميًا لأنه كان يستهدف ضمان نزاهة وإدارة الانتخابات الفيدرالية بشكل صحيح. ويستند هذا الرأي إلى أن من واجب الرئيس "ضمان تنفيذ القوانين بأمانة"، وفقًا لما تنص عليه المادة الثانية، الفقرة ٣ من الدستور، وهو ما يشمل تطبيق قوانين الانتخابات الفيدرالية التي أقرها الكونغرس. كذلك، فإن السلطة الواسعة

---

(١) يراجع لائحة الاتهام المشار إليها في حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" – وتمت الإشارة إليها سابقًا – في الصفحات ١٨٥–١٨٦، الفقرة ١٠(a)، والصفحات ١٩٢–٢٠٧، الفقرات ١٣–٥٢، والصفحات ٢٠٨–٢٠٩، الفقرتين ٥٣ و٥٤(b)، والصفحات ٢١٠، ٢١٢–٢١٣، الفقرات ٥٥ و٦٣، والصفحة ٢١٤، الفقرتين ٦٦ و٦٧.

(٢) راجع تفاصيل المرافعة الشفوية في الحكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" ص ٢٦.

للرئيس في مناقشة القضايا العامة، كقضية نزاهة الانتخابات، قد تشمل تصريحاته العامة حول هذا الموضوع، حتى وإن كان يسعى لإعادة انتخابه [١].

وبالإضافة إلى ذلك، يرى ترامب أن حق الرئيس في مناقشة قضايا الانتخابات مع المسؤولين الحكوميين يدخل ضمن صلاحياته، حتى إذا لم تتطلب المسؤولية الفيدرالية ذلك صراحة، على اعتبار أن هذه المناقشات يمكن أن تعزز رؤيته للصالح العام وتحث المسؤولين على التصرف بما ينسجم مع هذه الرؤية.

في المقابل، جادلت الحكومة بأن الادعاءات الموجهة ضد ترامب لا تتعدى كونها "مؤامرة خاصة" مع فاعلين من القطاع الخاص. ومن منظور الحكومة، لا يستطيع ترامب أن يستند إلى أي مصدر مشروع من السلطة يخول له تنظيم قوائم بديلة من الناخبين الرئاسيين – أعضاء المجمع الانتخابي – أو أن يتسبب في إرسال هؤلاء الناخبين – غير المعتمدين من أي مسؤول رسمي في الدولة – بأصواتهم إلى رئيس مجلس الشيوخ ليتم احتسابها في جلسة التصديق على الانتخابات، مما يعوق بشكل غير قانوني تصويت الناخبين المعينين رسميًا من قبل الولايات [٢].

وبالإضافة إلى ذلك، أن المحكمة تري أن الدستور يمنح الولايات سلطة تعيين الناخبين الرئاسيين "بالطريقة التي يحددها المجلس التشريعي لتلك الولاية" [٣]. وأن هذه السلطة واسعة، ولا تخضع لقيود دستورية أخرى إلا وجود نص صريح مخالف في الدستور [٤]. وعلى النقيض

---

(١) استشهد ترامب بقضية "هاواي"، والتي يستنتج منها أن الرئيس يتمتع بصلاحيات دستورية واسعة لاتخاذ إجراءات تتعلق بالهجرة والأمن القومي، طالما كان لديه سبب مشروع لهذه الإجراءات، يراجع:
Trump v. Hawaii, 585 U. S., at 701 (2018).

(٢) راجع حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" ص ٢٧.

(٣) استشهدت المحكمة في ذلك بنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من الدستور الأمريكي التي تنص على:
"The executive Power shall be vested in a President of the United States of America. He shall hold his Office during the Term of four Years, and, together with the Vice President, chosen for the same Term, be elected, as follows:
Each State shall appoint, in such Manner as the Legislature thereof may direct, a Number of Electors, equal to the whole Number of Senators and Representatives to which the State may be entitled in the Congress: but no Senator or Representative, or Person holding an Office of Trust or Profit under the United States, shall be appointed an Elector".

(4) Burroughs & Cannon v. United States, 290 U.S. 534 , 544 (1934).

من ذلك، دور الحكومة الفيدرالية محدود في تعيين الناخبين الرئاسيين. حيث يمتلك الكونغرس فقط صلاحية تحديد موعد اجتماع الناخبين الذين تختارهم الولايات وتولي احتساب وتوثيق أصواتهم. أما الرئيس، فلا يشارك بشكل مباشر في هذه العملية، ولا يمتلك صلاحية التحكم في قرارات المسؤولين الحكوميين على مستوى الولايات.

وقد حرص واضعو الدستور، تجنبًا "للمؤامرات والتدخلات الفاسدة"، على استبعاد أي شخص يمكن أن يُشك في ولائه للرئيس الحالي من منصب الناخب الرئاسي، مما يعزز حماية العملية الانتخابية ويحول دون تدخل الرئيس في تعيين الناخبين أو التأثير على التصويت النهائي للمجمع الانتخابي [١].

وبناء على ذلك ترى المحكمة أنها تواجه تحديًا كبيرًا في تحديد ما إذا كان سلوك ترامب المزعوم يُعد جزءًا من التصرفات الرسمية التي يمكن اعتبارها ضمن مهامه كرئيس، أم أنه يُصنف كتصرف شخصي أو غير رسمي. وتعتبر المحكمة أنه لا يمكن تصنيف هذه الأفعال بوضوح تحت مظلة وظيفة رئاسية معينة، على عكس تفاعلاته السابقة مع وزارة العدل.

لذلك، فإن التحليل القانوني لهذه القضية يتطلب تقييمًا دقيقًا للعديد من التفاعلات المزعومة مع مجموعة من المسؤولين الحكوميين والأشخاص من القطاع الخاص. وبناءً على ذلك، تعيد المحكمة الأمر إلى محكمة المقاطعة "The District Court " لتحديد ما إذا كان سلوك ترامب في هذا الإطار يُعتبر رسميًا أو غير رسمي، بما يسمح للمحاكم بتطبيق الحصانة الرئاسية أو استبعادها بناءً على هذا التقييم [٢].

---

(١) يراجع: نص الفقرة الأولى والثانية من المادة الثانية من الدستور الأمريكي سالفة البيان، وما استشهد به الحكم من الأوراق الفيدرالية – سابق الإشارة إلية – رقم ٦٨.

(٢) راجع حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في ص ٢٨:

"Determining whose characterization may be correct, and with respect to which conduct, requires a close analysis of the indictment's extensive and interrelated allegations.... Unlike Trump's alleged interactions with the Justice Department, this alleged conduct cannot be neatly categorized as falling within a particular Presidential function. The necessary analysis is instead fact specific, requiring assessment of numerous alleged interactions with a wide variety of state officials and private persons. And the parties' brief comments at oral argument indicate that they starkly disagree on the characterization of these allegations. The concerns we noted at the outset—the expedition of this case, the lack of factual analysis by the lower courts, and the absence of pertinent briefing by the parties—thus become more

رابعاً: تقييم سلوك ترامب خلال أحداث ٦ يناير:

تتضمن لائحة الاتهام عدة ادعاءات تتعلق بسلوك ترامب خلال أحداث ٦ يناير، حيث يُزعم أنه في الفترة التي سبقت جلسة التصديق على نتائج الانتخابات، قام بنشر سلسلة من التغريدات إلى متابعيه على تويتر، الذين يبلغ عددهم نحو ٨٩ مليون شخص، يشجعهم فيها على السفر إلى واشنطن العاصمة في ذلك اليوم. ويُذكر أيضًا أن ترامب ومعاونيه خاطبوا الجمهور المحتشد في صباح ذلك اليوم، مؤكدين أن بعض الولايات ترغب في إعادة التصديق على نتائج أصواتها الانتخابية، وأن نائب الرئيس يملك صلاحية إعادة إرسال بطاقات الاقتراع الخاصة بهذه الولايات لإعادة التدقيق فيها من جديد.

ووفقًا للائحة الاتهام، يُزعم أن ترامب وجه الحشد للذهاب إلى مبنى الكابيتول بهدف الضغط على نائب الرئيس لاتخاذ هذا الإجراء أثناء جلسة التصديق. وعندما اتضح أن نائب الرئيس لن يستخدم صلاحياته للتأثير على عملية احتساب الأصوات الانتخابية، قام الحشد باقتحام الحواجز المحيطة بمبنى الكابيتول ودخلوا المبنى في نهاية الأمر [١].

تُشير المحكمة، في هذا الصدد، إلى أن للرئيس "سلطة استثنائية للتحدث إلى مواطنيه وباسمهم"، حيث يعتبر الرئيس الشخص الوحيد المكلف دستوريًا بتنفيذ قوانين الولايات المتحدة، وتخول له هذه المسؤولية الإشراف على مجموعة واسعة من الأنشطة، مما يتطلب منه التحدث علنًا حول قضايا متعددة تتعلق تقريبًا بكل جانب من جوانب الحياة الأمريكية [٢].

---

prominent. We accordingly remand to the District Court to determine in the first instance—with the benefit of briefing we lack—whether Trump's conduct in this area qualifies as official or unofficial".

(١) يراجع لائحة الاتهام المشار إليها في حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" – والتي تم الإشارة إليها سابقًا – في الصفحة الصفحات ٢٢١ و٢٢٥–٢٢٧، الفقرات ٨٧–٨٨ و٩٦ و١٠٠، الصفحات ٢٢٨–٢٣٠، الفقرات ١٠٣–١٠٤، الصفحات ٢٣٠–٢٣١، الفقرات ١٠٧ و١٠٩.

(٢) أشارت المحكمة الى حكم "Hawaii" على النحو الاتي:

"…extraordinary power to speak to his fellow citizens and on their behalf." Hawaii, 585 U. S., at 701.

وأيضاً أشارت إلى قضية " ليندكي ضد فريد" في عام ٢٠٢٤ التي تتعلق باستخدام المسؤول وسائل التواصل الاجتماعي:

Lindke v. Freed, 601 U.S. 187, 191 (2024).

ومن المعروف تاريخيًا أن إحدى أدوات قوة الرئاسة تكمن في "منبر السلطة" أو " Bully Pulpit"، وهو المنبر المؤثر الذي يستخدمه الرئيس للإقناع وتوجيه النقد في القضايا التي يعتقد أنها تخدم المصلحة العامة. وفي إطار مهامه، يُتوقع من الرئيس أن يدلي بتعليقات حول القضايا العامة، حتى وإن لم تكن مرتبطة مباشرة بأنشطة الحكومة الفيدرالية، مثل تقديم العزاء في حالات الطوارئ أو الكوارث. وهو الامر الذي يستتبع أن تصبح الغالبية العظمى من تواصلات الرئيس العامة تقع ضمن نطاق مسؤولياته الرسمية [١].

وتؤكد المحكمة على أنه في بعض الحالات، قد يتحدث الرئيس بصفته غير الرسمية، كأن يكون مرشحًا لمنصب ما أو زعيمًا حزبيًا. وفي هذه الحالات، يصبح من الضروري إجراء تحليل موضوعي يشمل "المحتوى، الشكل، والسياق" للتصريحات لتحديد ما إذا كانت تقع ضمن نطاق مسؤولياته الرسمية أم لا أمرًا ضروريًا [٢].

كما تؤكد المحكمة أيضاً أنه ليس هناك دائمًا خط فاصل واضح بين الشؤون الشخصية والرسمية للرئيس، وأن التمييز بينهما قد يكون صعبًا في بعض الأحيان. فلا يمكن الحكم على هذا التمييز من منظور عام أو نظري فقط؛ بل يجب النظر في الظروف والتفاصيل الدقيقة المتعلقة بكل حالة على حدة للوصول إلى تقييم دقيق [٣].

وبناءً على ذلك، ترى المحكمة أن لائحة الاتهام ركزت على تغريدات وجزء من خطاب ترامب في ٦ يناير، مع تجاهل النص الكامل والإطار المحيط بهذه التصريحات، سواءً في تغريداته أو خطابه الذي ألقاه في ذلك اليوم. ويثير هذا التناول تساؤلات حول ما إذا كانت تلك

---

(١) راجع حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في ص ٢٩.

"Indeed, a long-recognized aspect of Presidential power is using the office's "bully pulpit" to persuade Americans, including by speaking forcefully or critically, in ways that the President believes would advance the public interest. He is even expected to comment on those matters of public concern that may not directly implicate the activities of the Federal Government—for instance, to comfort the Nation in the wake of an emergency or tragedy. For these reasons, most of a President's public communications are likely to fall comfortably within the outer perimeter of his official responsibilities.

(٢) يراجع: ما أشارت إليه المحكمة من ضرورة تحليل هذه العناصر بدقة، في حكم Snyder v. Phelps:
Snyder v. Phelps, 562 U.S. 443, 453 (2011).

(٣) يراجع: ما أشارت إليه المحكمة من حكم Mazars:
Trump v. Mazars USA, LLP, 591 U.S. (2020), at 868.

التصريحات مرتبطة بالسلوك الرسمي لترامب كرئيس أم أنها تندرج ضمن أمور غير رسمية. ويعتمد هذا التقييم على تحليل دقيق للمحتوى والإطار وكذلك الجهات المشاركة في هذه الاتصالات.

وبناءً على ذلك، أُعيدت القضية محكمة المقاطعة "The District Court" لتحديد طبيعة هذه التصرفات بشكل أولي، بغية الوصول إلى قرار بشأن ما إذا كانت التصرفات المعنية تدخل ضمن إطار النشاط الرسمي للرئيس أم لا [١].

خامساً: تحديات الحفاظ على الحصانة الرئاسية في سياق الإجراءات القضائية:

ناقشت المحكمة جوهر الحصانة الرئاسية وتشير إلى أنها "حق صاحبها في عدم الاضطرار للرد على تصرفاته أمام المحكمة" [٢]. ومن خلال مراجعة الاتهام – على النحو السابق بيانه – يبرز أن بعض الأفعال المذكورة قد تكون مشمولة بهذه الحصانة. لذا، وجهت المحكمة عند إعادة القضية إلى محكمة المقاطعة "The District Court"، بضرورة إجراء تحليل دقيق للاتهامات المتبقية للتأكد مما إذا كانت تشمل تصرفات مشمولة بالحصانة الرئاسية.

وبالنظر إلى جوهر الحصانة الرئاسية، كما أكدت المحكمة، يجب أن يُراعى في مراجعة الاتهام أن بعض الأفعال المذكورة قد تكون مشمولة بهذه الحصانة، وهو ما يستدعي توجيه محكمة المقاطعة لإجراء تحليل دقيق للتأكد مما إذا كانت أي من الاتهامات تتعلق بتصرفات محصنة. وفي هذا الإطار، أوضحت المحكمة أن السماح باستخدام الأفعال الرسمية المحمية كأدلة لتعزيز الاتهام، حتى في التهم التي تستند إلى أفعال غير رسمية، فإن ذلك قد يؤدي إلى إفراغ الحصانة من مضمونها. وكما تم التأكيد في قضية Fitzgerald، فإن استخدام الأدلة

([١]) راجع حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في ص ٢٩، ٣٠.

"The indictment reflects these challenges. It includes only select Tweets and brief snippets of the speech Trump delivered on the morning of January 6, omitting its full text or context.... Whether the Tweets, that speech, and Trump's other communications on January 6 involve official conduct may depend on the content and context of each. Knowing, for instance, what else was said contemporaneous to the excerpted communications, or who was involved in transmitting the electronic communications and in organizing the rally, could be relevant to the classification of each communication. This necessarily fact bound analysis is best performed initially by the District Court. We therefore remand to the District Court to determine in the first instance whether this alleged conduct is official or unofficial".

([٢]) Mitchell v. Forsyth, 472 U.S. 511 (1985).

المتعلقة بتلك الأفعال الرسمية، حتى عندما تقتصر لائحة الاتهام على الأفعال غير الرسمية، قد يشوه عملية اتخاذ القرار الرسمي للرئيس، مما يتعارض مع الغرض الأساسي للحصانة الرئاسية، والذي يتمثل في حماية الرئيس من التدخلات القضائية فيما يتعلق بأفعاله الرسمية [1].

ومن خلال التحليل الذي قدمته المحكمة حول تطبيق معايير التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية على تصرفات "ترامب" الواردة في لائحة الاتهام، يتضح لنا عدة نقاط رئيسية على النحو الاتي:

أولاً: تُعلي المحكمة من شأن استقلالية السلطة التنفيذية من خلال حماية الأفعال الرسمية للرئيس ضمن نطاق الحصانة الرئاسية، حيث تركز هنا على أن الحصانة تهدف إلى تجنب التأثيرات القضائية المحتملة على قرارات الرئيس التنفيذية، مما يعكس توجهًا لضمان حرية اتخاذ الرئيس قرارات دون قلق من المتابعة القضائية.

وتتبني المحكمة مفهومًا للحصانة الرئاسية ليس باعتبارها حق شخصي للرئيس، بل آلية لحماية الوظيفة الرئاسية نفسها. هذا يشير إلى أن المحكمة تتجنب تقليص الحصانة حتى لا يُفقد هذا الامتياز قيمته الأساسية في حماية العمليات الرئاسية الجوهرية من التعطيل.

ثانياً: تعتمد المحكمة على معيار مرن يجمع بين "المحتوى، الشكل، والسياق" لتصنيف الأفعال الرسمية وغير الرسمية لرئيس الدولة. وهذه المعايير لا تُبنى على نصوص جامدة، بل

---

[1] (Fitzgerald, 457 U. S., at 756, Clinton, 520 U. S., at 694, n. 19.

- وبذلك تري المحكمة في ص ٣١، ٣٢ من الحكم أن الحكومة تعتقد أن محكمة المقاطعة يمكنها إدارة المخاطر الناشئة عن فحص أفعال الرئيس المحصنة. ومع ذلك، المحكمة ترى أن هذه الأدوات غير كافية لحماية الحصانة الرئاسية، نظراً لان السماح للمدعين العامين بأن يطلبوا أو يقترحوا على هيئة المحلفين التحقيق في الأفعال الرسمية التي يتمتع الرئيس بحصانة عنها، قد يؤدي إلى خطر فريد يتمثل في تحيز مداولات المحلفين بناءً على آرائهم حول سياسات الرئيس وأدائه أثناء فترة ولايته. وكما في قضية Nixon فإن الأدوات العملية التي تعتمد عليها الحكومة لا توفر الحماية الكافية ضد المخاوف الدستورية الخاصة التي تبرز في محاكمة رئيس سابق.

Nixon, 418 U. S., at 706.

وعلى الرغم من أن مثل هذه الأدوات قد تكون كافية لحماية الحقوق الدستورية للمدعى عليهم الجنائيين العاديين، فإن المصالح التي تقوم عليها الحصانة الرئاسية تهدف إلى حماية مؤسسة الرئاسة، وليس الرئيس بصفته الشخصية.

تعتمد على التحليل الموضوعي لكل حالة، ولا مراء في أن هذا يوحي بأن المحكمة تتجه نحو تفضيل تفسير موسع للأفعال الرسمية، خاصة إذا كانت هذه الأفعال تُنفذ في إطار ما يُعتبر "لصالح العام".

ثالثاً: تضع المحكمة حدودًا ضمنية تفصل ما بين الحصانة كحماية للأدوار الرسمية للرئيس والأفعال السياسية التي قد تكون خارج نطاق هذه الحصانة. ولا شك أن هذا يظهر من خلال تردد المحكمة في اعتبار بعض الأفعال، خاصة المرتبطة بمحاولات ترامب للتأثير على مسؤولي الولايات أو تحفيز الجماهير، كأفعال رسمية. هذا يعكس توجهًا واضحًا نحو فصل الأفعال التي ترتبط بالأجندة السياسية للرئيس عن تلك التي تؤدي دورًا حكوميًا بحتًا.

ويبدو أن المحكمة كانت تعي أهمية منبر السلطة" Bully Pulpit" كأداة للتأثير السياسي، لكنها تتعامل معه بحذر في قضايا كهذه؛ حيث تسعى لتجنب استخدامه كذريعة لمنح الحصانة لتصرفات قد تعتبر تلاعبًا سياسيًا. في هذا الإطار، يمكن فهم موقف المحكمة على أنه يحاول خلق توازن بين حماية الحق الرئاسي في التعبير العام وتجنب استغلال هذا الحق كغطاء لتحركات سياسية خاصة أو ذات طابع شخصي.

خامساً: تعزز المحكمة مبدأ الفصل بين سلطات الاتحاد والولايات، ويظهر هذا من موقف المحكمة الصارم ضد أي تصرف من الرئيس قد يُعتبر تدخلًا في صلاحيات الولايات مثل تغيير نتائج الانتخابات، مشيرة إلى أن مثل هذه التصرفات تتجاوز نطاق الصلاحيات التنفيذية. ومن هنا يظهر توجه المحكمة نحو تقييد أي محاولات لتوسيع سلطة الرئيس على حساب صلاحيات الولايات.

المبحث الثالث

تحليل المحكمة لمسألة الحصانة الرئاسية "رفض نظرية ترامب وتقييم مواقف الأطراف المعنية"

يُعد تحليل المحكمة لمسألة الحصانة الرئاسية، وخاصة في إطار قضية الرئيس السابق دونالد ترامب، من أبرز التطورات القانونية التي ألقت الضوء على حدود الحصانة الممنوحة لرئيس الدولة. كما أثارت هذه القضية جدلًا واسعًا حول مدى تطبيق الحصانة الرئاسية، لا سيما في ظل الظروف التي يُشتبه فيها بتورط الرئيس في تصرفات قد تتعارض مع القوانين الجنائية.

وقد اختلفت آراء الأطراف المعنية، حول مدى أحقية الحصانة ومدى ارتباطها بالأفعال الرئاسية الرسمية.

نستعرض تحليل المحكمة العليا لمسألة الحصانة، من خلال ردها على نظرية ترامب التي تزعم حقه في حصانة مطلقة، ونبين رفض المحكمة لهذه النظرية ومسوغاتها القانونية من خلال المطلب الأول. وتعليقها على موقف الحكومة من مسألة الحصانة وتطبيق القوانين الجنائية، حيث تم توضيح الدور القانوني والوظيفي الذي يجب أن تلعبه الحصانة في إطار التطبيق القضائي في المطلب الثاني. كما نناقش تعليق المحكمة على آراء القضاة المعارضين بشأن الحصانة الرئاسية، مسلطًا الضوء على الحجج القانونية التي قدمها المعارضون وموقف المحكمة منها في المطلب الثالث.

المطلب الاول

رفض المحكمة لنظرية ترامب حول الحصانة المطلقة

يدعي ترامب بأن الرئيس يتمتع بحصانة واسعة تحميه من المحاكمة الجنائية ما لم يُعزل ويُدان أولًا من قبل مجلس الشيوخ. ويؤكد أن لائحة الاتهام يجب أن تُلغى بناءً على ما تفسيره لما يعرف ببند "الحكم بالإدانة في حالة العزل "Impeachment Judgment Clause " في الدستور الأمريكي، والذي يري أنه يتطلب أن يكون العزل والإدانة من مجلس الشيوخ سابقةً لأي محاكمة جنائية للرئيس [١].

والواقع أن نظرية ترامب التي تستند إلى أن الرئيس يتمتع بحصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية طالما لم تتم إدانته وعزله من قبل مجلس الشيوخ أولاً، لم تلق قبولاً من المحكمة من عدة جوانب على النحو الاتي:

من ناحية أولى، أن النص الدستوري لا يدعم هذا التصور بشكل كبير، حيث تتضمن الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور أن الأحكام في حالة إدانة المسؤولين "لا تمتد إلى أكثر من العزل من المنصب، والحرمان من التمتع بأي منصب شرف أو ثقة أو ربح تحت سلطة الولايات المتحدة". ويضيف النص أيضاً أن "الشخص المدان مع ذلك يكون عرضة للمحاكمة، الحكم، والمعاقبة وفقاً للقانون" [٢].

([١]) أشار الحكم إلى ذلك في مذكرة المدعي ص ١٦.

([٢]) راجع الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور الأمريكي:

ومن ناحية ثانية، لا نجد تأييد لنظرية ترامب من الناحية التاريخية، حيث أشار "جيمس ويلسون" – الذي كان عضوًا في اللجنة التي صاغت هذا البند – إلى أن البراءة في محاكمة العزل لا تعيق المحاكمة الجنائية اللاحقة [١]. كما أكد القاضي "جوزيف ستوري" – في كتابه التعليقات على دستور الولايات المتحدة – إلى أن النص الدستوري الذي يسمح بإمكانية المحاكمة الجنائية بعد العزل كان ضروريًا لحسم أي لبس قد يثار حول إمكانية إجراء محاكمة جنائية ثانية بعد محاكمة العزل، بغض النظر عن نتيجة محاكمة العزل، سواء كانت إدانة أم براءة، يظل من الممكن محاكمة المسؤول جنائيًا عن أفعالهم [٢].

ومن ناحية ثالثة، رفضت المحكمة استشهاد الرئيس السابق دونالد ترامب بموقف "ألكسندر هاميلتون" لدعم نظريته حول الحصانة المطلقة، إذ أن القراءة المتأنية للأوراق الفدرالية التي كتبها "هاميلتون" تشير إلى عكس ذلك. فهاميلتون يوضح في كتاباته أن الرئيس الأمريكي، على عكس الملك البريطاني، "معرّض للعزل من منصبه ومن ثم للملاحقة والمعاقبة". ويؤكد أيضا أن الرئيس "يمكن في أي وقت أن يكون عرضة للعزل، والمحاكمة، والعزل من المنصب، والمصادرة للحياة والممتلكات بالملاحقة اللاحقة" [٣].

ومن ناحية رابعة، ترى المحكمة أنه إذا تم قبول نظرية ترامب حول الحصانة المطلقة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة على النظام القانوني في الولايات المتحدة. فوفقاً لهذا المنطق، إذا تمكن الرئيس من تجنب العزل لأي سبب – سواء نتيجة غياب الإرادة السياسية أو عدم اكتشاف الجرائم في الوقت المناسب – فإنه سيكون محصنًا من الملاحقة الجنائية إلى

"Judgment in Cases of Impeachment shall not extend further than to removal from Office, and disqualification to hold and enjoy any Office of honor, Trust or Profit under the United States: but the Party convicted shall nevertheless be liable and subject to Indictment, Trial, Judgment and Punishment, according to Law".

)[1](Jensen, Merrill, editor. Documentary History of the Ratification of the Constitution. Vol. 10, Wisconsin Historical Society Press, 1979, p. 492.

(٢) راجع ما استشهد به الحكم:

Story, Joseph. Commentaries on the Constitution of the United States. Vol. 2. Boston: Hilliard, Gray & Co., 1833. § 780, p. 251.

(٣) راجع: ما استشهد به الحكم من كتابات ألكساندر هاملتون في الأوراق الفيدرالية، مرجع سابق، رقم ٦٩، ٧٧.

الأبد. وهو ما يرتب تقوض مبدأ سيادة القانون ويخلق حالة من الإفلات من العقاب بالنسبة للرئيس، وهو ما يتعارض مع القيم الديمقراطية التي يقوم عليها الدستور الأمريكي [١].

ومن ناحية خامسة، تؤكد المحكمة أن العزل هو عملية سياسية تهدف إلى عزل رئيس ارتكب، بموجب الفقرة الرابعة من المادة الثانية، "الخيانة، الرشوة، أو غيرها من الجرائم الكبيرة والمخالفات". ومن ثم فإن ربط هذه العملية السياسية بالملاحقات الجنائية، كما يقترح ترامب، يتعارض مع نص الدستور والهيكل السياسي للحكومة الأمريكية. فالدستور لا ينص على أن العزل هو شرط مسبق للملاحقة الجنائية، بل يعتبر أن العمليتين منفصلتين، حيث يخضع الرئيس للمساءلة الجنائية كأي مواطن آخر بعد انتهاء فترة ولايته أو بعد عزله من المنصب [٢].

ويتبين لنا من خلال التحليل الذي قدمته المحكمة لرفضها لنظرية الحصانة المطلقة التي طرحها ترامب، عدد من النقاط على النحو الاتي:

أولاً: تهدف المحكمة إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون من خلال التأكيد على أن الرئيس، شأنه شأن أي مواطن آخر، يخضع للمساءلة الجنائية بعد انتهاء ولايته أو بعد عزله، بما يضمن عدم تمتع أي شخص بمن فيهم الرئيس بحصانة مطلقة.

ثانياً: تضع المحكمة إطاراً واضحاً بين العزل كإجراء سياسي والملاحقة الجنائية كعملية قضائية مستقلة، حيث تؤكد المحكمة أن العزل هو إجراء سياسي يهدف إلى إقالة الرئيس إذا أساء استخدام سلطته – طبقاً لما حدده الدستور – بينما تظل المحاكمة الجنائية عملية قانونية مستقلة تسعى لتحقيق العدالة عبر النظام القضائي.

---

(١) راجع الحكم في ص ٣٣، ٣٤.

"The implication of Trump's theory is that a President who evades impeachment for one reason or another during his term in office can never be held accountable for his criminal acts in the ordinary course of law. So if a President manages to conceal certain crimes throughout his Presidency, or if Congress is unable to muster the political will to impeach the President for his crimes, then they must forever remain impervious to prosecution".

(٢) راجع حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في ص ٣٤:

"Impeachment is a political process by which Congress can remove a President who has committed 'Treason, Bribery, or other high Crimes and Misdemeanors'. Art. II, §4. Transforming that political process into a necessary step in the enforcement of criminal law finds little support in the text of the Constitution or the structure of our government".

وهذا التمييز يمنع استخدام العزل كشرط مسبق لأي مساءلة جنائية، مما يحافظ على استقلالية كلا العمليتين ويمنع استغلال العزل للحماية من العقوبات الجنائية.

ثالثا: ترسخ المحكمة إلى الحفاظ على الديمقراطية الأمريكية من خلال الحد من الإفلات من العقاب، حتى على أعلى المستويات السياسية، وتؤكد أن قبول نظرية ترامب للحصانة المطلقة قد يؤدي إلى تقويض القيم الديمقراطية الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني في الولايات المتحدة، فمن خلال هذا التفسير، تسعى المحكمة إلى الحفاظ على مبدأ المحاسبة، حيث يظل جميع الأفراد، بما فيهم الرئيس، خاضعين للقانون، مما يعزز استقرار النظام الديمقراطي ويعزز الثقة العامة في عدالة النظام القانوني ويحول دون استغلال السلطة كدرع للحماية من المحاسبة.

المطلب الثاني

تعليق المحكمة على موقف الحكومة من الحصانة الرئاسية وتطبيق القوانين الجنائية

تناولت الحكومة في طرحها القانوني مسألة الحصانة الرئاسية بنطاق شامل، مؤكدة أن الرئيس لا يتمتع بأي نوع من الحصانة تجاه الملاحقة الجنائية عن أي أفعال قد يقوم بها أثناء فترة ولايته أو بعدها. وعلى الرغم أن الحكومة تتفق في العديد من النقاط مع التحليل القضائي المقدم، إلا أنها لا تزال متمسكة بموقفها بأن الحصانة الرئاسية، سواء بموجب الدستور أو القوانين المعمول بها، لا تشمل القضايا الجنائية، مشيرةً إلى ضرورة تطبيق القانون الجنائي على الرئيس كأي مواطن آخر [1].

وعلى سبيل المثال لا تعارض الحكومة فكرة أن الكونغرس قد لا يمتلك السلطة الدستورية لتجريم تصرفات الرئيس التي تدخل ضمن نطاق صلاحياته الأساسية، مثل سلطة العفو وسلطة

([1]) راجع حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في ص ٣٤:

"The Government for its part takes a similarly broad view, contending that the President enjoys no immunity from criminal prosecution for any action. It maintains this view despite agreeing with much of our analysis".

الفيتو، وتعيين القضاة الفيدراليين، أو التواصل مع الجمهور حول سياسات الإدارة طالما أن هذا التواصل لا يصل إلى حد ممارسة "ضغطًا شعبيًا" محظورًا [١].

ومن ثم فإن موقف الحكومة يُظهر اتفاقًا عامًا على أن الأفعال الرسمية للرئيس تستحق درجة معينة من الحماية بموجب الدستور، وذلك لضمان سير العملية الحكومية بفاعلية. وفيما يخص الاتهامات المقدمة في لائحة الاتهام الحالية، تعترف الحكومة بأن بعض التصرفات التي يتهم بها الرئيس ترتبط بأداء وظائفه الرسمية، ولا شك في أن هذا الاعتراف يعكس وجود توافق حول أهمية حماية الأفعال الرسمية الرئاسية من أي تدخلات غير الدستورية، مما يدعم توازن السلطات ويعزز استقلالية الرئاسة في أداء مهامها [٢].

وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة تجادل بأن الرئيس لا ينبغي أن يكون معفى تمامًا من الملاحقة القضائية لأفعاله الرسمية. حيث تؤكد أن النظام القضائي الأمريكي يوفر "ضمانات قوية" خلال الإجراءات الجنائية، مما يقلل من الحاجة إلى أي حصانة مسبقة للرئيس قبل المحاكمة. كما تسلط الضوء على الضمانات المتعددة الموجودة داخل النظام الجنائي، مثل هيئة المحلفين العليا، وحقوق المتهم الإجرائية، واشتراط إثبات التهم بما لا يدع مجالاً للشك. علاوة على ذلك، ترى الحكومة أن المبادئ القانونية القائمة، بما في ذلك تفسير القوانين وإمكانية الطعون الدستورية المبنية على الوقائع، توفر حماية كافية لضمان الفصل بين السلطات عند تطبيق القوانين الجنائية العامة على الرئيس. وأخيرًا، تبرز الحكومة بعض الدفاعات القانونية

---

(١) الحكومة لا تنكر أن الكونغرس ليس لديه سلطة لتجريم التصرفات الرئاسية التي تقع ضمن السلطات الدستورية المطلقة للرئيس، مثل سلطة العفو والفيتو. وقد أُشير في المناقشات الشفوية إلى أن بعض السلطات الأساسية للرئيس لا يمكن إخضاعها لتنظيم الكونغرس بأي شكل. كذلك، يتم منح حماية إضافية لتصرفات الرئيس إذا كانت خضوعها لقوانين عامة قد يؤدي إلى إثارة مسائل دستورية خطيرة أو إلى تعارض مع امتيازاته الدستورية. على سبيل المثال، أصدر مكتب المستشار القانوني عدة آراء تنص على أن تطبيق بعض القوانين الفدرالية، مثل تلك التي تتعلق بتعيينات القضاة الفدراليين أو الضغط الشعبي، يجب أن يتم بحذر شديد لتجنب أي تضارب مع السلطة التنفيذية للرئيس، مؤكدًا بذلك على ضرورة عدم تطبيق هذه القوانين على الرئيس لتفادي الأسئلة الدستورية المحتملة". راجع في تفاصيل ذلك حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في ص ٣٤، ٣٥.

(٢) أشار حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" إلى محضر المناقشات الشفوية الصفحة ١٢٥؛ بالمقارنة مع نفس المحضر، الصفحة ١٢٨.

التي يمكن أن يستند إليها الرئيس، مثل الدفاع عن السلطة العامة واستشارة المدعي العام، التي يمكن للرئيس استخدامها إذا ما واجه ملاحقة قضائية [١].

بينما تري المحكمة أنه على الرغم من أهمية الضمانات التي يوفرها النظام الجنائي العادي في حماية الحقوق القانونية، إلا أنها تظل غير كافية بالنظر إلى خصوصية منصب رئيس الدولة، استناداً لمبدأ الفصل بين السلطات. إذ تري المحكمة أن رئيس الدولة حين يتصرف بموجب صلاحياته الدستورية الحصرية، لا يحق للكونغرس أن ينظم هذه التصرفات، ولا يحق للمحاكم مراجعتها. كما يُفترض، على الأقل، أن الرئيس يتمتع بحصانة من الملاحقة الجنائية لأفعاله الرسمية الأخرى، مما يعكس الحاجة إلى حماية استقلالية الرئاسة في إطار حدود صلاحياتها الدستورية [٢].

وتستند المحكمة في هذا الموقف إلى أمرين:

أولاً: في إطار القضايا القانونية المتعلقة بمسؤولية الرئيس عن أفعاله الرسمية، تبرز أهمية معالجة هذه المسائل في المراحل الأولية من الإجراءات القانونية، إذ تري المحكمة أن استمرار المحاكمات لفترات طويلة قد يؤثر سلباً على أداء الرئيس لمهامه الدستورية، كما يمكن أن يؤدي إلى تأثير سلبي على فعالية السلطة التنفيذية بشكل عام. وتدعم المحكمة ذلك بالاستناد إلى السوابق القضائية كما هو الحال في قضية Fitzgerald، بأن المحاكمات المطولة قد تدفع الرئيس إلى تبني نهج مفرط في الحذر أثناء تنفيذ مهامه الرسمية – حتى وإن لم تثبت

---

(١) راجع في تفاصيل موقف الحكومة في الحكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في ص ٣٥، ٣٦: وقد أشارت إلى موجز الولايات المتحدة، الصفحات ٩، ٢٠-٢٢، ٢٩-٣٠، وقضية "Nardone v. United States,"، ٣٠٢ المحكمة العليا للولايات المتحدة (١٩٣٧)، الصفحات ٣٧٩-٣٨٤، محضر المرافعات الشفوية، الصفحات ٦٩، ٧٩-٨٠، ١٠٧-١٠٨، ١٥٤-١٥٨.

(٢) راجع الحكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في ص ٣٦، كما يراجع ما سبق تحليله من الأسس التي قام عليها الحكم سابقاً:

"These safeguards, though important, do not alleviate the need for pretrial review. They fail to address the fact that under our system of separated powers, criminal prohibitions cannot apply to certain Presidential conduct to begin with. As we have explained, when the President acts pursuant to his exclusive constitutional powers, Congress cannot—as a structural matter—regulate such actions, and courts cannot review them… And he is at least presumptively immune from prosecution for his other official actions".

مسؤوليته في نهاية المطاف – مما قد يعيق قدرته على أداء دوره بكفاءة ويضعف الأداء الحكومي ككل. ومن هنا تري المحكمة ضرورة واضحة لحماية الرئيس من الآثار السلبية الناجمة عن الإجراءات القضائية الطويلة، من أجل عدم تعريض العمل الحكومي لأي تعطيل قد ينشأ نتيجة لهذه القضايا [١].

ثانياً: ترى المحكمة أن تأكيدات الحكومة بشأن دور المدعين العامين وهيئات المحلفين العليا في ضمان النزاهة ومنع الملاحقات القضائية غير المبررة أو ذات الدوافع السياسية لا تكفي لتوفير الحماية المناسبة للرئيس، ويعود هذا الرأي إلى الخصوصية الفريدة لموقع الرئيس ضمن النظام الدستوري، حيث أن هذه الضمانات، وإن كانت تُقدَّم لأي متهم في القضايا الجنائية، لا تراعي الخصوصية الدستورية التي يتميز بها منصب الرئيس، والذي يتطلب حماية إضافية تتناسب مع أهميته وتأثيره على النظام السياسي بأكمله [٢].

ويتضح من خلال تعليق المحكمة على موقف الحكومة من الحصانة الرئاسية وتطبيق القوانين الجنائية، انها تسعي إلى تأكيد أهمية حماية الرئيس من الملاحقة الجنائية فيما يخص الأفعال التي تدخل ضمن صلاحياته الدستورية الحصرية بهدف ضمان استقلالية الرئاسة والحفاظ على كفاءة العملية التنفيذية دون تدخلات قد تعيق أداءه. وفي هذا الإطار تضع المحكمة معيارًا مرنًا يوازن بين حق الرئيس في حماية أفعاله الرسمية وحق الدولة في فرض المساءلة الجنائية، مشددة على أن هذه الحماية لا تعني إعفاء الرئيس من المساءلة، بل تهدف إلى حماية الرئاسة من أي تدخلات قد تؤدي إلى تعطيل العمل الحكومي.

كما ترى المحكمة أن الضمانات المتاحة داخل النظام الجنائي، مثل دور المدعين العامين وهيئات المحلفين العليا، لا تكفي لحماية خصوصية منصب الرئيس. وتؤكد أن حماية الرئيس تتطلب ضمانات إضافية تتناسب مع أهمية دوره وتأثيره على استقرار النظام السياسي، مما يعكس فهم المحكمة العميق للتحديات المرتبطة بموقع الرئيس في النظام الدستوري.

---

(١) راجع المرجع السابق ص ٣٦، ٣٧. وقد أشارت أيضاً لقضية Fitzgerald:

Fitzgerald, 457 U. S., at 752, n. 32.

(٢) ذات المرجع السابق.

المطلب الثالث

تعليق المحكمة على آراء القضاة المعارضين بشأن الحصانة الرئاسية

تعكس الآراء المعارضة في هذه القضية حالة من القلق المبالغ فيه حول تأثير الحكم الصادر، حيث تقوم على فرضية مفادها أن قرار المحكمة اليوم سيفتح الباب أمام تأثيرات كارثية على النظام القانوني. ومع ذلك، هذا التقدير يبدو غير متناسب مع الطبيعة الفعلية للحكم الذي صدر، حيث اكتفت المحكمة بالاعتراف بأن المناقشات الرسمية بين الرئيس والمدعي العام محمية بالحصانة الرئاسية، دون التطرق لمسألة السلوك المتبقي المنسوب للرئيس "ترامب". وأعيدت القضية للمحاكم الأدنى لتقييم هذه الجوانب، مما يقلل من تأثير الآراء المعارضة ويظهرها أقل وطأة مما تبدو عليه للوهلة الأولى [١].

ونعرض فيما يلي الاعتراضات الرئيسية ورد المحكمة عليها:

الاعتراض الأول: غياب نص دستوري صريح للحصانة الرئاسية:

استندت القاضية "سوتومايور" في اعتراضها إلى عدم وجود نص دستوري صريح يمنح الحصانة الجنائية للرئيس، مما يجعل من الصعب تبرير هذه الحصانة [٢]. فقد أشارت إلى أن الدستور الأمريكي لا يتضمن أي نص يمنح الرؤساء السابقين حصانة جنائية، على عكس ما وفره "بند الخطاب أو النقاش" الذي يمنح حصانة محددة للمشرعين من أعضاء مجلسي النواب

---

(١) تم تقديم معارضة قوية من بعض القضاة في المحكمة العليا. وقد شملت قائمة القضاة المعارضين لهذه القضية ثلاثة قضاة بارزين: القاضية "سونيا سوتومايور"، والقاضية "إيلينا كاجان"، والقاضية "كاتانجي براون جاكسون". في اعتراضهم، انتقدوا بشدة قرار الأغلبية الذي منح الرئيس السابق ترامب حصانة شاملة ضد الملاحقة الجنائية لأفعاله الرسمية خلال فترة رئاسته. وقد أعربت القاضية "سونيا سوتومايور" في اعتراضها أن منح هذه الحصانة الكاملة يشوه مفهوم الحكم الدستوري، ويجعل من الصعب مساءلة الرؤساء السابقين على أفعالهم الجنائية المحتملة. انضمت إليها القاضيتان "كاجان" و"جاكسون"، حيث أبدين قلقهن حول تأثير هذا القرار على ديمقراطية الأمة، مؤكدين أن الدستور الأمريكي لا يعفي أي شخص، حتى الرئيس، من الخضوع للقانون.

(٢) راجع ما تم عرضه في الحكم من المعارضة الرئيسية: رأي القاضية سوتومايور، ص ٤- ٦.
Donald J. Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024) (Sotomayor, J., dissenting).

والشيوخ، مما يدل على أن المؤسسين كانوا يدركون كيفية تخصيص الحصانات، لكنهم اختاروا عدم منح الرئيس حصانة مماثلة [١].

كما نوهت القاضية سوتومايور إلى أن بعض دساتير الولايات في فترة صياغة الدستور الاتحادي تضمنت نصوصاً صريحة تمنح "حصانات جنائية" للحكام، مما يعزز الرأي بأن واضعي الدستور كانوا على علم بهذا المفهوم. وإذا كانوا يريدون منح الرئيس حصانة مشابهة، كان بوسعهم تضمين ذلك في النص الدستوري [٢].

إلا أن المحكمة لم تتفق مع هذا الطرح، مشيرة إلى سوابق قضائية، مثل قضية "فيتزجيرالد"، التي أكدت فيها أن الحصانة الرئاسية قد حظيت بالاعتراف القضائي دون الحاجة إلى نص صريح في الدستور. علاوة على ذلك ترى المحكمة أن مبدأ فصل السلطات، الذي يُعتبر مبدأ جوهريًا في الدستور الأمريكي، لا يعتمد على نص صريح، بل يُستنتج ضمناً من هيكلية الدستور ذاته. وقد استندت المحكمة في قرارات سابقة، كقضيتي "نيكسون" و"فيتزجيرالد"، إلى هذا الفهم الضمني لتأكيد عقيدة تمنح الرئيس امتيازات وحصانات معينة بهدف الحفاظ على استقلالية السلطة التنفيذية وضمان كفاءة أدائها دون تدخل غير مبرر [٣].

الاعتراض الثاني: الاستناد إلى بند حكم العزل لتبرير ملاحقة الرئيس جنائيًا:

تمثلت المعارضة الرئيسية أيضًا في الاستشهاد ببند "حكم العزل"، حيث جادلت بأن هذا البند "يوضح بجلاء أن الرئيس السابق قد يخضع للملاحقة الجنائية". واستندت المعارضة إلى

---

(١) وقد جاء رأيها على النحو الاتي:

..the Framers clearly knew how to provide for immunity from prosecution. They did provide a narrow immunity for legislators in the Speech or Debate Clause. See Art. I, §6, cl. 1 (“Senators and Representatives . . . shall in all Cases, except Treason, Felony and Breach of the Peace, be privileged from Arrest during their Attendance at the Session of their respective Houses, and in going to and returning from the same; and for any Speech or Debate in either House, they shall not be questioned in any other Place”). They did not extend the same or similar immunity to Presidents.

(٢) وقد جاء رأيها على النحو الاتي:

“Some state constitutions at the time of the Framing specifically provided ‘express criminal immunities’ to sitting governors.... The Framers chose not to include similar language in the Constitution to immunize the President. If the Framers “had wanted to create some constitutional privilege to shield the President . . . from criminal indictment,” they could have done so..”

)[3](Fitzgerald, 457 U. S., at 750, n. 31, Nixon, 418 U. S., at 705–706, n. 16.

هذا النص لتبرير إمكانية ملاحقة الرئيس السابق جنائيًا، معتبرةً أن بند "حكم العزل" يوفر دليلاً واضحًا على أن الدستور لا يمنح الرئيس السابق حصانة ضد المحاكمات الجنائية، بل يتيح محاكمته بعد تركه المنصب، مما يعزز مبدأ المساواة أمام القانون حتى لأعلى المناصب في الدولة [١].

إلا أن المحكمة تؤكد أن النص الدستوري لا يتناول بشكل صريح مسألة إمكانية ملاحقة الرئيس عن أفعاله الرسمية، وترى أن المصادر التاريخية المستشهد بها لدعم هذه الحجة غير كافية؛ إذ إنها لا تقدم أدلة قاطعة حول مفهوم الحصانة الرئاسية. وبدلاً من الاعتماد على هذه الأدلة غير الحاسمة، تستند المحكمة إلى مبدأ فصل السلطات كقاعدة قانونية أقوى لفهم الحصانة الرئاسية. ففي الواقع أن هذا المبدأ، المعترف به على نطاق واسع في الفقه الدستوري، يعزز فكرة أن الحصانة ضرورية للحفاظ على استقلالية السلطة التنفيذية، ولمنع أي تأثير غير مبرر يمكن أن يعطل وظائف الرئيس ويؤثر على أداء مهامه بشكل مباشر [٢].

الاعتراض الثالث: غياب السوابق القانونية والتاريخية لدعم ملاحقة الرؤساء السابقين:

---

(١) راجع: ما تم عرضه في الحكم من المعارضة الرئيسية، ص ٦.

(٢) استشهد الحكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" بعدد من السوابق القضائية التي تدعم هذه الوجهة:
Fitzgerald, 457 U. S., at 752, n. 31; Clinton, 520 U. S., at 696–697; cf. Youngstown, 343 U. S., at 634 (Jackson, J., concurring).
كما أن المحكمة تعارض بقوة المنهجية التي استخدمتها المعارضة الرئيسية للحكم في اختيار مصادرها لدعم حجة أن الرئيس يمكن أن يُحاكم عن تصرفاته الرسمية، حيث نجد أن العديد من المصادر التي استشهدت بها المعارضة لا تتناول مسألة الحصانة الرئاسية بشكل مباشر، وبعضها لا يتعلق بالرئيس أصلاً. والدليل الأكثر إقناعًا الذي تقدمه المعارضة يستند إلى تصريحات "تشارلز بينكني" من نقاش في مجلس الشيوخ، إلا أن هذه التصريحات تعكس فهماً محدودًا ومرفوضًا الآن فيما يتعلق بضرورة وجود نص صريح للحصانة.
وتشير المحكمة إلى أن واضعي الدستور كانوا يسعون إلى خلق رئيس قوي ومستقل، وبالتالي، من غير المنطقي أن يسمح الدستور بملاحقة جميع تصرفاته الرسمية. وبالتالي فإن هذا الرأي يتحدى المنطق لأن الحصانة الرئاسية، حتى وإن لم تكن مذكورة بشكل صريح في الدستور، تعتبر ضرورية لضمان فعالية واستقلالية السلطة التنفيذية. راجع الحكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" في ص ٣٨، ٣٩.

تعتمد المعارضة في حجتها على فكرة وجود "فهم راسخ" بأن الرؤساء السابقين مسؤولون جنائيًا عن أفعالهم الرسمية. وترى المعارضة أن هذا المبدأ مقبول ضمنيًا في النظام القانوني الأمريكي.

إلا أن المحكمة تنتقد هذا الادعاء، معتبرة أنه يفتقر إلى أساس تاريخي أو نصي واضح. وتشير إلى أنه منذ تأسيس الجمهورية الأمريكية، لم يواجه أي رئيس سابق ملاحقة جنائية بسبب تصرفاته أثناء توليه المنصب، ولم يُطرح موضوع الحصانة الرئاسية للمراجعة القضائية، ويخلق هذا الغياب في السوابق القانونية والتاريخية حالة من "الصمت القانوني" حول هذه المسألة، مما يُضعف من حجة المعارضة التي تفترض أن المسؤولية الجنائية للرؤساء السابقين تعدّ جزءًا من المبادئ الدستورية الراسخة [١].

الاعتراض الرابع: الادعاء بأن الحصانة الرئاسية تضع الرئيس فوق القانون:

تعترض القاضية "سوتومايور" على فكرة الحصانة الجنائية الممنوحة للرئيس السابق، معتبرة أن هذا الحكم "يشوه مؤسسة الرئاسة" ويضعها في مرتبة أعلى من القانون. وتؤكد أن "المبدأ الأساسي لدستورنا ونظام الحكم لدينا هو أن لا أحد فوق القانون"، وهو مبدأ ترى أنه قد تم تجاهله في هذا القرار، مما يهدد مبدأ المساواة أمام القانون ويثير تساؤلات حول تطبيق العدالة على أعلى المستويات السياسية [٢].

ترد المحكمة على ما تعتبره اتهامات مبالغ فيها من الآراء المخالفة، التي تزعم أن المحكمة قد وضعت الرئيس "فوق القانون". وتوضح أن هذه الادعاءات غير مبررة تمامًا، حيث إن الرئيس، كأي مواطن آخر، يخضع للمساءلة عن أفعاله غير الرسمية. ومع ذلك، وبصفته

)[1]("Unable to muster any meaningful textual or historical support, the principal dissent suggests that there is an "established understanding" that "former Presidents are answerable to the criminal law for their official acts" … Conspicuously absent is mention of the fact that since the founding, no President has ever faced criminal charges—let alone for his conduct in office. And accordingly no court has ever been faced with the question of a President's immunity from prosecution. All that our Nation's practice establishes on the subject is silence".

ذات المرجع السابق ص ٣٩.

)[2](".. decision to grant former President's criminal immunity reshapes the institution of the Presidency. It makes a mockery of the principle, foundational to our Constitution and system of Government, that no man is above the law". Donald J. Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024) (Sotomayor, J., dissenting).

رئيسًا للسلطة التنفيذية، يتمتع بسلطات دستورية واسعة لا تتاح لأي فرد آخر، وتعتبر المحكمة أنه لا مراء من أن الهدف من الاعتراف بهذه الحصانة ليس إعفاء الرئيس من القانون، بل الحفاظ على هيكلية الدستور. فضلاً عن أن هذه الحصانة تهدف إلى ضمان قدرة الرئيس على ممارسة صلاحياته الدستورية دون عوائق، وفقًا للتوقعات التي وضعها واضعو الدستور عند إنشاء السلطة التنفيذية [١].

الاعتراض الخامس: تجاهل مبدأ فصل السلطات وإثارة مخاوف حول ملاحقة الرؤساء السابقين [٢]:

تتلخص مواقف الآراء المعارضة في تجاهل مبدأ فصل السلطات، الذي ينص عليه الدستور وتدعمه سوابق المحكمة، واللجوء إلى إثارة المخاوف بناءً على فرضيات قصوى حول احتمال أن "يشعر الرئيس بالتمكين لخرق القانون الجنائي الفيدرالي" مستقبلاً.

في المقابل، ترى المحكمة أن الخطر الحقيقي يكمن في احتمالية أن يخضع كل رئيس لاحق لملاحقات قضائية انتقامية من قبل خلفائه، مما قد يضعف السلطة التنفيذية بشكل دائم ويجعلها عرضة للتجاذبات السياسية. وتشير المحكمة إلى أن بعض القوانين الفيدرالية، مثل المادة ٣٧١ التي تجرم التآمر بين شخصين أو أكثر لارتكاب جريمة ضد الولايات المتحدة أو للاحتيال عليها بأي وسيلة – والتي وجهت بموجبها اتهامات في هذه القضية – قد تُستخدم على نطاق واسع لتوجيه اتهامات للرؤساء السابقين إذا تم تفسيرها بشكل موسع. وتؤكد المحكمة أن هذه الدورة المستمرة من الملاحقات القضائية قد تؤدي إلى صراع سياسي دائم يضعف الحكومة

---

(١) راجع ما تم عرضه في الحكم من المعارضة الرئيسية: (رأي القاضية سوتومايور)، (القاضية جاكسون) في ص ٣٩، ٤٠، على النحو الاتي:

"Coming up short on reasoning, the dissents repeatedly level variations of the accusation that the Court has rendered the President "above the law" .... As before, that "rhetorically chilling" contention is "wholly unjustified" … Like everyone else, the President is subject to prosecution in his unofficial capacity. But unlike anyone else, the President is a branch of government, and the Constitution vests in him sweeping powers and duties. Accounting for that reality—and ensuring that the President may exercise those powers forcefully, as the Framers anticipated he would—does not place him above the law; it preserves the basic structure of the Constitution from which that law derives".

(٢) راجع في تفاصيل الاعتراض والرد عليه في الحكم ص ٤٠، ٤١.

الأمريكية، وهو تحديداً ما سعى واضعو الدستور إلى تجنبه من خلال وضع نظام حصانة للرئيس لحماية استقرار السلطة التنفيذية.

الاعتراض السادس: غياب التوجيه الواضح حول تصنيف السلوك الرئاسي الرسمي وغير الرسمي [١]:

ترى المعارضة الرئيسية أن المحكمة أخفقت في "تصنيف أي من السلوك المزعوم في لائحة الاتهام على أنه خاص أو غير رسمي"، مشيرة إلى أن المحكمة لم تحدد بوضوح ما إذا كانت أفعال الرئيس المعنية تتعلق بواجباته الرسمية أم لا. على الرغم من التعقيدات الدستورية والقانونية المحيطة بالقضية والطبيعة غير المسبوقة لها، ترغب المعارضة في اتخاذ موقف شامل يوضح بشكل قاطع حدود الحصانة الرئاسية.

ومع ذلك، تدافع المحكمة عن نهجها، مستندةً إلى مبادئ قضائية تقليدية تدعو إلى معالجة القضايا بشكل تدريجي، وإعادة القضية للمحاكم الأدنى لاستكمال التحليل اللازم وتحديد طبيعة الأفعال قيد النقاش. وقد استشهدت المحكمة بسوابق قضائية مماثلة مثل " Zivotofsky v. Clinton" وأيضاً "Vidal v. Elster ".

ويتبين من خلال تعليق المحكمة على آراء القضاة المعارضين بشأن الحصانة الرئاسية، أنه بجانب على التأكيد تعزيز مبدأ فصل السلطات لضمان استقلالية السلطة التنفيذية، وتبنيها معيار مرن للحصانة الرئاسية دون منح حصانة مطلقة، نجد أنه يمكن تبين بعض الأمور الأخرى من خلال تعليقها على النحو الاتي:

أولاً: تحتكم المحكمة إلى السوابق القضائية لتعزيز فكرة الحصانة دون الحاجة إلى نص دستوري صريح، إذ تؤكد المحكمة أن الحصانة الرئاسية لها أساس في الفقه القضائي دون حاجة إلى نص دستوري صريح، مستندة إلى مبدأ ضمني يُفهم من هيكلية الدستور، هذا النهج يبرز قوة السوابق القضائية في بناء إطار الحصانة الرئاسية وتحديد امتيازات السلطة التنفيذية [٢].

---

(١) ذات المرجع السابق.

(٢) ولعله من الجدير بالذكر أن القضاء الأمريكي لديه مجموعة من المبادئ الضمنية التي استنبطتها المحكمة العليا الأمريكية من هيكلية الدستور أو من المبادئ الضمنية دون أن يكون لها نص دستوري صريح، ونجد امثله لهذه المبادئ على النحو الاتي:

ثانياً: حماية الرئاسة من الصراعات السياسية المستمرة من خلال تنظيم الحصانة، حيث ترى المحكمة أن منح الحصانة للرئيس يهدف إلى منع ملاحقات قضائية انتقامية من قبل خلفاء الرئيس، والتي قد تضعف استقرار السلطة التنفيذية وتعرّض النظام السياسي لصراعات دائمة. وتستشهد المحكمة بقوانين مثل المادة ٣٧١ من القانون الجنائي الفيدرالي التي قد تُستخدم بشكل واسع لتوجيه اتهامات للرؤساء السابقين، مما قد يؤدي إلى دورات من الصراع الفئوي وهو ما يسعى النظام الدستوري إلى تجنبه.

ثالثاً: تعتمد المحكمة على منهجية قضائية تركز على حل القضايا تدريجياً، تاركةً بعض المسائل التحليلية للمحاكم الأدنى، ولا شك أن هذه المنهجية تعكس إدراك المحكمة لأهمية تخصيص التحليل القانوني الدقيق لكل قضية حسب ظروفها الخاصة، بدلًا من اتخاذ موقف شامل قد يتعارض مع المبادئ الدستورية.

المبحث الرابع
التأثيرات الدستورية والسياسية لحكم
المحكمة العليا على توازن السلطات

يعتبر الحكم الصادر بشأن الحصانة الرئاسية في قضية الرئيس السابق دونالد ترامب حدثًا قانونيًا بارزًا أثّر بعمق على النظامين الدستوري والسياسي في الولايات المتحدة. فقد أثار هذا الحكم تساؤلات حول مدى قدرة النظام القانوني على تحقيق التوازن بين حماية منصب

١- مبدأ الفصل بين السلطات: المحكمة العليا استنبطت هذا المبدأ من هيكلية الدستور دون نص صريح يفرضه، ويظهر ذلك في قضايا مثل "Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer"عام ١٩٥٢.

٢- مبدأ المراجعة القضائية "Judicial Review" الذي يمنح المحكمة سلطة مراجعة دستورية القوانين، والذي تم استنباطه في قضية "Marbury v. Madison" عام ١٨٠٣.

٣- مبدأ الحقوق الخصوصية: استندت المحكمة العليا إلى مبدأ الخصوصية الذي لم يرد صراحة في الدستور، من تعديلات متعددة مثل التعديل الرابع "حماية من التفتيش والمصادرة غير المبررة" والتعديل التاسع "حقوق محتفظ بها للشعب"، في قضية "Griswold v. Connecticut" عام ١٩٦٥، أكدت المحكمة حق الخصوصية للأفراد بشأن أمورهم الشخصية، وهو ما فتح الباب لاحقًا لقضايا أخرى مثل "Roe v. Wade" عام ١٩٧٣ التي أكدت حقوق الخصوصية فيما يتعلق بالإجهاض.

الرئاسة، والتأكيد على مبدأ سيادة القانون والمساءلة. وفي الواقع أن هذه الاعتبارات تعتبر جزءًا من النقاش الدستوري المستمر الدائم حول حدود الحصانة الرئاسية.

والواقع أن الحكم بشأن الحصانة الرئاسية شكل نقطة تحول محورية في النظام القانوني والسياسي الأمريكي، حيث أثار تداعيات دستورية وسياسية كبيرة. إذ يعكس التوتر القائم بين حماية منصب الرئاسة وتطبيق مبدأ سيادة القانون، كما سلط الضوء على الأبعاد السياسية والدستورية التي تؤثر في قرارات المحكمة العليا، وخاصة فيما يتعلق باستقلاليتها في ظل انقسام أيديولوجي متزايد.

إذا كان الحكم قد أسفر عن توضيح العلاقة بين الحصانة الرئاسية والمساءلة القانونية باعتبارها أحد أبرز المحاور التي أثيرت في قضية الرئيس السابق دونالد ترامب، فإنه يبرز التفاعل المعقد بين حماية منصب الرئاسة وتأكيد مبدأ المساءلة القانونية. يكشف هذا النقاش عن كيفية استناد المحكمة إلى مبادئ دستورية وقانونية محددة لدعم فكرة الحصانة الرئاسية، وفي الوقت ذاته يتأثر الحكم بمتغيرات عدة، منها الواقع السياسي واستقرار المجتمع، والأبعاد المتعلقة بصلاحيات الرئيس في اتخاذ قرارات حاسمة لحماية الدولة. ومع تزايد الاستقطاب السياسي، تتفاقم التحديات في تحقيق التوازن بين تطبيق مبدأ المساءلة الرئاسية والحفاظ على الاستقرار الوطني، دون الإضرار بقدرة الرئيس على ممارسة صلاحياته بحرية لضمان أمن البلاد وسلامتها.

نستعرض من خلال ذلك التداعيات الدستورية والسياسية للحكم، ومدى تأثيره على المفاهيم الأساسية في الدستور الأمريكي المتعلقة بتوازن السلطات واستقلالها، في المطلب الأول. على أن يليه رؤية تحليلية لهذا الحكم، موضحين التفاعل المعقد بين الحصانة الرئاسية والمساءلة القانونية، في ضوء المبادئ الدستورية والابعاد السياسية، في المطلب الثاني.

المطلب الأول

التداعيات الدستورية والسياسية

لحكم الحصانة الرئاسية

واقع الامر تشكل المحكمة العليا الأمريكية حجر الزاوية في النظام الدستوري للولايات المتحدة، حيث تقوم بدور أساسي في تفسير الدستور وضمان سيادة القانون. ومع ذلك، تثير الأحكام المتعلقة بحصانة الرئيس الأمريكي، وخاصة في أعقاب هذه القضية، تداعيات دستورية

وسياسية كبيرة داخل الولايات المتحدة، إذ أثارت جدلًا واسعًا حول التوازن بين سلطة الرئيس واستقلال القضاء. ومدي تزايد التأثير السياسي على المحكمة العليا، واستقلالية القضاة أمام الولاء الأيديولوجي.

كما أن الحكم يثير تداعيات حول إهدار مبدأ سيادة القانون والتأثير على الديموقراطية، حيث إثار البعض مخاوف بشأن التأثيرات السلبية للحكم هذه المبادئ. فبينما تهدف الحصانة الرئاسية إلى حماية الرئيس من التدخلات القانونية التي قد تعيق أداءه، تبرز تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الحماية قد تُستخدم لتجنب المساءلة عن الأفعال غير القانونية، مما يشكل تهديداً على فكرة المساواة أمام القانون. ويرى منتقدو الحكم أن توسيع نطاق الحصانة قد يؤدي إلى تركيز مفرط للسلطة بيد الرئيس، وهو ما يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي تقوم على فصل السلطات وتوازنها.

وقد استتبع الحكم المتعلق بالحصانة الرئاسية تصاعد الجدل حول حدود هذه الحصانة ومدى تأثيرها على مبدأ المساءلة وسيادة القانون، مما دفع المشرعين – بالفعل – إلى التفكير في تشريعات جديدة تهدف إلى الحد من نطاق الحصانة الرئاسية، وخاصة مشروع القانون المقدم من زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، لتقديم مشروع قانون لا ملوك "No Kings" والذي يهدف إلى التأكيد على عدم تمتّع رئيس الولايات المتحدة ونائبه بأي حصانة خاصة تمنع ملاحقتهما جنائيًا أثناء وجودهما في المنصب.

وتتمثل التداعيات الدستورية والسياسية لتقرير الحصانة لرئيس الدولة التي أثارها البعض، بعد حكم المحكمة، في ثلاثة محاور رئيسية، يُركز الفرع الأول على التأثير السياسي على المحكمة العليا الأمريكية ما بين الاستقلالية والولاء الأيديولوجي؛ ويركز الفرع الثاني على التحديات التي تفرضها الحصانة الرئاسية على مبدأ سيادة القانون والديمقراطية؛ كما يركز الفرع الثالث على المحاولات التشريعية للحد من الحصانة الرئاسية في أعقاب حكم ترامب، لاسيما مشروع قانون "لا ملوك"، بينما يركز الفرع الرابع على جدلية التاريخ والمبادئ الدستورية حول الحصانة الرئاسية في الولايات المتحدة، من خلال التفسير الخاطئ للتاريخ ورؤية مؤسسي الدستور الأمريكي من قبل الأغلبية والمعارضة في الحكم.

الفرع الأول

التأثير السياسي على المحكمة العليا الأمريكية

"بين الاستقلالية والولاء الأيديولوجي

لا مراء في أن المحكمة العليا تضطلع بدور محوري في ممارسة الرقابة الدستورية في النظام القانوني الأمريكي. غير أن تركيبة المحكمة، لا سيما عندما تهيمن عليها أغلبية ذات توجه سياسي أو أيديولوجي معين، سواء كان محافظًا أو ليبراليًا، تؤدي غالبًا إلى انعكاس تلك التوجهات على القرارات الصادرة عنها. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى عملية اختيار القضاة، التي تعتمد غالبًا على الانتماء السياسي أو الأيديولوجي، مما يستتبع تأثيرًا مباشرًا على كيفية ممارسة المحكمة لدورها الدستوري. إن هذا التداخل بين السياسة والقضاء قد يؤدي إلى توجيه تفسير الدستور بطرق تخدم توجهات معينة، مما يثير تساؤلات حول حياد المحكمة واستقلاليتها في أداء وظيفتها الدستورية.

ويرى البعض أن المحكمة، بتوجهاتها المختلفة، تتأثر في بعض الأحيان بالطابع السياسي، وهو ما يظهر بشكل خاص في القضايا الحساسة التي تنعكس فيها الانتماءات السياسية أو الأيديولوجية على طبيعة الأحكام الصادرة عنها، وهو ما يظهر جليا – في نظر البعض – بمناسبة هذا الحكم. وفي ذات الإطار يشير البعض إلى أن المحكمة العليا، بتركيبتها المحافظة، لا تعمل فقط كهيئة قضائية مستقلة، بل قد تلعب دورًا سياسيًا غير مباشر في توجيه مسار السياسات العامة للولايات المتحدة. فعندما تكون الأغلبية من القضاة المحافظين، يميل تفسير الدستور واتخاذ القرارات إلى تعزيز القيم والتوجهات المحافظة، مما يثير تساؤلات حول مدى تأثير التوجه الأيديولوجي للقضاة على استقلالية القضاء.

ويمكن النظر إلى هذا التأثير من خلال طريقتين أساسيتين، تتمثل الأولى في آلية اختيار قضاة المحكمة العليا، خاصة إذا كان الاختيار يعتمد على الانتماء السياسي أو الأيديولوجي، مما قد يؤثر بشكل مباشر على قرارات المحكمة. وتتمثل الثانية في الطبيعة السياسية لبعض القرارات الصادرة عنها، كما في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة"، التي أثارت ردود فعل متعددة، حيث اعتبر البعض أن الحكم يعكس ميلاً أيديولوجيًا أكثر منه استقلالية قضائية بحتة. وتُظهر هذه الآراء وجهة نظر مفادها أن المحكمة قد تتأثر بالتوجهات السياسية، مما يُضعف في نظر البعض من حيادها ويجعل استقلالية القضاء مسألة قابلة للنقاش. وذلك على النحو الاتي:

أولاً: اختيار القضاة على أساس الانتماء السياسي أو الأيديولوجي:

تتكون المحكمة العليا من تسعة قضاة، يستمرون في مناصبهم ما داموا يتمتعون بصحة جيدة وسلوك قويم، وذلك دون تحديد مدة محددة للخدمة [١]. وفيما يتعلق بتعيين قضاة المحكمة العليا، ينص الدستور الأمريكي على دور مزدوج لكل من الرئيس ومجلس الشيوخ، حيث يتمتع الرئيس بسلطة ترشيح قضاة المحكمة العليا، وتعد هذه السلطة من بين أهم الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس في النظام الفيدرالي، نظرًا للاختصاصات الجوهرية التي تضطلع بها المحكمة العليا.

وتُعتبر عملية تعيين القضاة ذات أهمية قصوى؛ إذ أن تعيين قاضٍ في المحكمة العليا يعد تعيينًا مدى الحياة، وله تأثير طويل الأمد على تطوير وتفسير القانون الدستوري. وعند شغور أحد المناصب في المحكمة العليا، يقوم الرئيس بترشيح فرد لتولي المنصب، ويجب أن ينال هذا الترشيح موافقة مجلس الشيوخ لتأكيد التعيين بشكل نهائي [٢].

ففي الولايات المتحدة، وعلى عكس العديد من الدول الأخرى، لا يحدد الدستور أو القانون أيه اشتراطات محددة لتولي منصب قاضي المحكمة العليا، فلا يشترط عمر معين، ولا خبرة قضائية أو غيرها، ولا حتى الجنسية الأمريكية [٣].

---

(١) راجع: الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الدستور الأمريكي:

"The judicial Power of the United States shall be vested in one supreme Court, and in such inferior Courts as the Congress may from time to time ordain and establish. The Judges, both of the supreme and inferior Courts, shall hold their Offices during good Behaviour, and shall, at stated Times, receive for their Services, a Compensation, which shall not be diminished during their Continuance in Office".

(٢) راجع: الفقرة الثانية من المادة الثانية:

"The President... He shall have Power, by and with the Advice and Consent of the Senate, to make Treaties, provided two thirds of the Senators present concur; and he shall nominate, and by and with the Advice and Consent of the Senate, shall appoint Ambassadors, other public Ministers and Consuls, Judges of the supreme Court, and all other Officers of the United States...."

(٣) راجع:

Norman Dorsen, The selection of U.S. Supreme Court justices, International Journal of Constitutional Law, Volume 4, 2006, P. 653,654.

وبذلك نجد أنه على الرغم من أن قضاة المحكمة العليا في الدول الأخرى غالبًا ما يكونون مطالبين بتلبية شروط محددة، مثل الخبرة القضائية أو القانونية، فإن النظام الأمريكي لا يفرض أي متطلبات دستورية أو قانونية على من يشغل هذا المنصب، فلا يحدد الدستور الأمريكي عمرًا أدنى أو أعلى، ولا يشترط خبرة سابقة أو حتى أن يكون القاضي مواطنًا أمريكيًا أو محاميًا. ومع ذلك، وبالرغم من عدم وجود هذا الشرط، كانت

وفي واقع الأمر، رغم أن مبدأ الجدارة المهنية والكفاءة القانونية يجب أن يكون الأساس في تعيين أي عضو في المحكمة العليا، فإن عملية الاختيار غالبًا ما تتأثر بالاعتبارات السياسية أو الأيديولوجية. إذ يسعى الرئيس عادةً إلى تعيين قضاة ينسجمون مع فلسفته القانونية أو السياسية في القضايا الرئيسية التي قد تُطرح أمام المحكمة [1]. ولا شك أن هذا التداخل بين الجدارة والاعتبارات السياسية يعد جزءًا من الطبيعة التفاعلية بين السلطتين التنفيذية والقضائية في النظام

العادة أن جميع قضاة المحكمة العليا حتى الآن كانوا محامين متمرسين. هذه المرونة تعكس الثقة في أن نظام التعيين والرقابة (من خلال مشورة وموافقة مجلس الشيوخ) سيضمن اختيار الأفراد المؤهلين تأهيلاً مناسبًا لهذا المنصب الحساس.

ولعله من الجدير كذلك بالذكر أن جميع القضاة كانوا من المحامين، إلا أن الرئيس فرانكلين دي روزفلت فكر في تعيين شخص غير محامٍ خلال الحرب العالمية الثانية، مما يشير إلى وجود مرونة نظرية في اختيار القضاة. لكن هذا لم يتحقق، وهو ما يظهر قوة العرف والتقاليد في النظام القضائي الأمريكي، حتى في ظل غياب متطلبات دستورية واضحة. راجع في التفاصيل:

Lee Epstein, Jack C. Knight, Jr. & Olga Shvetsova, Comparing Judicial Selection Systems, William & Mary Bill of Rights Journal, Volume 10, 2001, P. 7, 23.

(1) عادة ما يعين الرئيس ذو الأيديولوجية الليبرالية قضاة ليبراليين في المحاكم. وعلى نحو مماثل، يميل الرؤساء المحافظون إلى تعيين محافظين. راجع:

"How Judges and Justices Are Chosen." U.S. History, Independence Hall Association:
www.ushistory.org/gov/9d.asp.

ومع ذلك، كانت هناك العديد من خيبات الأمل في هذا الصدد، حيث انحرف بعض القضاة عن فلسفة الرئيس الذي عينهم، أو اضطروا للتعامل مع قضايا جديدة وغير متوقعة. من الأمثلة على ذلك تعيين الرئيس ثيودور روزفلت للقاضي أوليفر وندل هولمز، وتعيينات الرئيس دوايت أيزنهاور لرئيس المحكمة العليا إيرل وارن (١٩٥٣) والقاضي برينان، وكذلك تعيين الرئيس ريتشارد نيكسون للقاضي هاري بلاكمون (1970) . يراجع في ذلك:

Norman Dorsen, The selection of U.S. Supreme Court justices, International Journal of Constitutional Law, ibid, P. 655.

وأيضا يراجع:

“The Growing Politicization of the US Supreme Court.” Eagleton Political Journal, Rutgers University:
https://eagletonpoliticaljournal.rutgers.edu/growing-politicization-of-the-us-supreme-court/.

الدستوري الأمريكي، حيث تلعب السياسة دورًا ملموسًا في تشكيل تركيبة المحكمة العليا وتوجهاتها المستقبلية [١].

إذ تميل التعيينات القائمة على الأيديولوجيا إلى مواكبة التيارات السياسية والاجتماعية السائدة في الوقت الذي تُجرى فيه. فعلى سبيل المثال، في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، كان الاختبار الضمني للتعيينات في المحكمة العليا هو الولاء لبرنامج الرئيس "فرانكلين روزفلت"، المعروف باصطلاح "New Deal"، وهو مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي سعى الرئيس من خلالها لمعالجة آثار الكساد العظيم. لذا كان تعيين القضاة مرتبطًا بمدى استعدادهم لدعم هذه الإصلاحات ضمن الأطر الدستورية والقانونية.

أما في خمسينيات القرن العشرين، فقد كانت المعايير غالبًا ترتبط بقضايا التمييز العنصري ومدى إمكانية التوفيق بين حرية التعبير وحرية التجمع، وبين الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومة ضد الشيوعيين وغيرهم من اليساريين في وقت الحرب الباردة. وفي السنوات الأخيرة، اتجه الرؤساء للتركيز على قضايا مثل الإجهاض، وحقوق الفرد، وقضايا السلطة الرئاسية [٢].

وتخضع الترشيحات القضائية الرئاسية لمبدأ "المشورة والموافقة" من قبل مجلس الشيوخ، طبقاً للنص الدستوري سالف الذكر. وتجدر الإشارة إلى أن مدى التزام الرؤساء بطلب المشورة من أعضاء مجلس الشيوخ قبل القيام بالتعيينات غير واضح، وغالبًا ما يبقى مجهولاً عدد المرات التي يُطلب فيها هذا النوع من المشورة بالفعل، على الرغم من أن ذلك يحدث بلا شك في بعض

---

(١) أشارت المؤرخة "ريتشل شيلدن" أن تأثير الولاء الحزبي على تعيين القضاة ليس أمرًا جديدًا، إن الاعتبار الأساسي في تعيين القضاة على مر التاريخ كان يعتمد على الولاء السياسي أكثر من الكفاءة القانونية.
Allen, David. "The Supreme Court Is Political, And It Always Has Been." Politico, 28 Jan. 2022:
www.politico.com/news/magazine/2022/01/28/supreme-court-is-political-always-has-been-00003224.

(٢) راجع في تفاصيل ذلك:
Norman Dorsen, The selection of U.S. Supreme Court justices, International Journal of Constitutional Law, ibid, P. 655 – 657.

الأحيان، سواء بسبب احترام الرئيس لآراء أعضاء مجلس الشيوخ المحددين أو لرغبته في معرفة اتجاه المجلس السياسي بشأن ترشيح معين [١].

وقد دفع هذا الوضع البعض إلى التفكير في أهمية استحداث معايير أكثر شفافية وحيادية في عملية اختيار القضاة في المحكمة العليا، لمنع توظيف القرارات القضائية في السياسة وللحفاظ على نزاهة المؤسسة القضائية العليا، ويعتبر هذا التوازن بين السياسة والقانون من أكثر التحديات المعقدة في الفقه الدستوري الأمريكي، ويستدعي مناقشات مستفيضة حول إصلاح النظام القضائي بما يحافظ على استقلاليته عن الأجندات السياسية الحزبية [٢].

ثانياً: الطبيعية السياسية للرقابة الدستورية:

في واقع الأمر، هناك تباين في مواقف السياسيين تجاه السلطة القضائية؛ فهم يعارضون تدخل القضاء أو ما يسمى بـ "النشاط القضائي" عندما يتعارض مع مصالحهم السياسية أو عندما تقرر المحكمة أن سياساتهم غير دستورية. لكن في الوقت نفسه، يدعم هؤلاء السياسيون القضاء عندما يتخذ قرارات تتفق مع مصالحهم [٣].

---

(١) كما إن جلسات الاستماع للقضاة المترشحين في مجلس الشيوخ حول مؤهلاتهم تعد امتدادًا طبيعيًا لسلطة المجلس في الموافقة (أو عدم الموافقة) على الترشيح، حيث يجب أن يكون القرار مستنيرًا. وتزداد هذه الأهمية نظرًا لأن جميع القضاة الفيدراليين، بما فيهم قضاة المحكمة العليا، يشغلون مناصبهم مدى الحياة "طالما كانوا حسني السلوك". راجع في التفاصيل:

Norman Dorsen, The selection of U.S. Supreme Court justices, International Journal of Constitutional Law, op. cit, P. 655 – 657- 661.

(2) Allen, David. "The Supreme Court Is Political, And It Always Has Been." Politico, op. cit.

(٣) ويري "مارك جريبر" السبب وراء صنع السياسات القضائية المستقلة في الولايات المتحدة مرتبط بطبيعة النظام السياسي ثنائي الحزب، حيث يشير علماء السياسة إلى أن تغيير النزاعات أو تحويلها من الساحة السياسية إلى القضاء هو أداة سياسية فعالة يستخدمها السياسيون للحفاظ على هيمنة القضايا التي يرونها مهمة بالنسبة لأجنداتهم، لا سيما خلال فترات إعادة الاصطفاف الحزبي، عندما تظهر قضايا سياسية جديدة تكسر الانقسامات الحزبية التقليدية، ومع ذلك، تحدث مثل هذه الصراعات طوال الدورة السياسية. ومن ثم، على الرغم من توقع زيادة صنع السياسات القضائية قبل الانتخابات الحاسمة مباشرة، إلا أن القوى الكامنة وراء هذه الممارسة موجودة أيضًا في السياسة العادية". راجع:

Graber, Mark A. “The Nonmajoritarian Difficulty: Legislative Deference to the Judiciary.” Studies in American Political Development 7, no. 1, 1993, p. 38, 39.

وذهب الفقيه "روبرت دال" إلى أن المحكمة العليا تُعدّ كيانًا سياسيًا يمنح الشرعية للتفسيرات الدستورية التي تعتمدها الأغلبية. وتواجه المحكمة العليا خطرًا كبيرًا على شرعيتها ووجودها عندما تعارض بشكل صريح سياسات الأغلبية، ونادرًا ما يمكنها مقاومته لفترة طويلة. كما أن المحكمة العليا، شأنها شأن أي لجنة داخل الكونغرس، لا تستطيع تجاهل السياسة السائدة فيه. وغالبًا ما تلتزم المحكمة العليا بأداء هذا الدور، باستثناء بعض الفترات الانتقالية التي تشهد انقسام الأغلبية الحاكمة، وتنشأ جبهة جديدة أقوي منها تحاول الوصول إلى سدة الحكم [١].

وقد أكد البعض ذلك من خلال التشابه بين عمل القاضي بالمحكمة العليا وعضو الكونغرس أو أن طبيعة عمل قاضي المحكمة العليا لا تختلف كثيراً عن دور عضو الكونغرس، إذ يواجه كلاهما قضايا هامة تتعلق بالسياسة العامة، ويجب عليهما التوصل إلى استنتاجات والتصويت عليها، ويظهر هذا التشابه في ثلاث نواح رئيسية: [٢].

أولاً: يقوم القاضي بالفصل في نزاعات حالية بين أطراف محددة، في حين يقوم المشرع بوضع قواعد عامة للمستقبل. لكن النتيجة النهائية في كلتا الحالتين هي القانون، سواءً كان ذلك من خلال قرار قضائي أو تشريع.

ثانياً: يتحدث عضو الكونغرس باسم ناخبيه، بينما تكون مسؤولية القاضي موجهة نحو الحقيقة، والعدالة، والقانون. ومع ذلك، لم يمضِ وقت طويل منذ أن كانت المحكمة العليا على وشك الانهيار بسبب فشلها في تفسير الإرادة الشعبية في قراراتها [٣].

)[1](Roland Kahn, The Supreme Court as a Counter Majoritarian Institution, 1 Detroit College of Law Review, 1994, P. 16.

أشار اليه الدكتور هشام محمد فوزي، رقابة دستورية القوانين بين أمريكا ومصر مع تحليل الأحكام الدستورية في البلدين، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ص ٧٨٨ وما بعدها.

(٢) راجع في التفاصيل:

Pritchett, C. Herman. "The Voting Behavior of the Supreme Court, 1941-42." The Journal of Politics, vol. 4, no. 4, University of Chicago Press, Southern Political Science Association, Nov. 1942, pp. 491-506.

(٣) تشير إلى فترة تاريخية في الولايات المتحدة عندما واجهت المحكمة العليا انتقادات شديدة أو تهديدات لشرعيتها بسبب إصدارها قرارات كانت متناقضة مع الإرادة أو الرأي العام السائد. كما هو الحال حينما حالات تعرضت المحكمة العليا لانتقادات واسعة، في عهد "الكساد الكبير" في ثلاثينيات القرن العشرين، حينما رفضت

ثالثًا، يتمتع المشرع بصلاحيات تقديرية أوسع مقارنةً بالقاضي، الذي يلتزم بدرجة أكبر بالاتساق في قراراته استنادًا إلى السوابق القضائية. لكن في القضايا العامة الكبرى التي تنظرها المحكمة العليا، تقل القيود بشكل ملحوظ، ما يمنح القضاة حرية أكبر في التصويت وفقًا لقناعاتهم الشخصية، خاصة بعد تراكم ١٥٠ عامًا من الأحكام السابقة التي يمكن استخدامها لدعم أي قرار تقريبًا.

ولذلك كتب توماس ريد بأول "عندما تعيد الصحف سرد مواقف قضاة المحكمة العليا في قضية تلو الأخرى وتحسب أصواتهم كما تفعل مع أصوات أعضاء مجلس الشيوخ، يدرك الجمهور بشكل لا مفر منه القوى المؤثرة في تفسير الدستور" [١].

ولذلك يتجه البعض إلى تفسير الأداء القضائي للمحكمة العليا الأمريكية باعتباره يعكس ميولاً سياسية واضحة، حيث يظهر هذا التوجه بشكل متكرر في جلسات المحكمة، إذ يصوت القضاة – في كثير من الأحيان – بطرق تتوافق مع انتماءاتهم الحزبية. ورغم أن هذا الاتجاه قد يُفهم على أنه نوع من التحيز السياسي، يسعى القضاة إلى الحفاظ على صورة المحكمة كمؤسسة قضائية محايدة تستند في أحكامها إلى المبادئ القانونية المجردة وسيادة القانون [٢].

وهو ما يمكن التماسه فيما ادعاه البعض من أن قضية "بوش ضد جور" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٠ واحدة من أكثر قرارات المحكمة العليا إثارة للجدل في التاريخ، وخاصة بسبب تداعياتها السياسية، حيث نشأت القضية من نزاع حول إعادة فرز الأصوات في فلوريدا، والتي كانت حاسمة في تحديد الفائز بين جورج دبليو بوش وآل جور، وقد قررت المحكمة، بأغلبية خمسة قضاة مقابل أربعة، إيقاف إعادة الفرز، مما منح فعليًا أصوات فلوريدا الانتخابية لبوش، وضمن له الفوز بالانتخابات [٣].

المحكمة بعض القوانين الإصلاحية الرئيسية التي اقترحتها إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت، مما أدى إلى أزمة دستورية ومحاولة فاشلة من قبل روزفلت لتوسيع المحكمة.

)[1]("When the newspapers repeat the line-ups of Supreme Court justices in case after case and tot up their various votes as they do the votes of Senators, the general public becomes inevitably aware of the vital forces in constitutional interpretation" Powell, Thomas Reed. "Some Aspects of American Constitutional Law." Harvard Law Review, vol. 53, 1940, pp. 548-549.

)[2](Allen, David. "The Supreme Court Is Political, And It Always Has Been." Politico, op. cit.

(٣) قررت المحكمة العليا في هذه القضية:

ويُعتبر هذا القرار، وفقًا للبعض، متأثرًا بشدة بالتحيزات الحزبية وبعيداً عن المبادئ القانونية البحتة. وقد جاءت الأغلبية المؤيدة للقرار من القضاة الذين عينهم رؤساء جمهوريون، مما عزز تصورات مفادها أن المحكمة كانت ذات دوافع سياسية. وأظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت بعد وقت قصير من الحكم أن نسبة كبيرة من الجمهور، تتراوح من ٣٧٪ إلى ٥٠٪، رأت أن القرار لم يكن تطبيقًا محايدًا للقانون، بل مدفوعًا بالسياسات الحزبية [١].

ويرى البعض أن الاتجاه الأيديولوجي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة كان محافظًا في أغلب الفترات منذ الأربعينيات، استنادًا إلى توجهات التصويت في القرارات الصادرة عن القضاة. ومع ذلك، شهدت المحكمة فترات ليبرالية بارزة، لا سيما خلال حقبة الحقوق المدنية في الستينيات وأوائل السبعينيات، وأيضًا في بعض قرارات الولاية الثانية للرئيس "أوباما" [٢].

وقد بلغ التوجه المحافظ للمحكمة ذروته بعد تعيين ثلاثة قضاة من قبل الرئيس "دونالد ترامب"، والذي أدى إلى تحول جذري في توازن القوى داخل المحكمة. ومنذ ذلك الحين، استمرت المحكمة في اتخاذ قرارات تهدف إلى نقض سوابق قضائية ليبرالية طويلة الأمد. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، عندما اتجهت المحكمة العليا في تنظيم مسألة الإجهاض إلى ترك سلطة تنظيمه إلى السلطات التشريعية للولايات، بموجب حكمها الحديث في عام ٢٠٢٢ " Dobbs v. Jackson Women's Health Organization"، والذي عدلت بموجبه عن مبدأ الحق الدستوري في

"Despite violating the Fourteenth Amendment by using disparate vote-counting procedures in different counties, Florida did not need to complete a recount in the 2000 presidential election because it could not be accomplished in a constitutionally valid way within the time limit set by federal law for resolving these controversies". Bush v. Gore, 531 U.S. 98 (2000).

(١) راجع:

"Bush v. Gore", Encyclopaedia Britannica, Encyclopaedia Britannica, 24 Sept. 2024, https://www.britannica.com/event/Bush-v-Gore.

Cole, David. "The Liberal Legacy of Bush v. Gore." Georgetown Law Journal, vol. 94, 2006, pp. 1427-1444.

(2) Weinzierl, Andrew. "How Supreme Court Ideology Has Shifted Over Time", 5 July 2022: https://www.allsides.com/blog/how-supreme-court-ideology-has-shifted-over-time-ketanji-brown-jackson

الإجهاض الذي أقرته المحكمة سابقا وأستقر لمدة خمسين عام، بموجب الحكم التاريخي في قضية "Roe v. Wade" المؤرخ في عام ١٩٧٣ (١).

وبالمثل انتقد البعض القرار، بأنه يُعتبر انعكاسًا لتوجهات الإيديولوجيا المحافظة، التي طالما عارضت حقوق الإجهاض. حيث سعت الأغلبية المحافظة إلى تقليص هذه الحقوق بخلع الحماية الدستورية عن الحق في الإجهاض، حينما قررت المحكمة أعادت تنظيم التشريعات المتعلقة بالإجهاض إلى مستوى الولايات. وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية الأمريكيين يؤيدون الحق في الإجهاض، مما يعكس انفصالًا بين قرار المحكمة والتوجهات الاجتماعية السائدة. وهو ما يشكل – بحسب العديد من المحللين – انعكاسًا لإيديولوجية المحكمة وليس لمطالب المجتمع (٢).

---

(١) أن المحكمة العليا ذات التوجه المحافظ بدأت نشاطها المكثف منذ قرار Shelby County v. Holder في عام ٢٠١٣، حيث ألغت المحكمة جزءًا من قانون حقوق التصويت لعام ١٩٦٥، وهو القانون الذي كان يتطلب من الولايات التي لها تاريخ في التمييز العنصري الحصول على موافقة مسبقة من وزارة العدل قبل إجراء تغييرات على قوانين الانتخابات. وقد اعتُبر هذا القرار، الذي كتبه رئيس المحكمة جون روبرتس، مثالاً واضحًا على النشاط القضائي، حيث قامت المحكمة بتجاوز سلطة الكونغرس في تشريع القوانين المتعلقة بحقوق التصويت، مما أثار الجدل حول نزعة المحكمة نحو التوسع في استخدام سلطتها. راجع تفاصيل المقال:
Feldman, Noah. "The Supreme Court Tanked Its Reputation. This Is the Way Back." Bloomberg Opinion, 2 Oct. 2024:
https://www.bloomberg.com/graphics/2024-opinion-supreme-court-data-partisan-politics-lost-trust/

وكانت المحكمة قد قررت في قضية "رو ضد ويد" ١٩٧٣:

“A person may choose to have an abortion until a fetus becomes viable, based on the right to privacy contained in the Due Process Clause of the Fourteenth Amendment. Viability means the ability to live outside the womb, which usually happens between 24 and 28 weeks after conception”. Roe v. Wade, 410 U.S. 113 (1973).

وقررت المحكمة في قضية "دوبس ضد جاكسون" ٢٠٢٢:

“The Constitution does not prohibit the citizens of each State from regulating or prohibiting abortion. Roe and Casey arrogated that authority. We now overrule those decisions and return that authority to the people and their elected representatives.” Dobbs v. Jackson Women's Health Organization, 597 U.S. _ (2022).

(٢) راجع:

وبناءً على ما سبق، يشير البعض إلى حدوث تحول تاريخي في ميزان القوى بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الولايات المتحدة. فقد شهد القرن الماضي تزايدًا في نفوذ المحكمة العليا والرئاسة على حساب الكونغرس، مما جعل المحكمة العليا محط اهتمام متزايد من قبل الجمهور والمحللين. ويعكس هذا الاهتمام حجم السلطة المتنامية التي باتت تمارسها المحكمة العليا في اتخاذ قرارات تؤثر بشكل مباشر على قضايا عامة، وهي قضايا كانت تُحل في السابق عبر العملية التشريعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة المعقدة بين الفلسفات القضائية والانتماءات السياسية تسلط الضوء على تعقيد دور القضاء. فعلى الرغم من أن القضاة، مثل القاضية "إيمي كوني باريت"، يؤكدون أن الفلسفات القضائية ليست مرتبطة بالضرورة بالانتماءات الحزبية، إلا أن القرارات الصادرة عن المحكمة كثيرًا ما تتماشى مع مواقف الأحزاب السياسية التي عُين القضاة من خلالها. وهذا التوافق يثير تساؤلات حول استقلالية المحكمة العليا ويعزز النقاش حول التأثيرات السياسية المحتملة على قراراتها [1]؟

ومن وجهة نظر هذا الاتجاه يمكن القول أن قرار المحكمة العليا بشأن الحصانة الرئاسية يعكس الانقسام الأيديولوجي بين الأغلبية المحافظة والأقلية الليبرالية داخل المحكمة. فقد اعتمدت الأغلبية المحافظة، بقيادة رئيس المحكمة العليا "جون روبرتس"، تفسيرًا واسعًا للسلطات الرئاسية، حيث رأت أن الحصانة يجب أن تشمل الأفعال "الرسمية" التي يمارسها الرئيس ضمن صلاحياته الدستورية الأساسية. هذا التوجه يعكس فلسفة قضائية تؤكد على قوة واستقلالية السلطة التنفيذية، ويتماشى مع رؤية المحافظين لدور الرئاسة في النظام الأمريكي.

National Constitution Center, Dobbs v. Jackson Women's Health Organization. Constitution Center (2022): https://constitutioncenter.org/the-constitution/supreme-court-case-library/dobbs-v-jackson-womens-health-organization

Center for Reproductive Rights, The ruling: Supreme Court overturns Roe v. Wade in Dobbs v. Jackson Women's Health Organization. Center for Reproductive Rights, (2022): https://reproductiverights.org/case/scotus-mississippi-abortion-ban/ruling-overturns-roe-v-wade/

)[1](Allen, David. "The Supreme Court Is Political, And It Always Has Been." Politico, op. cit.

في المقابل، انتقدت القاضيات الثلاث ذات التوجه الليبرالي، "سونيا سوتومايور" و"إيلينا كاغان" و"كيتانجي براون جاكسون"، هذا التفسير، واعتبرن أن توسيع الحصانة الرئاسية يُقوض مبدأ سيادة القانون. وفي معارضتها – كما رأينا – وصفت سوتومايور هذا القرار بأنه "يُعيد تشكيل مؤسسة الرئاسة" ويهدد بتحويل الرئيس إلى "ملك فوق القانون". تعكس هذه المعارضة الليبرالية التزامًا بمبدأ المساءلة والمساواة أمام القانون، مع اعتبار أن منح الحصانة الرئاسية بهذا الشكل قد يؤدي إلى احتمال إساءة استخدام السلطة دون الخضوع للمحاسبة.

ولا مراء في خطورة هذا الرأي حيث تكون المحكمة أداة تعكس إرادة الحزب الحاكم أو الأغلبية السياسية المسيطرة، وهو ما يستتبع تهديداً لاستقلالية المحكمة نظراً لما يؤدي إلية من تحييد المحكمة عن دورها المستقل، ويحولها إلى أداة سياسية تخدم مصالح الحزب الحاكم بدلاً من الدفاع عن الدستور وضمان العدالة لجميع الأطراف.

الفرع الثاني

التحديات التي تفرضها الحصانة الرئاسية على

مبدأ سيادة القانون والديمقراطية

يُثير البعض المخاوف بشأن التأثيرات السلبية للحكم الصادر عن المحكمة العليا في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة" على الديمقراطية وسيادة القانون [1]. إذ يعتبرون أن هذا القرار يعرّض مبدأ الديمقراطية للخطر، عبر منحه حماية للرؤساء من الملاحقة القضائية في حال محاولتهم تعطيل نتائج الانتخابات، لا سيما عندما يتم تأطير أفعالهم غير القانونية ضمن نطاق الوظائف الرسمية. وفي ظل عدم فاعلية إجراءات العزل، يُخشى أن تكون المحكمة العليا قد منحت الرؤساء المستقبليين رخصة لتقويض الديمقراطية حسب رغباتهم، كما وفّرت الحماية لرئيس سابق، وهو "دونالد ترامب"، الذي سعى لتحقيق ذلك بالفعل.

---

(1) راجع في تفاصيل الرأي:

Breidbart, Samuel. "The Supreme Court's Presidential Immunity Ruling Undermines Democracy." Brennan Center for Justice, 1 Oct. 2024, originally published by CQ Researcher:
https://www.brennancenter.org/our-work/analysis-opinion/supreme-courts-presidential-immunity-ruling-undermines-democracy.

فإذا كان يدعي غالبية القضاة أن حكم المحكمة يعيد تطبيق رؤية المؤسسين لمنصب تنفيذي نشط، فإن هذا الطرح يتجاهل الإطار التاريخي والفلسفي الذي وضع فيه المؤسسون الأسس الدستورية للحكم، فقد كان الدافع وراء تركيز السلطة التنفيذية في يد الرئيس هو تسهيل مساءلته ومنع التحايل على المسؤولية، وهو ما كان نابعًا من رغبة المؤسسين في ضمان أن الرئيس سيكون دائمًا مسؤولًا أمام الشعب، وأنه لن يكون بمنأى عن العقاب إذا خالف القانون. وذلك في إشارة إلى أن حماية سيادة القانون ومبدأ المساءلة هما أساس النظام الديمقراطي، حيث حرص المؤسسون على أن تكون سلطة الرئيس دائمًا خاضعة لإرادة الشعب ولقواعد القانون. وقد مثل حكم المحكمة، خروجًا عن هذه المبادئ الأساسية وشكل خطرًا على نظام الحوكمة، إذ يُخشى أن يُضعف المساءلة ويهدد توازن السلطات.

ولا مراء في ان المحكمة بذلت جهودًا كبيرة لحماية الرؤساء من المساءلة، من خلال منحهم مزيجًا من الحصانات "المطلقة" و"المفترضة" التي تنطبق على جميع الأفعال التي تُعتبر "رسمية." ويُعد هذا، في الواقع، دعوة مفتوحة للرؤساء المستقبليين لاستغلال أدوات الحكومة الفيدرالية لارتكاب مخالفات أو جرائم، وهو أمر غير معقول ولا يمكن تحمله، حيث إنه يقوض مبدأ سيادة القانون ويشكل تهديدًا لأسس النظام الديمقراطي.

قد يؤدي هذا القرار إلى إعفاء رئيس سابق من المساءلة عن سلوك يُعتبر معاديًا للديمقراطية بشكل صارخ، حيث يُتهم ترامب بمحاولة إبطال نتائج انتخابات ٢٠٢٠، مما يعادل في جوهره محاولة تنصيبه لنفسه عبر إلغاء إرادة ملايين الناخبين. ويضيف حكم المحكمة تعقيدًا كبيرًا للقضية ضده، إذ أمر المدعين الفيدراليين بإسقاط الاتهامات المرتبطة بتوجيه ترامب لوزارة العدل، كما يفرض على المدعين تجاوز افتراض قوي يمنح ترامب حصانة عن تصرفاته. ويعتبر بذلك الحكم تهديدًا مباشرًا للديمقراطية، حيث يُضعف المساءلة ويمنح حصانة واسعة للرؤساء، حتى في مواجهة اتهامات بالتدخل في نتائج الانتخابات.

ولعل هذا الرأي يتفق مع ما حذرت منه القاضية "سوتومايور" – المعارضة الرئيسية في الحكم – بشأن العواقب طويلة الأمد لقرار المحكمة على الديمقراطية الأمريكية، حيث وصفت الحصانة الجديدة بأنها "منطقة خالية من القانون" تتيح للرئيس استغلال منصبه لأغراض شخصية

أو سياسية دون خوف من المساءلة الجنائية. وأشارت إلى أن هذا القرار يضع سابقة خطيرة يمكن أن يستغلها رؤساء مستقبليون لتنفيذ أفعال غير قانونية دون مواجهة أي عواقب [١].

كما ترى القاضية أن العلاقة بين الرئيس والشعب قد تغيرت بشكل لا رجعة فيه نتيجة لهذا القرار، إذ أصبح الرئيس، وفقًا لهذا الحكم، أشبه بـ "ملك فوق القانون"، يمتلك صلاحيات واسعة يمكنه استخدامها دون الخوف من العواقب الجنائية، مما يهدد بنقل مركز الثقل في السلطة بعيدًا عن مبدأ المحاسبة وسيادة القانون [٢].

الفرع الثالث

الاستجابات التشريعية للحد من الحصانة الرئاسية بعد حكم ترامب

مشروع قانون "لا ملوك"

ذهب اتجاها إلى أن فكرة المساواة أمام القانون من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، ووفقاً لهذا المبدأ، يُفترض ألا يتمتع أي فرد، بما في ذلك رئيس الدولة، بحصانة من المساءلة القانونية.

إلا أن المحكمة العليا، بتاريخ الأول من يوليو ٢٠٢٤، اتخذت قرارًا غير مسبوق ينتهك هذا المبدأ، مما أثار تساؤلات حول طبيعة النظام الدستوري الأمريكي. وهو ما استتبع أن قاد زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، "تشاك شومر"، مجموعة من أربعه وثلاثين سيناتورًا ديمقراطيًا لتقديم مشروع قانون لا ملوك "No Kings " والذي يهدف إلى تأكيد عدم تمتّع رئيس الولايات المتحدة ونائبه بأي حصانة خاصة تمنع ملاحقتهما جنائيًا أثناء وجودهما في المنصب، وهو ما يترجم التوجه القانوني نحو تعزيز مبدأ المساواة أمام القانون، بحيث يخضع جميع الأفراد، بما في ذلك المسؤولين في أعلى المناصب الحكومية، للمساءلة القانونية في حال ارتكابهم أي جرائم [٣].

---

(١) راجع البند السابع من رأى القاضية "سوتومايور":
Trump v. United States, 603 U.S. _ (2024) (Sotomayor, J., dissenting).

(٢) ذات المرجع السابق.

(٣) يراجع في التفاصيل:
الموقع الرسمي للأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأمريكي:
https://www.democrats.senate.gov/newsroom/press-releases/following-historic-and-dangerous-trump-immunity-ruling-leader-schumer-led-34-democratic-senators-in-

ولقد قام مشروع القانون المقترح "لا ملوك" على العديد من الأسس الدستورية والقضائية على النحو الاتي [1]:

---

launching-no-kings-act-to-crack-down-on-dangerous-precedent_to-eliminate-immunity-for-presidents--vps-crimes-and-tap-into-congress-constitutional-authority-to-restrict-judiciary-overreach

وأيضا:

Miller, Paige, "US Senate Introduces No Kings Act Establishing Presidents, Vice Presidents Not Immune from Criminal Law"., 2 Aug. 2024: https://www.jurist.org/news/2024/08/us-senate-introduces-no-kings-act-establishing-presidents-vice-presidents-not-immune-from-criminal-law/.

(1) جاءت الأسس الخاصة بمشروع القانون، من ص ١- ٤ على النحو الاتي:

(1) no person, including any President, is above the law؛
(2) Congress, under the Necessary and Proper Clause of section 8 of article I of the Constitution of the United States, has the authority to determine to which persons the criminal laws of the United States shall apply, including any President.
(3) the Constitution of the United States does not grant to any President any form of immunity (whether absolute, presumptive, or otherwise) from criminal prosecution, including for actions committed while serving as President.
(4) in The Federalist No. 69, Alexander Hamilton wrote that there must be a difference between the ‘‘sacred and inviolable’’ king of Great Britain and the President of the United States, who ‘‘would be amenable to personal punishment and disgrace’’ should his actions violate the laws of the United States؛
(5) the United States District Court for the District of Columbia correctly concluded in United States v. Trump, No. 23–257 (TSC), 2023 WL 8359833 (D.D.C. December 1, 2023) that ‘‘former Presidents do not possess absolute federal criminal immunity for any acts committed while in office’’ that former Presidents ‘‘may be subject to federal investigation, indictment, prosecution, conviction, and punishment for any criminal acts undertaken while in office’’, and that a ‘‘four-year service as Commander in Chief [does] not bestow on [a Presi6 dent] the divine right of kings to evade the criminal accountability that governs his fellow citizens؛’’
(6) similarly, the United States Court of Ap9 peals for the District of Columbia Circuit correctly affirmed in United States v. Trump, 91 F.4th 1173 (D.C. Cir. 2024) that ‘‘separation of powers doctrine does not immunize former Presidents from federal criminal liability’’ for their official actions that ‘‘al legedly violated generally applicable criminal laws’’ and acknowledged that

١- لا يوجد أي شخص، بما في ذلك أي رئيس، فوق القانون.
٢- لدي الكونغرس، بموجب بند الضرورة والملاءمة المنصوص عليه في "الفقرة الثامنة من المادة الأولى، في الدستور الأمريكي"، السلطة لتحديد الأشخاص الذين تنطبق عليهم القوانين الجنائية للولايات المتحدة، بما في ذلك أي رئيس.
٣- الدستور الأمريكي لا يمنح أي رئيس أي شكل من أشكال الحصانة "سواء كانت مطلقة أو مفترضة أو غير ذلك" من الملاحقة الجنائية، بما في ذلك عن الأفعال المرتكبة أثناء توليه منصب الرئاسة.
٤- هناك فارق بين "الملك المقدس وغير القابل للمساس" في بريطانيا العظمى، وبين رئيس الولايات المتحدة، الذي "يمكن أن يتعرض للعقاب الشخصي" إذا خالف قوانين الولايات المتحدة، بموجب الأوراق الفيدرالية " ألكسندر هاملتون".
٥- حكمت محكمة المقاطعة الأمريكية بشكل صحيح في قضية الولايات المتحدة ضد ترامب، بأن "الرؤساء السابقين لا يمتلكون حصانة جنائية مطلقة عن أي أفعال ارتكبت أثناء توليهم المنصب" وأن الرؤساء السابقين "قد يخضعون للتحقيق الفيدرالي، والتوجيه الاتهامي، والملاحقة، والإدانة، والعقاب عن أي أفعال جنائية ارتكبت أثناء توليهم المنصب"، وأن "أربع

---

the Founding Fathers ‘‘stresse[d] that the President must be unlike the ‘king of Great Britain,’ who was ‘sacred and inviolable.’ The Federalist No. 69, at 337–38;’’

(7) the Supreme Court of the United States, however, vacated the judgment of the court of ap21 peals and incorrectly declared in Trump v. United States, No. 23–939, 2024 WL 3237603 (U.S. July ١، ٢٠٢٤) that ‘‘the President is absolutely immune from criminal prosecution for conduct within his exclusive sphere of constitutional authority’’ and that a President ‘‘is entitled, at a minimum, to a presumptive immunity from prosecution for all his official acts’’, assertions at odds with the plain text of the Constitution of the United States; and

(8) Congress has explicit and broad authority to make exceptions and regulations to the appellate jurisdiction of the Supreme Court of the United States under article III, section 2, clause 2 of the Constitution of the United States.

راجع مشروع القانون على الموقع الاتي:
https://www.democrats.senate.gov/imo/media/doc/SIL24569.pdf

سنوات من الخدمة كقائد أعلى (لا تمنح الرئيس) الحق الإلهي للملوك في تجنب المساءلة الجنائية التي يخضع لها مواطنوه".

٦- كما أيدت محكمة الاستئناف الأمريكية حكم محكمة المقاطعة – السابق – بشكل صحيح في قضية "الولايات المتحدة ضد ترامب"، بأن "مبدأ فصل السلطات لا يمنح الرؤساء السابقين حصانة من المسؤولية الجنائية الفيدرالية" عن أفعالهم الرسمية التي "زعمت أنها انتهكت القوانين الجنائية العامة المطبقة"، واعترفت بأن الآباء المؤسسين أكدوا أن الرئيس يجب أن يكون مختلفًا عن "ملك بريطانيا العظمى" الذي كان "مقدسًا وغير قابل للمساس".

٧- إلا أنه على الرغم من ذلك، ألغت المحكمة العليا للولايات المتحدة حكم محكمة الاستئناف وقررت بشكل غير صحيح في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة"، أن "الرئيس يتمتع بحصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية عن الأفعال التي تقع ضمن نطاق سلطاته الدستورية الحصرية"، وأن الرئيس "يستحق، على الأقل، حصانة مفترضة من الملاحقة عن جميع أفعاله الرسمية"، وهي تأكيدات تتعارض مع النص الواضح للدستور الأمريكي.

٨- يمتلك الكونغرس سلطة صريحة وواسعة لوضع استثناءات وتنظيمات تتعلق بالاختصاص الاستئنافي للمحكمة العليا للولايات المتحدة بموجب المادة الثالثة، من الدستور الأمريكي.

ولعل من أبرز الأهداف الرئيسية للقانون هو إعادة تعزيز دور الكونغرس كسلطة تشريعية مسؤولة عن تطبيق القوانين الجنائية بشكل عام في الولايات المتحدة. كما ينص القانون بشكل صريح على أن الرؤساء ونواب الرؤساء لا يحق لهم التمتع بأي نوع من الحصانة من الملاحقة الجنائية إلا إذا نص الكونغرس صراحة على ذلك. بالإضافة إلى تقييد قدرة المحكمة العليا للولايات المتحدة على التدخل في قضايا تتعلق بالحصانة الجنائية للرؤساء ونواب الرؤساء [١].

وفيما يتعلق بنفي الحصانة الرئاسية للجرائم، نجد أن مشروع القانون، أكد على أنه لا يحق الرئيس، أو الرئيس السابق، أو نائب الرئيس، أو نائب الرئيس السابق الحصول على أي نوع من الحصانة (سواء كانت مطلقة أو مفترضة أو غير ذلك) من الملاحقة الجنائية بسبب الانتهاكات المزعومة للقوانين الجنائية في الولايات المتحدة، ما لم ينص الكونغرس على خلاف ذلك. كما لا يجوز لأي محكمة في الولايات المتحدة النظر فيما إذا كان الانتهاك المزعوم للقوانين الجنائية للولايات المتحدة، الذي ارتكبه الرئيس أو نائب الرئيس، يدخل ضمن السلطات الدستورية النهائية،

---

(١) ذات المرجع السابق ص ٤.

أو المانعة "constitutional authority The conclusive or preclusive" للرئيس أو نائب الرئيس أو مرتبطاً بالواجبات الرسمية للرئيس أو نائب الرئيس، ما لم يوجه الكونغرس بذلك (١).

الفرع الرابع
جدلية التاريخ والمبادئ الدستورية حول
الحصانة الرئاسية في الولايات المتحدة

تشير المحكمة – كما رأينا – إلى أن مسألة الحصانة الرئاسية نادرة في تاريخ القضاء الأمريكي، مما يحد من السوابق القضائية المتاحة، لذلك تعتمد المحكمة على المبادئ التي أرسى قواعدها واضعو الدستور بشأن دور الرئاسة في إطار فصل السلطات، وبعض السوابق القليلة المتعلقة بحصانة الرئيس في القضايا المدنية والجنائية.

ويري البعض أنه عندما يستشهد القضاة، سواء من الأغلبية أو من المعارضة، بالتاريخ – على الرغم من ندرة هذا الأمر – فإن كلا الجانبين يجادل بأن التاريخ يدعم موقفه.

إذ يعتمد رئيس المحكمة العليا "روبرتس"، ممثل الأغلبية، على "المبادئ الدائمة" التي تعكس رغبة واضعي الدستور في وجود سلطة تنفيذية "قوية ونشيطة"، وهو ما أسفر عن فصل

---

(١) كما لا يجوز تفسير أي شيء في هذا القسم على أنه يمنح حصانة للرئيس، أو الرئيس السابق، أو نائب الرئيس، أو نائب الرئيس السابق من الملاحقة الجنائية بسبب الانتهاكات المزعومة للقوانين الجنائية للولايات.

جاء هذا القسم في مشروع القانون تحت عنوان "عدم وجود حصانة رئاسية للجرائم" على النحو الاتي:

SEC. 3. NO PRESIDENTIAL IMMUNITY FOR CRIMES. (a) IN GENERAL. —
(1) NO IMMUNITY. —A President, former President, Vice President, or former Vice President shall not be entitled to any form of immunity (whether absolute, presumptive, or otherwise) from criminal prosecution for alleged violations of the criminal laws of the United States unless specified by Congress.
(2) CONSIDERATIONS. —A court of the United States may not consider whether an alleged violation of the criminal laws of the United States committed by a President or Vice President was within the conclusive or preclusive constitutional authority of a President or Vice President or was related to the official duties of a President or Vice President unless directed by Congress.
(b) RULE OF CONSTRUCTION. —Nothing in this section shall be construed to immunize a President, former President, Vice President, or former Vice President from criminal prosecution for alleged violations of the criminal laws of the States.

ذات المرجع السابق ص ٤، ٥.

السلطات. أما القاضية "سوتومايور"، في معارضتها، تؤكد أن "الأدلة التاريخية تعزز الافتراض القائم منذ تأسيس هذه الأمة بأن لا أحد يتمتع بحرية انتهاك القانون الجنائي". وتختتم "سوتومايور" بقولها إن الأغلبية قد قامت بخطوة غير مسبوقة، حيث أصبح "الرئيس الآن ملكًا فوق القانون".

ومع ذلك، يخطئ كلا الطرفين في فهم التاريخ، وحتى يتبين الخطأ الذي وقع فيه "روبرتس" حين استنتج أن واضعي الدستور منحوا الرئيس حصانة للأفعال الرسمية – دون أن يميّز بين "الأفعال الرسمية" و"غير الرسمية"، تاركًا هذا الأمر للمحاكم الأدنى – وأيضًا لإظهار المبالغة التي وقعت فيها "سوتومايور" في تقدير مدى سلطة النظام الملكي، يجب العودة إلى التاريخ الإنجليزي في العصور الوسطى وبدايات العصر الحديث. فقد كان لما حدث في إنجلترا تأثير كبير في تشكيل الثورة الأمريكية وتحديد نظرة واضعي الدستور تجاه دور الرئيس التنفيذي [١].

وعلى الرغم من أهمية التاريخ، كان من الأفضل للطرفين أن يتعمقا أكثر في أصول التقاليد القانونية والدستورية الأمريكية. فكان بإمكان الأغلبية أن تدرك أن النظام السياسي الأمريكي يرتكز على مبدأ أن لا أحد، بما في ذلك الرئيس، فوق القانون، أما الأقلية، فكان بإمكانها أن تسلط الضوء على التناقض في استخدام التاريخ فقط عندما يخدم غرضًا محددًا. وعندما تصرّح القاضية "سوتومايور" بأن الملك فوق القانون، فهي ليست محقة تمامًا. فهناك بعض الملوك والملكات، المعروفين بـ "الملوك المطلقين"، هم بالفعل فوق القانون ولا يُحاسبون إلا أمام الله، إلا أن هذا لا ينطبق على النظام الملكي في إنجلترا.

فمن جانب أول، يُعتبر الملك الإنجليزي "مقيدًا" ولا يتمتع بحرية التصرف المطلقة؛ إذ يؤدي قسمًا يلتزم فيه باحترام القانون، ولا يمكنه فرض إرادته دون موافقة البرلمان، والواقع أن وثيقة "الماجنا كارتا" Magna Carta لم تؤسس هذه الحقوق بقدر ما أعادت تأكيدها [٢].

---

(١) راجع في تفاصيل هذا الرأي:

Herman, Peter C. "Above the Law: From Medieval England to Trump v. the United States." Public Humanities 1 2025, pp.1-7.

(٢) كانت "الماجنا كارتا" تُدرج في مقدمة كل كتاب قانون تقريبًا نُشر في إنجلترا بعد ذلك. كما أن كتّاب المنشورات في المستعمرات استشهدوا كثيرًا بهذه الوثيقة في حججهم ضد استبداد الملكية.

ويشار إلى "الماجنا كارتا"، أو "الميثاق الأعظم"، بالوثيقة التاريخية التي أُصدرت في عام ١٢١٥، عندما أجبر البارونات الإنجليز الملك "جون" على التوقيع عليها لضمان حقوقهم وتقييد سلطته المطلقة. تعتبر الماجنا كارتا

ودليلًا على تقييد سلطة الملك، التزم غالبية الملوك الإنجليز بالقيود القانونية. وعندما تجاوز الملك "ريتشارد الثاني" هذه القيود، مدعيًا أنه فوق القانون ومسؤول أمام الله وحده، قام البرلمان بعزله قانونيًا في عام ١٣٩٩. وقد قدم "دوق لانكاستر" لائحة اتهام ضده شملت تجاوزه للقانون وفرضه ضرائب غير شرعية، إلى جانب اعتقاده بأن "قوانين المملكة كانت في رأسه" – وهو موقف يشابه اعتقاد "دونالد ترامب" بأن الدستور يمنحه "الحق في أن يفعل ما يشاء" وأن للرئيس "السلطة الكاملة" في إعادة فتح الولايات بعد إغلاقات جائحة كورونا [١].

ومن جانب ثانٍ، لم يقتصر تأثير الأحداث في إنجلترا عليها وحدها؛ إذ أسهم القانون الإنجليزي وسوابق محاسبة الملوك، كما يوضح المؤرخ "برنارد بايلين"، في تشكيل "عقلية الجيل الثوري الأمريكي".

وقد أكد المستعمرون، كما أوضح "توماس جيفرسون" أنهم يحتفظون بحق "معاقبة أو عزل" حكامهم. كما أشار ألكسندر هاملتون" أن الرئيس الأمريكي، خلافًا للملك البريطاني، خاضع للإقالة و"عرضة للمحاكمة والعقاب في المسار القانوني العادي" إذا ارتكب جرائم جسيمة أو جنح، إذ لا يُعد مقدسًا أو غير قابل للمساس.

من أهم الوثائق القانونية في التاريخ، حيث وضعت أسسًا لتقييد سلطة الملك، وأكدت أن الملك ليس فوق القانون. نصت الوثيقة على مجموعة من الحقوق الأساسية، منها حماية الأفراد من الاعتقال التعسفي، وعدم فرض الضرائب دون موافقة البرلمان، وحق الحصول على محاكمة عادلة.

Magna Carta. 1215:
https://www.nationalarchives.gov.uk/education/resources/magna-carta/british-librarymagna-carta-1215-runnymede/.

وفي القرن الخامس عشر، ميز رئيس قضاة إنجلترا، السير "جون فورتيكيو"، بين الملوك المطلقين والملوك المقيدين. ففي إنجلترا، لا يمكن للملك "تغيير القوانين دون موافقة رعاياه"، ولا يستطيع فرض الضرائب دون موافقة صريحة من البرلمان. وفي القرن السابع عشر، أصبحت هذه المبادئ تُعرف بـ "الدستور القديم"، وتم تأكيدها مرارًا وتكرارًا من قِبَل "أعلام القانون العام الكبار – "براكستون"، و"كوك"، و"هيل"، و"بلاكستون"، الذين استند إليهم القاضي الأمريكي – بالمحكمة العليا الامريكية – "صامويل أليتو" في قضية "دوبس ضد جاكسون"، التي ألغت حكم "رو ضد ويد".

Herman, Peter C. "Above the Law: From Medieval England to Trump v. the United States.", op.cit, pp. 2-3.

(١) ذات المرجع السابق ص ٤.

وإذا كانت القاضية "سوتومايور" تغفل أن الملوك الإنجليز لم يكونوا فوق القانون في أي وقت، فإن رئيس المحكمة العليا "روبرتس" أخطئ عندما أدعي أن المؤسسين أرادوا رئيسًا تنفيذيًا يتمتع بحصانة واسعة من الملاحقة القضائية للأفعال "الرسمية" التي قد تكون غير قانونية. وبالنظر إلى أن المؤسسين أنشأوا جمهورية صممت صراحةً لمنع تجاوزات السلطة الملكية، فمن غير المعقول أنهم كانوا سيمنحون الرئيس "حصانة مطلقة" لأي أفعال، سواء كانت "رسمية" أو غير ذلك.

وبذلك، يستعير هذا الرأي عبارة القاضي "أليتو" في قضية "دوبس ضد جاكسون": هل الحصانة الممنوحة للرئيس "متجذرة بعمق في تاريخ الأمة وتقاليدها"؟ والإجابة، بالتأكيد، هي بالنفي [1].

المطلب الثاني

رؤية تحليلية للحكم بين الحصانة الرئاسية والمساءلة القانونية

تعد الحصانة الرئاسية إحدى القضايا الجوهرية في النظام الدستوري الأمريكي، إذ تهدف إلى حماية الرئيس أثناء ممارسة مهامه الرسمية من التدخلات القانونية التي قد تعرقل دوره القيادي. وتمثل هذه الحصانة ضمانًا لاستقلالية السلطة التنفيذية وتمكين الرئيس من التركيز على مسؤولياته دون مواجهة دعاوى قانونية قد تشتت جهوده وتؤثر على فاعلية أدائه.

وفي ضوء ما قررته المحكمة، يتبين أنها استندت في تقريرها للحصانة المطلقة للأفعال التي تقع ضمن السلطات الدستورية الحصرية للرئيس – كتعيين المسؤولين وإصدار العفو – باعتبار أن هذه الأفعال تقع ضمن نطاق مسؤولياته السيادية التي لا يجوز للمحاكم أو الكونغرس التدخل فيها. وبالتالي، يتمتع الرئيس بحرية كاملة في اتخاذ القرارات التي تندرج ضمن هذا الإطار دون خوف من الملاحقة القضائية أو التدخل التشريعي.

أما بالنسبة للحصانة المفترضة للأفعال التي تقع ضمن منطقة التداخل بين السلطات التنفيذية والتشريعية، حيث تكون الحدود بين السلطات غير واضحة بشكل قاطع، فقد رأت المحكمة أن الرئيس قد يتمتع بحصانة عن بعض تصرفاته. غير أن هذه الحصانة ليست مطلقة؛ بل تعتمد على الظروف المحيطة وعلى مدى ارتباط التصرفات بالمهام الرسمية التي منحه إياها الكونغرس أو تلك التي تتم وفقًا لتفويض قانوني محدد.

([1]) ذات المرجع السابق ص ٤، ٥.

فـي المقابـل، قـررت المحكمـة أن الأفعـال التـي تقـع خـارج نطـاق السـلطات الدسـتورية الحصرية، أو الأفعال الشخصية التي لا ترتبط بمهامه الرسمية، لا يتمتع الرئيس بحصانة عنها. في هذه الحالات، يخضع الرئيس للمساءلة القانونية مثل أي مواطن آخر. إذ لا تمتد الحصانة لتشمل أفعاله الشخصية أو تلك الخارجة عن صلاحياته الدستورية. وقد تجسد هذا المبدأ في قضية "Clinton v. Jones"، حيث أكدت المحكمة أن الأفعال التي ارتكبها الرئيس قبل توليه المنصب لا تتمتع بحماية الحصانة الرئاسية.

ويُعتبر حكم المحكمة العليا في هذه القضية نقطة تحول في فهم العلاقة بين الحصانة الرئاسية والمساءلة القانونية. حيث يناقش الحكم المبادئ الدستورية التي تمنح الرئيس الأمريكي بعض الحصانات التنفيذية، وفي الوقت ذاته يسعى إلى تحقيق توازن بين دور الرئيس كقائد للدولة وضرورة مساءلته ضمن الأطر القانونية والديمقراطية. ويعكس الحكم التوتر المستمر بين الحفاظ على استقلالية السلطة التنفيذية من جهة، وضمان عدم تجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها دستوريًا من جهة أخرى.

يهدف هذا التحليل إلى استعراض الرؤية التحليلية للحكم الصادر بشأن الحصانة الرئاسية وعلاقتها بمبدأ المساءلة القانونية، من خلال استعراض المبادئ التي اعتمدتها المحكمة وتحديد مدى تأثير البعد السياسي على المساءلة، حيث يركز الفرع الأول على المبادئ الدستورية التي اعتمدت عليها المحكمة لدعم الحصانة الرئاسية. ويركز الفرع الثاني على تأثير البعد السياسي على مسألة مساءلة الرئيس، حيث يتناول كيفية تأثر موقف المحكمة بالواقع السياسي.

الفرع الاول

المبادئ الدستورية التي اعتمدت عليها المحكمة لدعم الحصانة الرئاسية

عند فحص تاريخ السوابق القضائية والممارسات الدستورية، نجد أن المحكمة العليا الأمريكية استندت إلى مجموعة من الأسس القانونية والدستورية في تقرير الحصانة الرئاسية. وقد تمثلت هذه الأسس في الارتكاز على مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز استقلالية السلطة التنفيذية، مع التأكيد على أن الحصانة ليست مطلقة، بل مقتصرة على نطاق الأفعال الرسمية، بما يتيح مجالًا للمساءلة القانونية في حالات معينة.

إن هذه المبادئ التي دعمتها المحكمة لتقرير الحصانة الرئاسية ساهمت في تشكيل مفهوم الحصانة في الولايات المتحدة، وأوجدت توازنًا بين استقلالية الرئيس وضرورة تحقيق العدالة والمساءلة. وفيما يلي استعراض لأهم هذه المبادئ:

أولاً: دعم ركائز النظام الرئاسي من حيث التشدد في مبدأ الفصل بين السلطات:

يجمع الرئيس في النظام الرئاسي بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة. وتتركز السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، الذي يتولى ممارستها بشكل مباشر ومستقل. ويتمتع الرئيس بحق تعيين وزرائه وعزلهم دون الحاجة إلى مشاورة هيئات أخرى، ولا يشكل الوزراء مجلسًا ذا إرادة جماعية؛ بل يُعتبرون أدوات لتنفيذ السياسة العامة التي يضعها الرئيس. ومن ثم، فإن الوزراء لا يمتلكون الحق في توجيه السياسة العامة بأنفسهم، حيث يقتصر دورهم على تنفيذ التوجهات والسياسات التي يرسمها لهم الرئيس. وفي هذا النظام، يجمع رئيس الدولة بين ممارسة السلطة والسيادة، حيث يسود ويحكم في آن واحد [١].

ويعتبر مبدأ فصل السلطات أحد الأسس الجوهرية التي يقوم عليها نظام الحكم في الولايات المتحدة، سواء على مستوى الحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات. يقوم هذا المبدأ على تقسيم الوظائف إلى ثلاث سلطات مستقلة: التشريعية، التنفيذية، والقضائية، بحيث يتولى كل فرع مسؤولياته الخاصة دون تدخل من الفروع الأخرى. هذا التقسيم يهدف إلى منع تركز السلطة في جهة واحدة وضمان توازن واستقرار النظام السياسي [٢].

كما يُعد تحليل مبدأ فصل السلطات محورًا هامًا في فهم النظام الدستوري للولايات المتحدة، وغالبًا ما يتركز هذا التحليل الصلاحيات المحددة – بموجب المادتين الأولى والثانية من الدستور – للسلطتين التشريعية والتنفيذية. ومع ذلك، قد تكون المادة الثالثة التي تتعلق بالسلطة القضائية أكثر أهمية في هذا الإطار، نظرًا لعدم احتواء الدستور على تفاصيل إجرائية كبيرة حول كيفية ممارسة السلطة القضائية مقارنة بالسلطات الأخرى.

---

(١) راجع: دكتور محمد فتوح محمد عثمان، الاختصاص التنفيذي لرئيس الدولة في النظام الفيدرالي دراسة مقارنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٧.

(2) Beermann, Jack M. "An Inductive Understanding of Separation of Powers." Administrative Law Review, vol. 63, no. 3, 2011, p. 472.

يمكن تحليل الحكم تحليلاً مجرداً من منظور التشدد والمرونة في الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات. ويُظهر تفسير المحكمة العليا للحصانة الرئاسية كيفية مقاربتها لهذا المبدأ وفق هذين البعدين، من خلال جهتين:

فمن جهة، تقر المحكمة بأهمية حماية الرئيس من بعض أشكال المساءلة لضمان قدرة السلطة التنفيذية على أداء مهامها بفعالية وبدون تدخلات تعيق عملها. هذه الحصانة تستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يُنظر إلى الحصانة كوسيلة لحماية استقلالية السلطة التنفيذية ومنع التدخل المباشر من السلطات الأخرى، وخاصة السلطة القضائية.

إذ توضح النصوص الدستورية الأمريكية بجلاء مبدأ الفصل بين السلطات، حيث يتم توزيع الوظائف الحكومية بشكل صارم على السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. المادة الأولى من الدستور تنظم السلطة التشريعية وتنص على أن "جميع السلطات التشريعية المخولة بموجب هذا الدستور يمارسها الكونغرس." بينما تنظم المادة الثانية السلطة التنفيذية، وتمنحها للرئيس بصفته رئيس الولايات المتحدة. أما المادة الثالثة، فتنظم السلطة القضائية وتقرر أن مهامها تمارس من قبل محكمة عليا وعدد من المحاكم الأدنى. تفترض هذه الصياغة الالتزام بمبدأ الفصل التام بين السلطات، بحيث تختص كل سلطة بمهامها بشكل حصري، مما يمنع أي تدخل من أي سلطة في أعمال الأخرى، مكرسة بذلك مبدأ الاستقلالية المؤسسية لكل سلطة [١].

ومن هذه الجهة يمكن القول أن الحصانة الرئاسية تتماشى مع مبدأ الفصل بين السلطات إلى حد ما، لأنها تهدف إلى حماية استقلالية السلطة التنفيذية من تدخل السلطات الأخرى، وخاصة السلطة القضائية، في الشؤون التي تتعلق بالوظائف الرسمية للرئيس. هذا الاستقلال، كما تُقر المحكمة العليا، هو جزء من الحماية الموجهة ضد تداخل السلطات بما يعيق كفاءة عمل الرئيس ويهدد استقراره المؤسسي. وبهذا، تدعم الحصانة الرئاسية فكرة "تفتيت السلطة" ومنعها من التركز الكامل، إذ إنها تضمن استقلالية كل سلطة في إطار وظائفها الأساسية، مما قد يمنع استغلال المحاكم لإضعاف الرئيس أو السلطة التنفيذية.

لكن من جهة أخرى، لا تذهب المحكمة العليا إلى تبني موقف متشدد يُحصن الرئيس تمامًا من أي مساءلة، خاصة في الحالات التي قد تؤثر على سيادة القانون أو المبادئ

([١]) راجع: الدكتور أحمد كمال أبو المجد، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الامريكية والاقليم المصري، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠، ص ١١٩، وما بعدها.

الديمقراطية الأساسية. فعلى الرغم من إقرار المحكمة للحصانة في إطار مهام الرئيس الرسمية، إلا أنها تبدي مرونة فيما يتعلق بالأعمال غير الرسمية، التي قد يتجاوز فيها الرئيس صلاحياته أو يتصرف بشكل شخصي خارج نطاق دوره الوظيفي.

وهذه الجهة تترجم فهم الفقه الأمريكي لمبدأ الفصل بين السلطات ونطاقة، إذ لم يقل الشراح الأمريكيون بمبدأ الفصل بين السلطات كنتيجة للتمييز الموضوعي بين الصور المختلفة لنشاط الدولة، وإنما نادوا به كما فعل "مونتسكيو" من قبل كوسيلة لتفتيت السلطة ومنع تركزها في يد واحدة على نحو يهدد حريات الأفراد وحقوقهم [١].

فقد دافع "مونتسكيو" عن فكرة مفادها أن تداخل السلطات بشكل مفرط يؤدي إلى الطغيان ويهدد الحرية. ورغم أنه قد يُسمح بوجود بعض التأثيرات أو التداخلات الجزئية بين السلطات، إلا أن هذا لا يعني السماح بتداخل كامل يقوض استقلال كل سلطة [٢].

وإدراكًا لضرورة التعاون بين السلطات، طرح الفقهاء الأمريكيون مبدأ "التوازن وتبادل المراقبة" Checks and Balances كأداة لضمان ألا يؤدي هذا التعاون إلى هيمنة سلطة على أخرى، مما يهدد استقلالية كل منها. ويهدف هذا المبدأ إلى توفير إطار تنظيمي يحمي توازن القوى ويمنع تضخم سلطة على حساب الأخرى، ويزود كل سلطة بآليات مراقبة ورقابة على السلطات الأخرى [٣].

وتماشيا مع ما تم ذكره يظهر من الحكم أن المحكمة العليا تميل إلى تفسير مبدأ الفصل بين السلطات تفسيراً صارماً يأخذ بالشكل الظاهري ويميل إلى التشدد. وبذلك، يعكس الحكم حرص المحكمة على وضع حدود واضحة للتدخل القضائي في الشؤون الرئاسية، مؤكداً وجود مجالات محمية من التدخل القضائي، مما يسهم في تعزيز وضوح الأدوار المستقلة لكل من السلطتين التنفيذية والقضائية. ويبرز موقف المحكمة توجهاً متوازناً يميل ناحية التشدد؛ إذ لا يصل

---

(١) الدكتور أحمد كمال أبو المجد، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الامريكية والاقليم المصري، مرجع سابق، ص ١٢٦، ١٢٧.

(٢) راجع في التفاصيل:

Madison, James. The Federalist No. 47: The Particular Structure of the New Government and the Distribution of Power Among Its Different Parts.

(٣) الدكتور أحمد كمال أبو المجد، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الامريكية والاقليم المصري، مرجع سابق، ص ١٢٧.

إلى التشدد المطلق الذي يحصّن الرئيس من جميع أشكال المساءلة، ولا إلى المرونة المطلقة التي تتيح التدخل المستمر في اختصاصاته التنفيذية.

وقد استندت المحكمة في حكمها إلى سوابق قضائية رئيسية تدعم مبدأ الفصل بين السلطات، من أبرزها قضية "Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer" في عام ١٩٥٢، التي أكدت من خلالها المحكمة العليا على حدود سلطة الرئيس التنفيذية. ففي هذه القضية، حاول الرئيس "هاري ترومان" الاستيلاء على مصانع الصلب أثناء الحرب الكورية دون الحصول على موافقة من الكونغرس، مبررًا ذلك بضرورة تأمين إمدادات الصلب الحيوية للأمن القومي.

قررت المحكمة أن الرئيس لا يمكنه التصرف خارج نطاق الصلاحيات الممنوحة له دستوريًا أو بدون تفويض واضح من الكونغرس. مثل هذا القرار تأكيدًا صريحًا على أهمية احترام حدود السلطة التنفيذية وفقًا للنظام الدستوري، وضمان عدم تجاوزها للصلاحيات المفروضة، مما يكرس الفصل بين السلطات كركيزة أساسية في النظام الديمقراطي الأمريكي.

كما استندت المحكمة في حكمها إلى قضية "Mazars v. Trump" في عام ٢٠٢٠، التي تناولت مبدأ فصل السلطات في إطار طلبات الكونغرس للحصول على السجلات المالية للرئيس دونالد ترامب. وأكدت المحكمة أن أي تداخل بين الفروع يجب أن يُخضع لتوازن دقيق، حيث لا يجوز لأي فرع من الحكومة تجاوز حدوده الدستورية بما يؤثر على استقلالية الفروع الأخرى.

أشارت المحكمة إلى أن الرئيس يمثل الفرع التنفيذي منفردًا، بخلاف الفروع الأخرى التي تتوزع فيها السلطة على أفراد أو هيئات متعددة، مثل الكونغرس والمحاكم. هذا التفرد في تمثيل السلطة التنفيذية يعكس السلطات الواسعة التي يمنحها الدستور للرئيس، والذي يُكلّف بإدارة الفرع التنفيذي ومسؤولياته بشكل مركزي. وبالتالي، يبرز النظام الدستوري الأمريكي مفهوم المركزية التنفيذية، حيث يتمتع الرئيس بسلطات واسعة ضمن إطار محدود لضمان استقلاليته عن تأثير السلطتين التشريعية والقضائية [١].

ثانياً: تعزيز استقلالية السلطة التنفيذية:

)[1]("The President is the only person who alone composes a branch of government" Trump v. Mazars USA, LLP, 591 U.S. _ (2020). P. 848, 868.

يرتبط مبدأ تعزيز استقلالية السلطة التنفيذية بضمان قدرة الرئيس على أداء مهامه الدستورية بكفاءة وفعالية، دون تدخل غير مبرر من الفروع الأخرى، تماشيًا مع مبدأ الفصل بين السلطات، ويهدف هذا المبدأ – كما رأينا – إلى الحفاظ على توازن القوى في النظام السياسي، حيث يُمكّن الرئيس من اتخاذ قرارات حاسمة ضمن إطار صلاحياته التنفيذية. ويسعى النظام الدستوري من خلال هذا التوازن إلى تمكين السلطة التنفيذية من ممارسة وظائفها الحيوية، دون أن تكون عرضة لتأثيرات أو ضغوط قد تحد من استقلاليتها أو تؤثر على قدرتها على تنفيذ السياسات المطلوبة لتحقيق المصلحة العامة.

يسهم حكم المحكمة في تعزيز استقلالية السلطة التنفيذية من خلال التأكيد على حصانة الرئيس من الملاحقة الجنائية عن الأفعال الرسمية التي تندرج ضمن صلاحياته الدستورية. ويعني ذلك أن الرئيس يتمتع بحرية اتخاذ قرارات حاسمة في إطار مهامه دون القلق من المسؤولية الجنائية المحتملة بعد انتهاء ولايته. هذا التأكيد على الحصانة الرئاسية يعزز قدرة الرئيس على ممارسة سلطاته التنفيذية بكفاءة وجرأة، مما يسهم في دعم استقلالية السلطة التنفيذية ويضمن فاعليتها في تنفيذ المهام الموكلة إليها دستوريًا.

وفي الواقع أن هذا الحكم يمثل اضافه لما ساهمت به المحكمة العليا من دعم سلطات الرئيس بمقتضي أحكامها، وفيما أسمته قيام الإدارة "بوضع التفاصيل للتشريعات العامة" مما أتاح للرئيس مزيدًا من السلطة في تطبيق السياسات وتوجيهها وفقًا للاحتياجات التنفيذية.

وواصلت المحكمة العليا تبني سياسة إباحة التفويض التشريعي للسلطة التنفيذية، حيث سمحت بنقل بعض الاختصاصات التشريعية إلى الجهات التنفيذية، مما يمنح الرئيس مزيدًا من الحرية في تطبيق القانون [1].

ويعتبر استقلالية السلطة التنفيذية تُعد حجر الزاوية في أي نظام دستوري فعال، حيث تُمكّن الرئيس من ممارسة صلاحياته الدستورية دون تدخل غير مبرر من الفروع الأخرى. ويقتضي النظام الأمريكي أن يكون الرئيس قادرًا على اتخاذ قراراته بحرية، خاصة في القضايا المتعلقة بالسياسات الوطنية والدولية، دون الخوف من تبعات قانونية قد تعيق أداءه لمهامه.

([1]) راجع في التفاصيل: الدكتور أحمد كمال أبو المجد، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الامريكية والاقليم المصري، مرجع سابق، ص ١٣٥ وما بعدها.

ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان مرونة وفاعلية السلطة التنفيذية، بما يسهم في تحقيق استجابة سريعة وفعالة للتحديات التي تواجه البلاد، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

يعد رئيس الدولة، وفقًا للدستور الأمريكي، قائد السلطة التنفيذية، مما يتطلب منه اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة في القضايا الحيوية المرتبطة بأمن الدولة وسياستها الخارجية والداخلية. ولتحقيق ذلك بفعالية، يحتاج الرئيس إلى قدر كبير من الاستقلالية التي تضمن فعالية الحكومة واستقرارها. وقد استندت المحكمة في الحكم إلى سابقة "Nixon v. Fitzgerald" عام ١٩٨٢، التي أكدت فيها أن الرئيس يتمتع بحصانة مطلقة من الدعاوى المدنية المرتبطة بأفعاله الرسمية.

في قضية Nixon v. Fitzgerald، رفع موظف في القوات الجوية دعوى ضد الرئيس "ريتشارد نيكسون"، مدعيًا أن قرار فصله كان غير قانوني. إلا أن المحكمة قررت أن الحصانة الرئاسية تحمي الرئيس من مثل هذه الدعاوى المدنية، بهدف تعزيز استقلالية السلطة التنفيذية ومنح الرئيس القدرة على أداء مهامه دون خشية من الملاحقات المدنية التي قد تؤثر على قراراته.

ترى المحكمة أن الحصانة الرئاسية تنبع من الحاجة إلى حماية الرئيس من الانشغال بإجراءات قانونية قد تشتت انتباهه عن مهامه الرسمية. فإذا كان الرئيس عرضة لدعاوى قضائية متكررة تتعلق بأفعاله الرسمية، فقد يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على أدائه وقد يجعله أكثر تحفظًا في اتخاذ القرارات. ولهذا، اعتبرت المحكمة أن استقلالية الرئيس تتطلب حصانة تمنحه الحماية من التعرض المستمر لدعاوى قانونية غير ضرورية، والتي قد تعيق قدرته على أداء مهامه بفعالية.

ولا مراء في ضرورة تعزيز استقلالية السلطة التنفيذية من خلال تمكين رئيس الدولة من الحرية الكافية لاتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بالأمن القومي والشؤون الخارجية. فعلى سبيل المثال، خلال الحرب الباردة وما تلاها، تمتع الرؤساء الأمريكيون بسلطة اتخاذ قرارات سريعة وفعالة دون الحاجة إلى استشارة الكونغرس في كل مرة، مما سمح لهم بالاستجابة الفورية للتهديدات الدولية. كان هذا المستوى من الاستقلالية ضروريًا لضمان أمن البلاد وسلامتها في مواجهة التحديات المتغيرة والمتسارعة، حيث تفرض طبيعة القرارات الأمنية والدبلوماسية الحاجة إلى قدرة تنفيذية مستقلة وقادرة على التحرك بسرعة وفعالية.

وقد أعاد هذا الحكم تصور دور ومركز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أوضحه الرئيس جون كينيدي في خطاب ألقاه في نادي الصحافة بواشنطن في أوائل الستينيات. في هذا

الخطاب، عرض كينيدي رؤيته لموقع رئيس الولايات المتحدة ودوره في نظام الحكم الأمريكي. وقد ورد نص كلماته على النحو الاتي:

"إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يكون نقطة الارتكاز " The vital center of action" في نظام حكومتنا كله. إن طبيعة المنصب تتطلب أن يضع الرئيس نفسه في قلب المعركة "in the very heart of the battle"، وأن يكون مكرسًا بكل حواسه لمصير الشعب الذي يقوده، وأن يكون مستعدًا لخدمته، حتى وإن كانت هذه الخدمة قد تثير مؤقتًا سخطًا بين الشعب.

وأكد كينيدي على ضرورة أن يكون الرئيس مستعدًا لممارسة أقصى سلطات منصبه " to exercise the fullest powers of his office"، سواء كانت هذه السلطات منصوصًا عليها أو غير منصوص عليها.

ثم تابع كينيدي تعبيره عن رفضه لمبدأ "السلطة المقيدة للرئاسة"، "Restricted concept of the Presidency"، مشددًا على أهمية أن يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة من أجل تنفيذ دوره القيادي في توجيه البلاد وحمايتها، بما يتجاوز التقييدات الصارمة التي قد تحد من فاعلية المنصب [١].

بناءً على ذلك، يتضح أن حكم "ترامب ضد الولايات المتحدة" يترجم فكرة قانونية جوهرية، مفادها أن استقلالية السلطة التنفيذية تُعد عنصرًا أساسيًا لضمان فعالية الرئيس في أداء مهامه الدستورية، حيث شدد الحكم على أن هذه الاستقلالية ليست مجرد امتياز للرئيس، بل ضرورة دستورية تُمكّنه من ممارسة سلطاته الحيوية بمرونة وسرعة في مواجهة القضايا الوطنية والدولية. إذ يمنح هذا المبدأ الرئيس الحماية القانونية عند اتخاذه قرارات تنفيذية ترتبط بمصالح الدولة العليا، دون الخوف من التعرض لإجراءات قانونية قد تعرقل أدائه لوظيفته. وبالتالي، يُسهم الحكم في ترسيخ فهم جديد لدور السلطة التنفيذية، حيث يُعزّز قدرة الرئيس على القيام بمهامه بكفاءة، مع المحافظة على احترام الحدود الدستورية التي تحول دون أي تجاوز أو إساءة في استخدام السلطة.

ثالثاً: الموازنة بين الحصانة والمساءلة:

تمثل الموازنة بين الحصانة الرئاسية والمساءلة القانونية تحديًا مركزيًا في النظام الدستوري الأمريكي، إذ بينما يجب أن يتمتع الرئيس بحرية كافية لأداء وظائفه الدستورية دون الخوف من

)[1](Schlesinger, Arthur M. - A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House, Fawcett Crest Book, New York, 1967, p. 624.

الملاحقات القانونية، فإن هذه الحصانة يجب ألا تكون مطلقة بحيث تتيح له الإفلات من المساءلة في جميع الأفعال التي يقوم بها. ولا مراء في أن الهدف من هذا التوازن يتمثل في حماية فعالية الرئيس في أداء مهامه، مع الحفاظ على سيادة القانون وضمان إمكانية محاسبة الرئيس في حال تجاوز صلاحياته الدستورية أو ارتكاب أفعال خارج نطاق وظيفته الرسمية.

تؤكد المحكمة أن الرئيس، بصفته قائد السلطة التنفيذية، يتمتع بحصانة خاصة فيما يتعلق بالأفعال المرتبطة بممارسة صلاحياته الدستورية. ومع ذلك، فإن هذه الحصانة لا تمتد لتشمل الأفعال التي تقع خارج نطاق مهامه الرسمية؛ إذ يخضع الرئيس للمساءلة عن الأفعال الشخصية أو تلك الخارجة عن صلاحياته الدستورية، مثل أي مواطن آخر، والهدف من هذه الحصانة ليس إعفاء الرئيس من المسؤولية القانونية بصورة مطلقة، وإنما ضمان التوازن الدستوري الذي يمكّن الرئيس من أداء واجباته التنفيذية بفعالية دون عوائق قد تعرقل مهامه.

وبالتالي، تسعى المحكمة إلى الحفاظ على تصميم واضعي الدستور للسلطة التنفيذية، حيث تتيح الحصانة للرئيس العمل بحرية واستقلالية في تنفيذ مهامه الوطنية دون خوف من التبعات القانونية التي قد تعيق أدائه الوظيفي.

واستندت المحكمة إلى قضية Nixon v. Fitzgerald في عام ١٩٨٢ التي تلقي الضوء على هذا التوازن الحساس، فقد قررت المحكمة العليا أن الرئيس يتمتع بحصانة مطلقة من الدعاوى المدنية المتعلقة بأفعاله الرسمية أثناء فترة توليه المنصب، وقد استند هذا القرار إلى ضرورة تمكين الرئيس من أداء وظيفته بحرية ودون الخوف من التعرض للملاحقات القانونية التي قد تعيق اتخاذ القرارات الحاسمة. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الحصانة على الأفعال غير الرسمية أو الشخصية، مما يعني أن الرئيس لا يتمتع بحصانة كاملة إذا كانت الدعاوى تتعلق بأفعال خارج نطاق وظيفته الرسمية.

وفي المقابل، الحصانة لا تعني بالضرورة الإفلات من المساءلة، فالاستقلالية التنفيذية لا تتناقض مع مبدأ المساءلة القانونية، حيث تناولت المحكمة العليا في قضية Clinton v. Jones في عام ١٩٩٧، مسألة حصانة الرئيس عن الأفعال الشخصية "غير الرسمية". ففي هذه القضية، رفعت "باولا جونز" دعوى مدنية ضد الرئيس "بيل كلينتون"، مدعية أنه تحرش بها قبل توليه الرئاسة. رفضت المحكمة حجة "كلينتون" بأنه يتمتع بحصانة أثناء فترة ولايته، مما يدل على أن الحصانة الرئاسية لا تشمل الأفعال التي لا تتعلق بالوظيفة الرسمية للرئيس. هذا القرار يمثل توازنًا

بين الحصانة الرئاسية والحاجة إلى المساءلة، حيث لا يمكن للرئيس أن يفلت من المحاسبة على أفعاله غير الرسمية.

ففي قضية "United States v. Nixon" في عام ١٩٧٤، أكدت المحكمة العليا أن الحصانة التنفيذية لا تعني حماية الرئيس من الخضوع للتحقيقات الجنائية. في هذا الحكم، رفضت المحكمة ادعاء الرئيس "ريتشارد نيكسون" بأن الحصانة التنفيذية تمنحه الحق في الامتناع عن تقديم الأدلة المطلوبة في تحقيق جنائي. وقد أكدت على أن الرئيس، رغم تمتعه ببعض الحصانات التي تتيح له أداء مهامه الرسمية بكفاءة، يظل خاضعًا للقانون كأي مواطن آخر. وأوضحت المحكمة أن الحصانة التنفيذية تهدف إلى حماية مصالح الدولة العليا في القرارات الرسمية، لكنها لا تضمن للرئيس حصانة مطلقة من المساءلة أو التحقيقات الجنائية، مما يعكس التزام النظام الدستوري بمبدأ سيادة القانون.

هذا التوازن بين الحصانة والمساءلة يتوقف على عدة عوامل رئيسية، أبرزها طبيعة الأفعال التي قام بها الرئيس وما إذا كانت تدخل ضمن نطاق مهامه الرسمية. فإذا كانت الأفعال تتعلق بالصلاحيات الدستورية الحصرية للرئيس، مثل اتخاذ قرارات تنفيذية تندرج ضمن دوره كقائد للسلطة التنفيذية، تكون الحصانة مطلقة. لكن عندما تتجاوز الأفعال هذا النطاق، وتندرج ضمن مسائل شخصية أو تتعلق بأفعال لا ترتبط مباشرة بواجباته الدستورية، يصبح الرئيس عرضة للمساءلة القانونية. يعكس هذا التوازن التزام النظام القضائي بحماية استقلالية السلطة التنفيذية، مع الحفاظ على مبدأ المساءلة الذي يضمن عدم تجاوز الرئيس لحدود سلطاته الدستورية، بما يحقق سيادة القانون ويعزز الثقة في النظام الديمقراطي.

الفرع الثاني

إثارة مسئولية رئيس الولايات المتحدة الامريكية

في الميزان في ضوء البعد السياسي للمجتمع الأمريكي

تُعتبر مسؤولية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مسألة حساسة ومعقدة بالنظر إلى التركيبة السياسية والاجتماعية الفريدة للمجتمع الأمريكي. فالرئيس يحتل موقعًا مركزيًا ليس فقط كقائد للسلطة التنفيذية، بل أيضًا كشخصية سياسية محورية تتفاعل مع التيارات السياسية والاجتماعية المتنوعة، مما يضيف بُعدًا فريدًا لمفهوم الحصانة والمسؤولية الرئاسية. وتبرز أهمية إيجاد توازن دقيق بين استقلالية الرئيس في اتخاذ القرارات وتنفيذ مهامه الدستورية من جهة،

وبين المساءلة القانونية والسياسية من جهة أخرى، لضمان عدم تجاوز الصلاحيات الممنوحة له.

وبذلك نحاول الوقوف على كيفية جوانب حكم المحكمة العليا على دور ومسؤولية الرئيس، في ضوء البعد السياسي للمجتمع الأمريكي، من خلال إلقاء الظل على التفاعلات بين الحصانة الرئاسية والالتزامات السياسية والقانونية للرئيس في سياق الديمقراطية الأمريكية.

يتأثر الحكم الصادر عن المحكمة العليا بشأن الحصانة الرئاسية بالعديد من المتغيرات الجوهرية، من بينها الواقع السياسي واستقرار المجتمع، بالإضافة إلى الأبعاد المرتبطة بصلاحيات الرئيس في اتخاذ قرارات حاسمة لحماية الدولة. ففي ظل تزايد حدة الاستقطاب السياسي، تظهر تحديات جديدة في تحقيق التوازن بين تطبيق مبدأ المساءلة الرئاسية من جهة، والحفاظ على الاستقرار الوطني من جهة أخرى. وتكمن أهمية هذا التوازن في ضمان عدم تقييد قدرة الرئيس على ممارسة صلاحياته بحرية وفعالية في القضايا المتعلقة بأمن البلاد وسلامتها، مع الالتزام بالضوابط التي تمنع إساءة استخدام السلطة.

وبذلك، تسعى المحكمة العليا إلى صياغة أحكام تحقق هذا التوازن، آخذةً في الحسبان التطورات السياسية والاجتماعية وتأثيرها على متطلبات الأمن القومي، مما يعكس محاولتها للمواءمة بين الحصانة التنفيذية وضرورة المساءلة في إطار الديمقراطية الأمريكية. ويمكن التماس ذلك من خلال الاتي:

أولاً: انعكاسات الواقع السياسي على حكم المحكمة:

تشكل الأحكام المتعلقة بالقضايا الجنائية للرؤساء السابقين تحديًا كبيرًا لكل من النظام السياسي والقضائي، خاصة في ظل وجود مناخ سياسي متوتر، حيث لا تؤثر هذه الأحكام على الأفراد المعنيين بها فحسب، بل تفتح الباب لتساؤلات أعمق حول علاقة القضاء بالسياسة. وفي تقدرينا يمكن القول إن حكم المحكمة كان له أكثر من بعد سياسي:

يمكن أن يشير الحكم **من ناحية أولى**، إلى قلق ملموس من إمكانية استغلال الأحزاب السياسية أو الإعلام لهذا الحكم في أغراض سياسية، إذ تمثل القضايا الجنائية للرؤساء السابقين مادة غنية للنقاشات السياسية والمناوشات الحزبية. فضلا عن أن وسائل الإعلام قد تلعب دورًا في تصعيد تلك المناقشات، مما يزيد من الاستقطاب السياسي. مع ذلك، فإن الأحزاب السياسية المعارضة قد تستغل هذه الأحكام للتشكيك في نزاهة القيادة الرئاسية، خاصة في ظل الأجواء الانتخابية الساخنة، مما يعزز من استخدام النظام القضائي كأداة في المعارك السياسية.

من ناحية ثانية، يمكن أن يكون لهذا الحكم تأثير مزدوج على ثقة الجمهور في الحكومة والنظام السياسي. فمن جانب، قد يُنظر إلى الحكم كإثبات على أن الرئيس "ليس بمنأى عن المحاسبة"، مما قد يُعزز ثقة شريحة من الجمهور في التزام النظام القضائي بمبادئ العدالة والشفافية. بينما من جانب آخر، قد تُثير محاكمة رئيس سابق مخاوف بشأن احتمال توظيف الإجراءات القانونية لأغراض سياسية، مما قد يُضعف مكانة المؤسسة الرئاسية ويُسهم في تقويض ثقة المواطنين في النظام السياسي برمته. ولا شك أن هذا التوازن بين تعزيز الثقة أو تآكلها يعكس التحدي الذي تواجهه المحكمة في الحفاظ على المصلحة العامة، مع ضمان حماية الرئيس من الملاحقات المدفوعة بأهداف سياسية.

ومن ناحية ثالثة، يسعى الحكم إلى توفير حماية للرؤساء السابقين من الاستغلال السياسي للملاحقات القانونية، وذلك من خلال منحهم حصانة افتراضية عن الأفعال الرسمية التي قاموا بها أثناء توليهم المنصب. يؤكد الحكم على أن هذه الحصانة ضرورية لضمان استقلالية السلطة التنفيذية، بحيث لا يكون الرئيس عرضة للضغوط السياسية أو التهديد بالملاحقة القانونية بعد انتهاء ولايته. فبدون هذه الحماية، قد يتعرض الرئيس لضغوط تدفعه إلى التردد في اتخاذ قرارات حاسمة، أو حتى تجنُّب المسؤولية في قضايا تتطلب إجراءات صارمة، خوفًا من تداعيات قانونية قد تلاحقه بعد انتهاء فترة رئاسته.

وبذلك، يمثل هذا الحكم خطوة مهمة لضمان عدم استخدام النظام القضائي كوسيلة انتقام سياسي ضد الرؤساء السابقين، مما يعزز التوازن بين المساءلة والاستقلالية، ويمنح الرؤساء القدرة على أداء واجباتهم بثقة، دون خشية من التعرض لتهديدات قانونية مستقبلاً.

تؤكد المحكمة ذلك صراحة – في الحكم – بقولها أن الخطر الحقيقي يكمن في احتمالية أن يخضع كل رئيس لاحق لملاحقات قضائية انتقامية من قبل خلفائه، وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف دائم للسلطة التنفيذية ويجعلها عرضة للتجاذبات السياسية. وتلفت المحكمة الانتباه إلى أن بعض القوانين الفيدرالية، مثل المادة ٣٧١، التي تجرم التآمر بين شخصين أو أكثر لارتكاب جريمة ضد الولايات المتحدة أو الاحتيال عليها، قد تُستخدم بشكل واسع ضد الرؤساء السابقين إذا تم تفسيرها تفسيراً واسعاً.

وتحذر المحكمة من أن استمرار هذه الدورة من الملاحقات القضائية الانتقامية قد يؤدي إلى صراع سياسي دائم يهدد استقرار الحكومة الأمريكية، وهو تحديداً ما سعى واضعو الدستور

إلى تجنبه من خلال وضع نظام حصانة للرئيس، بهدف حماية استقرار السلطة التنفيذية وضمان استمرارها بعيدًا عن الضغوط الانتقامية والسياسية التي قد تخل بالتوازن الدستوري.

من ناحية رابعة، على الرغم من أن الحكم قد يمنح حماية في نطاق ضيق للأفعال الرسمية، إلا أن نظام الفصل بين السلطات والرقابة على السلطة التنفيذية ما يزال قائمًا، إذ نجد إمكانية مساءلة الرئيس سياسياً من خلال الكونغرس، مما ينفي الرؤية التي ترى أن الحكم يقوض الديمقراطية كليًا.

فمن جانب، يمتلك الكونغرس صلاحيات رقابية قوية على الرئيس، لعل أبرزها قدرة الكونغرس على إجراءات العزل "impeachment" في حالة ثبوت تورط الرئيس في سلوكيات غير قانونية أو خيانة للقسم. هذه الصلاحية تعتبر أداة دستورية قوية يمكن استخدامها لضمان مساءلة الرئيس في حالات الانتهاكات الجسيمة، وهو ما يضمن التوازن بين فروع السلطة.

ومن جانب أخر، لا يعتبر الكونغرس والمحاكم الجهات الوحيدة المسؤولة عن الرقابة على الرئيس، إذ يشكل الإعلام والمجتمع المدني والجمهور أدوات فعالة لمساءلة الرئيس، حتى في حالة وجود حصانة، يبقى الرئيس عرضة للضغوط السياسية والشعبية التي قد تقوده إلى العزل أو الاستقالة في حالات قصوى.

وبناء على ذلك فإن هناك مبالغة في التهديدات المستقبلية، من أن حكم المحكمة سيجعل الرؤساء يتصرفون بحرية تامة دون خوف من العواقب، حيث يتمتع النظام الأمريكي بهياكل رقابية قوية تحكم عمل الرئيس، والمحكمة لم تلغِ هذه الهياكل، بل تحمي الرئيس في الأفعال الرسمية المرتبطة بمهامه الدستورية فحسب.

ومن ناحية خامسة، هناك مغايرة بين ترجمة قرارات المحكمة العليا للاتجاهات والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في الدولة، وبين ترجمة قرارات المحكمة لإرادة الحزب الحاكم أو الأيديولوجية الخاصة بالحزب الذي ينتمي إليه أغلبية قضاة المحكمة.

حيث ينصرف الأمر الأول – ترجمة الاتجاهات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – إلى القول بأن المحكمة العليا ليست منعزلة عن السياق العام في الدولة، وحينما تتخذ المحكمة قرارات، فهي لا تعمل في فراغ، بل تأخذ في الاعتبار البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحيط بها. وهذا قد يشمل مراعاة اتجاهات الرأي العام، وتوجهات المجتمع بشكل عام.

وهذا يعني أن المحكمة يجب ألا تكون أداة لتحقيق إرادة شخصية أو إرادة فصيل سياسي معين، بل ينبغي أن تعمل ككيان مستقل يستجيب للتطورات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي قد تتطلب تحديثات في التفسير القانوني والدستوري. ومن هذا المنطلق، تسعى المحكمة إلى اتخاذ قرارات تتماشى مع المصلحة العامة وتحقق العدالة الاجتماعية، وذلك في ظل التوجهات السائدة والمتغيرة. هذا الاستقلال القضائي يضمن أن تكون القرارات مستندة إلى مبادئ الدستور ومتطلبات المجتمع، وليس إلى مصالح سياسية محدودة، مما يعزز الثقة في نزاهة النظام القضائي وقدرته على الاستجابة الفعالة للتحديات المعاصرة.

فعلى سبيل المثال حينما اتخذت المحكمة قرار تاريخي في قضية "براون ضد مجلس التعليم" عام ١٩٥٤، وقضت بأن الفصل العنصري في المدارس غير دستوري، نجد أنه جاء مترجم للتغيرات الاجتماعية والسياسية الضخمة التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية، خاصة مع صعود حركة الحقوق المدنية وزيادة المطالب بالمساواة والعدالة الاجتماعية. وبالتالي لم يكن القرار مجرد ترجمة لنصوص دستورية ثابتة، بل كان استجابة للظروف الاجتماعية الضاغطة التي تطلبت مراجعة المبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة [١].

أما الأمر الثاني – وهو ترجمة إرادة الحزب الحاكم – فيشير إلى أن تصبح المحكمة أداة تعكس إرادة الحزب الحاكم أو الأغلبية السياسية المسيطرة، وهو ما يشكل تهديدًا كبيرًا لاستقلالية المحكمة. فمثل هذا التوجه يحيد المحكمة عن دورها المستقل، ويحولها إلى أداة سياسية تخدم مصالح الحزب الحاكم بدلاً من الالتزام بالدفاع عن الدستور وضمان العدالة لكافة الأطراف.

والحقيقة أن المحكمة العليا تضطلع بدورًا محوريًا في النظام السياسي والاجتماعي، حيث يتعين عليها تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على استقلاليتها القضائية والاستجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمكن القول إن المحكمة المستقلة هي تلك التي تعمل ضمن الإطار الدستوري مع مراعاة الظروف المجتمعية المتغيرة، مما يعزز من قدرتها على

---

(١) قررت المحكمة العليا في هذه القضية:

"The Equal Protection Clause of the Fourteenth Amendment to the United States Constitution prohibits states from segregating public school students on the basis of race. This marked a reversal of the "separate but equal" doctrine from Plessy v. Ferguson that had permitted separate schools for white and colored children provided that the facilities were equal" Brown v. Board of Education of Topeka, 347 U.S. 483 (1954).

تحقيق المصلحة العامة وحماية المبادئ الدستورية. في المقابل، المحاكم التي تخضع لتأثير الحزب الحاكم أو الأغلبية الأيديولوجية تفقد استقلالها، مما يجعلها أداة لتحقيق مصالح سياسية ضيقة على حساب العدالة الدستورية. هذا الانحياز يؤثر سلبًا على التوازن الديمقراطي ويضعف ثقة الجمهور في النظام القضائي.

ولعل تحليل مفردات الحكم يتبين لنا أن المحكمة كانت تقترب من ترجمة الاتجاهات والأوضاع الاجتماعية والسياسية في الدولة، والذي يمكن رصده من خلال الاتي:

١- يتضح من قرار المحكمة بإعادة القضية لمحكمة المقاطعة أنها تتبنى نهجًا حذرًا يأخذ في الاعتبار الإطار الاجتماعي والسياسي الأوسع في الولايات المتحدة. حيث نجد أن إعادة القضية يشير إلى أن المحكمة تدرك حساسية اتخاذ قرار نهائي حول الحصانة في ظل المناخ السياسي الحالي، ما يعكس وعيها بأن اتخاذ قرارات في مسائل سياسية حساسة قد تكون له تبعات على الثقة في النظام القضائي ككل. ولا شك أن هذا التوجه يعكس اعتراف المحكمة بأنها ليست منعزلة عن البيئة المحيطة، بل تعمل ضمن إطار متغير يؤثر على رؤيتها للعدالة والمسؤولية الرئاسية.

٢- تسعى المحكمة من خلال قرارها إلى وضع حدود دقيقة تفصل بين الأفعال الرسمية للرئيس والأفعال ذات الطابع السياسي. حيث يظهر هذا التوجه في تردد المحكمة تجاه تصنيف تصرفات معينة، مثل محاولات ترامب التأثير على مسؤولي الولايات أو تحفيز الجماهير، كأفعال رسمية. ولا مراء في أن هذا الحذر يشير إلى حرص المحكمة على عدم توسيع نطاق الحصانة الرئاسية ليشمل الأفعال التي تتداخل مع الأجندة السياسية للرئيس.

وهو ما يتضح أيضا من خلال موقفها، من منبر السلطة "Bully Pulpit"، حيث حرصت على عدم السماح باستخدامه كذريعة تبرر منح حصانة لأفعال قد تخرج عن الإطار الرسمي لمهام الرئيس. هذه الرؤية تعكس فهماً عميقاً لأهمية الفصل بين حرية الرئيس في الخطاب العام وضرورة تجنب تحويل هذه الحرية إلى غطاء لتحركات سياسية شخصية قد تؤثر على استقرار النظام السياسي.

٣- يعكس قرار المحكمة رغبة واضحة في حماية استقلالية القضاء ومنع إقحامه في السياسة؛ ويظهر ذلك من خلال عدم تصنيفها لبعض الأفعال كأفعال رسمية، من جانب. وحرصها على التوازن بين المساءلة والحصانة، بحيث تكون الحصانة وسيلة لحماية

الأدوار الرسمية، وليست آلية تتيح للرؤساء تجاوز القانون، من جانب أخر. وتؤكد المحكمة – في الواقع – بهذا التوجه على أنها كيان مستقل يسعى إلى تحقيق العدالة وتطبيق القانون بعيداً عن التوجهات السياسية المتقلبة.

ولذلك يطرح هذا الحكم العديد من التساؤلات الجوهرية، في ضوء مراعاة الابعاد السياسية والقانونية لقرار المحكمة:

هل رأت المحكمة أن الواقع السياسي القائم يتطلب تجنب وقوع اضطرابات أو نزاعات بين الحزبين الرئيسيين وذلك نظراً لأن استقرار النظام السياسي كان معرضاً للخطر؟

هل ثقل الحزب الجمهوري في المشهد السياسي كان من شأنه أن تخشي المحكمة حدوث اضطرابات في البلاد مما دفعها إلى اتخاذ موقف يهدف إلى تجنب إثارة مسؤولية رئيس الدولة؟

هل اعتبرت المحكمة أن فوز الرئيس "بايدن" يمثل بداية لعهد جديد من الاستقرار السياسي، وبالتالي تجنبت إثارة مسألة المسؤولية الرئاسية خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تفاقم التوترات والاضطرابات؟

هل راعت المحكمة الاعتبارات السياسية بأقصى درجة ممكنة، وذلك على حساب النظر في الأبعاد القانونية بشكل كامل، مما أثر على تكوين عقيدتها القانونية في الحكم؟

ثانياً: حماية استقرار المجتمع:

يعتبر الرئيس الأمريكي مسؤولاً عن الحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته من التهديدات الداخلية والخارجية، مما يجعله يتمتع بسلطات استثنائية تمكنه من اتخاذ قرارات حاسمة في الأوقات الحرجة. تتطلب مصلحة المجتمع وجود سلطة تنفيذية قوية تستطيع التصرف بسرعة وحسم في مواجهة الأزمات، هذه المسؤولية تفرض على الرئيس اتخاذ إجراءات سريعة، مما يعزز أهمية وجود سلطة تنفيذية تتمتع بالحرية الكافية للتحرك في الأوقات الطارئة.

على سبيل المثال، في حالات الطوارئ القومية، يملك الرئيس سلطة إعلان حالة الطوارئ واتخاذ تدابير خاصة لضمان سلامة الأمة. هذه الصلاحيات تأتي من الحاجة إلى حماية المجتمع من التهديدات المفاجئة مثل الكوارث الطبيعية، والهجمات الإرهابية، أو الأزمات الصحية. مثلما حدث في أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث قام الرئيس "جورج بوش" باتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة لحماية البلاد من تهديدات إرهابية متزايدة. تضمنت هذه الإجراءات تفعيل صلاحيات الرئيس في مجال الأمن القومي، بما في ذلك تنفيذ سياسات الدفاع والهجمات الوقائية ضد الجهات التي تشكل تهديدًا للأمن القومي.

كما نجد أيضاً القوانين الفيدرالية، مثل قانون الطوارئ الوطنية ١٩٧٦، تمنح الرئيس القدرة على اتخاذ تدابير استثنائية لحماية المجتمع، بشرط أن تكون هذه الإجراءات متوافقة مع المصلحة العامة. هذه الصلاحيات تساعد في تعزيز استقرار البلاد في الأوقات الحرجة، حيث يستطيع الرئيس تنفيذ سياسات فورية دون الحاجة إلى المرور بالعمليات التشريعية الطويلة.

لكن هذه الصلاحيات يجب أن تتوازن مع حماية حقوق الأفراد وضمان عدم استغلال السلطة. ولذلك، تتطلب القوانين الفيدرالية والقرارات القضائية رقابة دقيقة على الإجراءات الرئاسية لضمان أن تُستخدم الصلاحيات التنفيذية فقط لحماية المجتمع، وليس لتحقيق مصالح سياسية أو شخصية.

وبالتالي، يتطلب استقرار المجتمع وجود رئيس يتمتع بالصلاحيات الكافية لحماية الدولة وضمان أمنها. لكن هذه الصلاحيات يجب أن تمارس بحذر لضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد أو تجاوز حدود السلطة.

ثالثاً: حرص المحكمة على ألا تكون مساءلة الرئيس من شأنها تهيبه في اتخاذ قرارات حاسمة لضمان سلامة البلاد:

تشكل الملاحقة الجنائية لرئيس الدولة تهديدًا كبيرًا لفعالية الحكومة واستقلالية السلطة التنفيذية. فالرئيس الأمريكي يتمتع بصلاحيات واسعة تتيح له إدارة الحكومة واتخاذ القرارات الحاسمة التي تتعلق بالأمن القومي، السياسة الخارجية، والشؤون الداخلية. ومع ذلك، فإن الملاحقة الجنائية قد تؤثر سلبًا على قدرة الرئيس في اتخاذ قرارات جريئة خوفًا من التبعات القانونية.

أكدت المحكمة العليا في قضية United States v. Nixon عام ١٩٧٤، على أن الملاحقة الجنائية لرئيس بسبب تصرفات رسمية قد تؤثر بشكل كبير على قراراته وسلطاته التنفيذية، مقارنة بمجرد السعي للحصول على أدلة في حوزته. وكانت تتعلق بمحاولة الرئيس "ريتشارد نيكسون" استخدام حصانته التنفيذية لمنع تسليم أشرطة تسجيل تتعلق بفضيحة "ووترغيت". رفضت المحكمة العليا حجة نيكسون، مؤكدة أن الحصانة التنفيذية ليست مطلقة، وأنها لا تعفي الرئيس من الامتثال لأوامر المحكمة في القضايا الجنائية. وأوضحت المحكمة أن مبدأ فصل السلطات لا يحمي الرئيس من التحقيقات الجنائية في الأفعال غير الرسمية.

كما رأت المحكمة في قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة" أن الخطر من ملاحقة الرئيس جنائياً يشبه إلى حد كبير – بل يفوق – ما دفع المحكمة العليا إلى الاعتراف بالحصانة الرئاسية

المطلقة من المسؤولية عن الأضرار المدنية – في قضية Fitzgerald – وما يستتبع من أن الرئيس قد يتردد في اتخاذ الإجراءات الجريئة والمطلوبة من السلطة التنفيذية المستقلة. وبذلك فإنه إذا كانت الحصانة الرئاسية من المسؤولية المدنية معترف بها لمنع الرئيس من التردد في اتخاذ قراراته، فإن الخوف من الملاحقات الجنائية يشكل رادعاً أكبر من دعاوى التعويضات المدنية، حيث إن المحاكمة الجنائية وما يصاحبها من توبيخ علني من شأنها أن تشوش على قرارات الرئيس وتجعله أكثر حذراً، مما قد يعوق اتخاذ قرارات حيوية للبلاد.

وبذلك نجد أن المحكمة العليا شددت على أن الخطر من الملاحقات الجنائية قد يجعل الرئيس أكثر حذرًا في اتخاذ القرارات التي قد تكون ضرورية لحماية البلاد، خاصة أنه قد يتردد في اتخاذ قرارات صارمة تتعلق بالأمن القومي أو السياسات الخارجية، وهو ما يثر على استجابة الحكومة للأزمات الطارئة وتعيق قدرتها على حماية المجتمع.

ونخلص من ذلك إلى أن المحكمة العليا الامريكية تسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين مبدأ الحصانة الرئاسية ومسؤولية الرئيس في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة. وفي هذا الإطار، تأخذ المحكمة بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها المؤسسات الديمقراطية وتأثير التوجهات العامة في الشارع السياسي. فالقرارات القضائية المتعلقة بمسألة الحصانة لا تتعلق فقط بتفسير النصوص الدستورية أو القوانين، بل تتداخل معها اعتبارات أوسع تتعلق بالحفاظ على استقرار النظام السياسي والاقتصادي وتجنب أي اضطرابات اجتماعية قد تنجم عن المساءلة الرئاسية. لذلك، تحرص المحكمة على موازنة هذه الأبعاد المتشابكة، حيث تسعى لحماية المبادئ الدستورية والحقوق الفردية، وفي الوقت ذاته، تأخذ بعين الاعتبار المناخ السياسي والاجتماعي القائم الذي قد يتأثر بشكل مباشر بأي قرارات تتعلق بمسؤولية الرئيس أو حصانته.

الخاتمة

يعتبر حكم المحكمة العليا في قضية "Trump v. United States" نقطة تحول بارزة في تأصيل مفهوم الحصانة الرئاسية وحدود السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الأمريكي. فقد سلطت هذه القضية الضوء على الأهمية الحاسمة لتحديد مدى خضوع الرئيس السابق للمساءلة الجنائية عن الأفعال التي ارتكبها أثناء فترة ولايته، ومدى استمرارية هذه المساءلة القانونية بعد انتهاء فترة ولايته.

طرح الحكم في هذه القضية تحديات قانونية ودستورية جوهرية تتعلق بتحديد حدود الحصانة الرئاسية وتوازن السلطات في النظام الأمريكي. ويعكس هذا الحكم تعقيد العلاقة بين ضرورة حماية الرئيس من التدخلات السياسية، وبين الحاجة إلى محاسبة المسؤولين المنتخبين على أفعالهم. وفي إطار الحكم، وضعت المحكمة أساسًا لتفسير حدود الحصانة الرئاسية، مما يلقي الضوء على الإطار الذي يمكن من خلاله التعامل مع القضايا الجنائية المحتملة ضد رؤساء سابقين.

وقد انتهت المحكمة العليا إلى "أنه بموجب البنية الدستورية لفصل السلطات، يحق للرئيس السابق الحصول على حصانة مطلقة من الملاحقة الجنائية عن الأفعال ضمن سلطته الدستورية النهائية والحاسمة. كما يحق له الحصول على حصانة افتراضية على الأقل من الملاحقة عن جميع أفعاله الرسمية. ومع ذلك، لا توجد حصانة عن الأفعال غير الرسمية".

تتشابه قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة" مع السوابق القضائية مثل قضية "Nixon v. Fitzgerald" وقضية "United States v. Nixon" وقضية "Clinton v. Jones" في تأكيدها على أن الحصانة الرئاسية ليست مطلقة. فقد أيدت المحكمة العليا في هذه السوابق مبدأ المساءلة الرئاسية، مشيرة إلى أن الامتيازات الرئاسية لا يمكن استخدامها كذريعة لتجنب المسؤولية القانونية بالكامل. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة في قضية "Clinton v. Jones" بأن الحصانة الرئاسية تغطي الأفعال الرسمية فحسب، بينما تظل الأفعال الشخصية خارج نطاقها، وهو مبدأ تبنته المحكمة أيضًا في قضية "ترامب" حيث أكدت أن الحصانة لا تشمل الأفعال التي لا ترتبط مباشرة بالمهام الرسمية للرئيس. كذلك، جاء في حكم "United States v. Nixon" أن الامتياز التنفيذي للرئيس لا يتيح له حجب الأدلة الضرورية في القضايا الجنائية، وهو ما اعتمدته المحكمة في قضية "ترامب".

على الرغم من هذا التشابه، إلا أن هناك فوارق رئيسية بين قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة" والسوابق القضائية السابقة، حيث تضمنت قضية "ترامب" بُعدًا جديدًا يتعلق بحصانة الرئيس السابق من الملاحقة الجنائية عن أفعال ارتكبها خلال فترة رئاسته. ففي قضية " Nixon v. Fitzgerald"، ركزت المحكمة على المسؤولية المدنية ومدى الحماية الممنوحة للرئيس في الأفعال الرسمية التي تقع ضمن "النطاق الخارجي" لمهامه الرسمية. أما في قضية ترامب، فقد تناولت القضية مسؤولية جنائية تتعلق بتصرفات قام بها الرئيس السابق خارج نطاق واجباته الرسمية، مما دفع المحكمة إلى توضيح أن الحصانة الجنائية ليست جزءًا من الحماية التي يمنحها الدستور للرئيس بعد انتهاء ولايته.

كما تتباين قضية "ترامب" عن "United States v. Nixon"، التي تمحورت حول الامتياز التنفيذي فيما يتعلق بحجب الأدلة، حيث تركز قضية ترامب على محاسبة الرئيس السابق جنائيًا، وهو مسار جديد في النظام القضائي الأمريكي. ويعكس هذا الحكم تطورًا في توجهات المحكمة نحو مساءلة الرؤساء السابقين حتى بعد مغادرتهم المنصب، مما يشكل سابقة مهمة في النظام الدستوري والقانوني الأمريكي.

تبرز قضية "ترامب ضد الولايات المتحدة" أبعادًا جديدة في فهم وتطبيق مفهوم الحصانة الرئاسية، حيث تمثل خطوة حاسمة في تحديد حدود هذه الحصانة، خاصةً فيما يتعلق بالأفعال الجنائية التي قد يرتكبها الرئيس خلال فترة ولايته، ومدى مسؤوليته عنها بعد انتهاء ولايته. وقد أظهرت قرارات المحاكم في هذه القضية التزام القضاء بمبدأ سيادة القانون، مؤكدة استقلاله في محاسبة المسؤولين الحكوميين دون تمييز، حتى وإن كانوا رؤساء سابقين.

وفي ضوء السوابق القضائية، يتضح أن مبدأ الحصانة لا يمكن استخدامه لحماية الرؤساء من المحاسبة عن الأفعال التي تتعارض مع القوانين العامة أو تضر بالديمقراطية وسيادة القانون. تعيد هذه القضية تأكيد أن الحصانة الرئاسية في النظام القانوني الأمريكي ليست مطلقة، بل تقتصر على الأفعال الرسمية التي تندرج ضمن المهام الدستورية للرئيس.

ولا مراء في أن الحصانة الرئاسية تُعد أداة قانونية هامة لضمان استقلال الرئيس في ممارسة مهامه الرسمية دون تدخلات تعرقل أداء دوره، لكنها تثير تساؤلات جوهرية حول كيفية وضع القيود الملائمة عليها، حيث يشغل الرئيس في النظام الأمريكي منصبًا يتسم بطبيعة حاسمة وتأثير بالغ على الأمن القومي والسياسات العامة، مما يستدعي توفير مستوى من الحماية يمكّنه من اتخاذ قرارات حساسة دون الخوف من الملاحقات القانونية أثناء أو بعد فترة ولايته. ومع ذلك،

يجب أن تقتصر هذه الحماية على الأعمال التي تقع ضمن نطاق واجباته الرئاسية، دون أن تشمل الأعمال الشخصية أو تلك التي تتجاوز حدود المنصب.

لذلك، أشارت السوابق القضائية إلى أن الحصانة الرئاسية تتطلب توازنًا دقيقًا بين منح الرئيس السلطة اللازمة للقيام بمهامه، وبين تجنب استخدامها كوسيلة لتفادي المحاسبة. إذ إن الحصانة المطلقة قد تفتح الباب أمام استغلال السلطة الرئاسية في أمور تخالف القانون أو تتعارض مع المصلحة العامة، ما لم تكن هناك حدود واضحة لهذه الحصانة. ولهذا، فإن استبعاد الأفعال الشخصية من نطاق الحصانة يضمن إمكانية المحاسبة عن أي تجاوزات، كما يحمي النظام الديمقراطي من الانحرافات التي قد تنشأ نتيجة للإفراط في الحماية.

تُعد الحصانة الرئاسية أداة حيوية لحماية الرئيس الأمريكي من التدخلات السياسية والقضائية التي قد تعيق أداءه لواجباته الدستورية. ومع ذلك، فإن التمييز بين الأفعال الرسمية وغير الرسمية للرئيس يمثل تحديًا قانونيًا ذا تأثير كبير على كيفية تطبيق هذه الحصانة. ففي بعض الحالات، قد تتداخل الأفعال الرئاسية مع المصالح الشخصية أو السياسية، مما يجعل التفرقة بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي أمرًا حاسمًا لتحقيق العدالة وضمان مبدأ سيادة القانون.

يعكس تمييز المحكمة العليا بين الأفعال الرسمية، التي تتطلب حماية الحصانة الرئاسية، والأفعال غير الرسمية التزام القضاء بتحقيق توازن دقيق بين حماية الرئيس من الملاحقات التي قد تؤثر سلبًا على أدائه، وضمان عدم استغلال السلطة الرئاسية للتهرب من المساءلة القانونية. تبرز أهمية هذا التمييز في تعزيز ثقة المواطنين بالنظام القضائي والدستوري، حيث يجب أن يشعر الجميع بأن الرئيس، كأي مواطن آخر، خاضع للقانون فيما يتعلق بأفعاله غير المرتبطة بوظيفته الرسمية.

والواقع أنه يبرز من خلال تحليل المحكمة لمسألة الحصانة الرئاسية، أن الحصانة الرئاسية لا يُمكن النظر إليها كحصانة مطلقة تُمنع من خلالها مساءلة الرئيس عن أفعاله التي قد تُعتبر خارجة عن نطاق وظيفته الرسمية، ولعل ذلك تأكد حين رفضت المحكمة نظرية ترامب التي تزعم حصانة مطلقة للرئيس، مؤكدةً أن الرئيس، كأي مواطن آخر، يجب أن يخضع للقانون إذا ارتكب أفعالاً تُعتبر مخالفة للقوانين الجنائية، حتى وإن كان في منصب الرئاسة. كما أوضحت المحكمة أن العزل والإدانة من مجلس الشيوخ – والتي تعتبر من أدوات المسئولية السياسية – لا يُعدّان شرطاً مسبقاً لإخضاع الرئيس للمساءلة الجنائية، بل هما عمليتان

منفصلتان لهما أغراض مختلفة. ولا مراء في أن هذا الموقف يعكس رغبة المحكمة في تحقيق التوازن بين حماية المنصب الرئاسي من التدخلات السياسية وضمان ألا يتحول إلى درع للتهرب من المحاسبة.

تناولت المحكمة الانتقادات المقدمة من القضاة المعارضين، مثل غياب نص صريح في الدستور يمنح الرئيس حصانة كاملة وانتقاد الحكم بأنه يضع الرئيس فوق القانون. وردت المحكمة بأن الحصانة تستند إلى مبادئ ضمنية أساسية في الدستور، مثل مبدأ فصل السلطات، وتعتبر ضرورية للحفاظ على توازن القوى. وبذلك، تقدم المحكمة رؤية قانونية تعتمد على التفسيرات الدستورية التي تضمن مساءلة الرئيس عن أفعاله الخارجة عن إطار الوظيفة الرسمية، مع الحفاظ على استقلالية منصب الرئاسة.

يعكس هذا الحكم موقف المحكمة العليا الذي يسعى إلى حماية استقلالية السلطة التنفيذية في مواجهة التدخلات القانونية المفرطة، مع المحافظة على مبدأ المساءلة واحترام سيادة القانون. إن التفسير الذي قدمته المحكمة للحصانة الرئاسية ليس فقط دفاعاً عن حدود الصلاحيات الرئاسية، بل هو أيضًا تجسيد للفصل بين السلطات وضمان عدم التعدي على الحقوق الدستورية المكفولة لجميع المواطنين، بغض النظر عن مناصبهم.

إضافةً إلى ذلك، يكشف الحكم عن جدل عميق حول استقلالية القضاء الأمريكي ومدى تأثره بالتوجهات الأيديولوجية للقضاة. فقد أظهرت الانقسامات الواضحة بين القضاة الليبراليين والمحافظين حول هذه القضية مدى التأثير الذي قد تلعبه التوجهات السياسية في توجيه قرارات المحكمة العليا، ما يعزز المخاوف من احتمالية تحيز القضاء. وإذا كانت هذه المخاوف ليست جديدة، إلا أنها أصبحت أكثر وضوحًا في إطار قضايا محورية تتعلق بالرؤساء السابقين – ومنها بصفة خاصة القضية محل الدراسة – حيث ترافق هذه القضايا توجهات نحو استقطاب سياسي، ويصبح من الصعب الحفاظ على ثقة الشعب في نزاهة واستقلالية السلطة القضائية، مما يفرض تحديًا مستمرًا على النظام القضائي الأمريكي.

ولعل هذا الحكم قد حفز نقاشًا على مستوى الكونغرس حول الحاجة إلى تشريعات جديدة لضمان عدم إساءة استخدام الحصانة الرئاسية. فقد أُعيد طرح مشروع قانون "لا ملوك" كإجراء للحد من الحصانة المطلقة التي قد يتمتع بها الرئيس، وتأكيدًا على مبدأ المساواة أمام القانون. ويمثل هذا المشروع خطوة نحو تعزيز مبدأ الشفافية وضمان أن الرئيس، مهما كان مركزه أو

سلطاته، خاضع للمساءلة إذا تجاوز القانون، وهو أمر حيوي للحفاظ على نزاهة الديمقراطية الأمريكية.

وعلى الرغم من أن مشروع قانون "لا ملوك" يعزز مبدأ سيادة القانون ويؤكد أنه لا أحد فوق القانون، إلا أن هناك مخاوف من أن إهدار مبدأ الحصانة الرئاسية قد يؤدي إلى توجيه العملية القانونية ضد الرئيس، مما قد يجعله عرضة للاستهداف من قبل خصومه السياسيين بمجرد انتهاء فترة حكمه من ناحية أولى. وقد يضع هذا القانون قيودًا على قدرة الرئيس على اتخاذ قرارات جوهرية، خاصة فيما يتعلق بالأمن القومي، خوفًا من الملاحقة القضائية لاحقًا، وهو ما قد يؤثر على الاستجابة للأزمات بفعالية من ناحية ثانية. فضلاً عن إمكانية النظر إلى أن التدخل في الحصانة الرئاسية يمثل انتهاك للإرادة الشعبية التي اختارت الرئيس، مما يثير تساؤلات حول احترام الديمقراطية.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الحكم يتجاوز الاعتبارات القانونية البحتة، ليكشف عن تأثيرات الواقع السياسي وترجمته من قبل المحكمة العليا. فعندما تتدخل المحكمة العليا بقرارات في توقيت حساس، مثل فترة ما قبل الانتخابات الرئاسية، يمكن أن يُفسر ذلك كتوجه نحو ترجمة الواقع السياسي بشكل يوازن بين الاستقلال القضائي ومتطلبات النظام السياسي. يظهر هذا بوضوح عندما تأخذ المحكمة بالاعتبار التأثيرات المحتملة لقراراتها على المناخ السياسي ومستقبل التوازن بين السلطات، ما يبرز دورها الفاعل في توجيه البنية القانونية بما يتماشى مع البيئة السياسية المحيطة.

علاوة على ذلك، يُعد قرار المحكمة العليا امتدادًا للمبادئ التي سبق أن أرستها في قضايا الحصانة الرئاسية، إذ لا يختلف كثيرًا عن تلك السوابق من ناحية. كما أن هذا النهج ليس غريبًا على المحكمة العليا، إذ سبق لها أن اتخذت قرارات تعكس تغييرات اجتماعية هامة في المجتمع، مثل حكمها في قضية "براون ضد مجلس التعليم" عام ١٩٥٤، الذي اعُتبر ترجمة مباشرة للواقع الاجتماعي المتغير نحو إنهاء التمييز العنصري، اضطلعت المحكمة من خلاله بدورًا رئيسيًا في دعم حركة الحقوق المدنية وتطبيق مبادئ المساواة من ناحية أخرى.

بالتالي، يبرز الحكم هنا كوسيلة لفهم ديناميكيات الحصانة الرئاسية وتفسير حدودها. فالمحكمة العليا، من خلال هذا الحكم، وضعت معايير توازن بين حماية الرئيس أثناء أدائه للمهام الرسمية وضمان مساءلته عن أي أفعال خارج نطاق صلاحياته الدستورية. وقد عكست هذه المعايير التزام المحكمة بدعم النظام الديمقراطي واستقلالية السلطة التنفيذية من جهة، مع الحفاظ

على المساءلة واحترام سيادة القانون من جهة أخرى، في إطار يعزز ثقة الشعب الأمريكي في مؤسسات الحكم.

يُعتبر التوازن بين الحصانة الرئاسية والمساءلة القانونية أحد الأطر الأساسية في دعم الاستقرار المجتمعي والسياسي في الولايات المتحدة، حيث يسمح للرئيس بالتركيز على أداء مهامه بكفاءة ودون خوف من الملاحقات القضائية غير الضرورية. لكن هذا التوازن لا يعني إلغاء المساءلة القانونية كليًا، بل يقتضي تحديدًا دقيقًا لنطاق الحصانة بحيث تشمل الأفعال المرتبطة فقط بالصلاحيات الرسمية للرئيس، مع إبقاء باب المحاسبة مفتوحًا للأفعال التي تتجاوز حدود هذه الصلاحيات.

وفي ضوء الاعتبارات والتوازنات المتعلقة بالحصانة الرئاسية أضحي من الضروري وجود قانون يسعى لتحقيق التوازن بين تقرير الحصانة الرئاسية للأفعال الرسمية والحفاظ على مبدأ المساءلة القانونية. يتضمن هذا المشروع المقترح ما يلي:

أولاً: تحديد معايير دقيقة لما يُعتبر من "الأفعال الرسمية" لرئيس الدولة، مع التركيز على ما ينتمي إلى نطاق الواجبات الدستورية والدور التنفيذي بشكل مباشر. وينبغي أن يكون هذا التحديد مستندًا إلى أعمال تساهم في أداء المهام الرئاسية أو تنفيذ السياسات العامة، وليس لأغراض شخصية أو سياسية ضيقة.

ثانياً: إدراج استثناءات واضحة للجرائم الجسيمة، مثل التلاعب بالانتخابات أو الجرائم التي تنتهك حقوق الإنسان، بحيث لا يتمتع الرئيس بحصانة من الملاحقة الجنائية إذا تم ارتكاب هذه الجرائم في إطار عمله الرسمي، وتستند هذه الاستثناءات إلى ضرورة احترام حقوق الأفراد والديمقراطية، بغض النظر عن منصب المسؤول.

ثالثاً: السماح بإجراء – أو توسعة – رقابة برلمانية على الأفعال الرئاسية، بحيث يتمكن الكونغرس من مراجعة قرارات الرئيس إذا اشتُبه في أنها تتجاوز الصلاحيات التنفيذية الممنوحة دستوريًا، من خلال مراجعات دورية أو طلب تقارير مفصلة حول قرارات رئيسية.

رابعاً: وضع إطار للمحكمة المختصة بتصنيف الأفعال الرئاسية قبل الشروع بأي ملاحقة قانونية، لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع المعايير الموضوعة للأفعال الرسمية أم لا.

خامساً: أن ينص القانون على أن الوضع الخاص بالحصانة فور انتهاء ولاية الرئيس، ونطاق هذه الحصانة عن الأفعال المرتبطة مباشرة بوظيفته الرسمية، بينما تظل الأفعال الشخصية أو التي تخرج عن نطاق الوظيفة الرسمية خاضعة للمساءلة القانونية.

بهذا، تبقى قضية الحصانة الرئاسية نقطة محورية في تطور النظام القانوني والدستوري الأمريكي، مما يبرز أهمية تحديث الأطر القانونية لمواجهة التحديات المعاصرة.

إن استقرار النظام الديمقراطي الأمريكي يعتمد على ضمان الفصل بين السلطات، وتحقيق التوازن بين استقلالية السلطة التنفيذية واحترام سيادة القانون. ويتطلب ذلك إجراءات مستمرة لتطوير النظام القانوني بما يتوافق مع التغيرات السياسية والاجتماعية، بما يعزز الثقة في المؤسسات الدستورية ويحقق توازنًا دائمًا بين الحصانة والمساءلة.

المراجع

أولا: المراجع العربية والانجليزية:

الدكتور أحمد كمال أبو المجد، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الامريكية والاقليم المصري، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠.

الدكتور هشام محمد فوزي، رقابة دستورية القوانين بين أمريكا ومصر مع تحليل الأحكام الدستورية في البلدين، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

دكتور محمد فتوح محمد عثمان، الاختصاص التنفيذي لرئيس الدولة في النظام الفيدرالي دراسة مقارنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

Beermann, Jack M. "An Inductive Understanding of Separation of Powers." Administrative Law Review, vol. 63, no. 3, 2011.

Cole, David. "The Liberal Legacy of Bush v. Gore." Georgetown Law Journal, vol. 94, 2006.

Graber, Mark A. "The Nonmajoritarian Difficulty: Legislative Deference to the Judiciary." Studies in American Political Development 7, no. 1, 1993.

Herman, Peter C. "Above the Law: From Medieval England to Trump v. the United States." Public Humanities 1 2025.

Jensen, Merrill, editor. Documentary History of the Ratification of the Constitution. Vol. 10, Wisconsin Historical Society Press, 1979

Lee Epstein, Jack C. Knight, Jr. & Olga Shvetsova, Comparing Judicial Selection Systems, William & Mary Bill of Rights Journal, Volume 10, 2001

Norman Dorsen, The selection of U.S. Supreme Court justices, International Journal of Constitutional Law, Volume 4, 2006.

Pritchett, C. Herman. "The Voting Behavior of the Supreme Court, 1941-42." The Journal of Politics, vol. 4, no. 4, University of Chicago Press, Southern Political Science Association, Nov. 1942.

Powell, Thomas Reed. "Some Aspects of American Constitutional Law." Harvard Law Review, vol. 53, 1940.

Schlesinger, Arthur M. - A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House, Fawcett Crest Book, New York, 1967.

ثانياً: التقارير والوثائق والمقالات:

Allen, David. "The Supreme Court Is Political, And It Always Has Been." Politico, 28 Jan. 2022:

www.politico.com/news/magazine/2022/01/28/supreme-court-is-political-always-has-been-00003224.

“Bush v. Gore”, Encyclopaedia Britannica, Encyclopaedia Britannica, 24 Sept. 2024, https://www.britannica.com/event/Bush-v-Gore.

Breidbart, Samuel. "The Supreme Court’s Presidential Immunity Ruling Undermines Democracy." Brennan Center for Justice, 1 Oct. 2024, originally published by CQ Researcher:
https://www.brennancenter.org/our-work/analysis-opinion/supreme-courts-presidential-immunity-ruling-undermines-democracy

Center for Reproductive Rights, The ruling: Supreme Court overturns Roe v. Wade in Dobbs v. Jackson Women’s Health Organization. Center for Reproductive Rights, (2022):
https://reproductiverights.org/case/scotus-mississippi-abortion-ban/ruling-overturns-roe-v-wade/

Feldman, Noah. "The Supreme Court Tanked Its Reputation. This Is the Way Back." Bloomberg Opinion, 2 Oct. 2024:
https://www.bloomberg.com/graphics/2024-opinion-supreme-court-data-partisan-politics-lost-trust/

Magna Carta. 1215:
https://www.nationalarchives.gov.uk/education/resources/magna-carta/british-librarymagna-carta-1215-runnymede/.

Miller, Paige, “US Senate Introduces No Kings Act Establishing Presidents, Vice Presidents Not Immune from Criminal Law”., 2 Aug. 2024:
https://www.jurist.org/news/2024/08/us-senate-introduces-no-kings-act-establishing-presidents-vice-presidents-not-immune-from-criminal-law/

National Constitution Center, Dobbs v. Jackson Women’s Health Organization. Constitution Center (2022):
https://constitutioncenter.org/the-constitution/supreme-court-case-library/dobbs-v-jackson-womens-health-organization

Office of Legal Counsel, U.S. Department of Justice. Memorandum: Amenability of the President, Vice President and other Civil Officers to Federal Criminal Prosecution While in Office:(١٩٧١)

"The Growing Politicization of the US Supreme Court." Eagleton Political Journal, Rutgers University: https://eagletonpoliticaljournal.rutgers.edu/growing-politicization-of-the-us-supreme-court/

Weinzierl, Andrew. "How Supreme Court Ideology Has Shifted Over Time", 5 July 2022: https://www.allsides.com/blog/how-supreme-court-ideology-has-shifted-over-time-ketanji-brown-jackson

ثالثاً: الأحكام القضائية (المحكمة العليا الامريكية):

Marbury v. Madison, 5 U.S. 137 (1803).
United States v. Klein, 80 U.S. 128 (1871).
Huntington v. Attrill, 146 U.S. 657, 668 (1892).
Spalding v. Vilas, 161 U.S. 483, 498 (1896)
Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer, 343 U.S. 579 (1952)
Myers v. United States, 272 U.S. 52 (1926).
Burroughs & Cannon v. United States, 290 U.S. 534 (1934)
Griswold v. Connecticut, 381 U.S. 479 (1965)
Brown v. Board of Education of Topeka, 347 U.S. 483 (1954).
Roe v. Wade, 410 U.S. 113 (1973).
United States v. Nixon, 418 U.S. 683 (1974).
Ferri v. Ackerman, 444 U.S. 193 (1979).
Harlow v. Fitzgerald, 457 U.S. 800 (1982)
Nixon v. Fitzgerald, 457 U.S. 731 (1982).
Mitchell v. Forsyth, 472 U.S. 511, 520 (1985)
Heckler v. Chaney, 470 U.S. 821 (1985)
Morrison v. Olson, 487 U.S. 654, 706 (1988)
Forrester v. White, 484 U.S. 219 (1988).
Freytag v. Commissioner, 501 U.S. 868 (1991)
Clinton v. Jones, 520 U.S. 681 (1997).
Bush v. Gore, 531 U.S. 98 (2000).
Snyder v. Phelps, 562 U.S. 443 (2011)
McDonnell v. United States, 579 U.S. 550, 575 (2016).
Trump v. Hawaii, 585 U.S. 667, 701 (2018)
Trump v. Vance, 591 U.S _ (2020).
Trump v. Mazars USA, LLP, 591 U.S. _ (2020)
Seila Law LLC v. Consumer Financial Protection Bureau, 591 U.S. _ (2020).
TransUnion LLC v. Ramirez, 594 U.S. ___ (2021)

Dobbs v. Jackson Women's Health Organization, 597 U.S. _ (2022).
United States v. Texas, 599 U.S. 670 (2023).
Lindke v. Freed, 601 U.S. 187, 191 (2024).
Trump v. United States, 603 U.S. __ (2024).